الدكتور
يوسف بريكي
كلية الآداب ـ جامعة دمشق

جامعة دمشق
مديرية الكتب والمطبوعات
المكتبة

# مناهج البحث في علم الاجتماع

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لجامعة دمشق

منشورات جامعة دمشق

١٤٢٢ـ١٤٢٣هـ
٢٠٠٢ـ٢٠٠٣م

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | |
| **الفصل الأول : مفاهيم أساسية** | |
| 1.1 — الميتودولوجيا | |
| 2.1 — المنهج | |
| 3.1 — الطريقة | |
| 4.1 — الوسيلة | |
| **الفصل الثاني : حول نشوء مناهج البحث العلمي وطرائقه وتطوّرها** | |
| **الفصل الثالث : أعلام السوسيولوجيا ومناهج البحث السوسيولوجي** | |
| 1.3 — أوغست كونت والمنهج الوضعي | |
| 2.3 — ماكس فيبر ومنهج الفهم الذاتي | |
| 3.3 — اميل دوركايم والمنهج الوظيفي | |
| 4.3 — كارل ماركس والمنهج المادي التاريخي | |
| **الفصل الرابع : معاني السوسيولوجيا والعلاقة بين الموضوع والمنهج** | |
| 1.4 — السوسيولوجيا كتعاليم اجتماعية | |
| 2.4 — السوسيولوجيا كفلسفة اجتماعية | |
| 3.4 — السوسيولوجيا كعلم مستقل بموضوعه ووظيفته ومنهجه | |

| الموضـــوع | الصفحة |
|---|---|

**الفصل الخامس : الخطوات المنهجية والاجراءات التقانية الضرورية لانجاز البحث العلمي الاكاديمي**

1.5 — إعداد مشروع البحث

2.5 — جمع البيانات وتدوينها ( تنفيذ البحث )

3.5 — كتابة البحث وطباعته ومناقشته

**خـاتمـــة**

**المـراجـــع**

* * *

# مقدمـــة

غالباً ما يتجاوز القارىء مقدّمات الأعمال العلميّة ، وهذا مايدعو للأسف ، وذلك لكون المقدّمة تعدّ بمثابة بطاقة دعوة يدعو الكاتب قرّاءه فيها إلى اخذ فكرة موجزة عن عمله من جوانبه كافة بما يساعدهم على ولوج اسهل إلى داخل العمل ، وتعامل افضل مع محتوياته .

وما مقدّمتنا هذه سوى بطاقة الدعوة تلك الموجهة بالدرجة الأولى إلى طلبة السنة الثالثة من شعبة علم الاجتماع، وإلى غيرهم من المهتمين بمسالة مناهج البحث في علم الاجتماع التي تشكّل محور هذا العمل الذي نضعه بين يـدي القرّاء آملين الإفادة في محتواه والاستفادة من الملاحظات التي قد تغني افكارنا ، فنغني اعمالنـا المقبلة بها ، وهنا يكمن الهدف النهائي لهذا الكتاب .

قد يكون من حسن الحظ انّ علم الاجتماع واحد من العلوم المعاصرة التي تترك للمختصّين بها مجالاً واسعاً لتعدّد وجهات النظر والاجتهادات الخاصة دون ان يكون لايّ من هؤلاء المختصّين الحقّ بالادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة والنهائية ، وهذا امر صحّي يتوجّب علينـا الاستفادة منه وتعزيزه لكونه يفتح الطريق امامنـا للإبداع الحقيقي في هذا المجـال . وكواحد من المختصّين بمناهج البحث الاجتماعيّ الذين مازالوا في بداية طريقهم الطويل نؤكّد انّ ماورد في ثنايا هذا الكتاب من آراء خاصة حيال هذه المسالة او تلك ليس إلاّ اجتهاداً خاصّاً قابلاً للنقاش والحوار ، ومن ثمّ التطوير نحو الأفضل .

وفي هذا الإطار ننصح القرّاء الاعزاء ، وبخاصة الطلاب ، ان ينظروا إلى هذا الكتاب ، وإلى كلّ كتاب جامعي آخر، على انه مجرد مفتاح يساعدهم على الدخول إلى عالم فسيح كعالم مناهج البحث في علم الاجتماع الذي يستعصي على كاتب واحد

او كتاب واحد من ان يلمّ به من جوانبه كافة ، ممـا يعني ضرورة الاطلاع على كتب اخرى ، وهي كثيرة ، تناولت مسالة المناهج في علم الاجتمـاع بالدراسة والبحث ، وعدم الاقتصار على هذا الكتاب .

إنّ الفكرة القائلة : إنّ الكتاب الجامعي كافٍ بمفرده لتاهيل الطالب في مجال من المجـالات ، كعلم المناهج مثلاً ، فكرة خاطئة لم يردهـا المؤلف ولا القيّمون على شؤون إنجاز الكتاب الجامعي ، وبالتالي لابـدّ من الإقلاع عنهـا والاطلاع على كلّ مايمكن الاطلاع عليـه من كتب متوافرة في المكتبات ولهـا علاقة بالمقرر الذي يغطّيه الكتاب الجامعي . فالعلم بحر والسباحة فيـه بيد واحدة جهل من السّابح يمكن ان يؤدي إلى غرقه .

بعد هذه الملاحظات سنستعجل الإجابة عن السؤال الذي يدور في ذهن القارىء عن محتويات هذا الكتاب .

يحتوي هذا الكتاب على الإجابة عن جملة من التساؤلات الأساسية ذات العلاقة بمناهج البحث في علم الاجتماع من مثل : ما الفرق بين منهج البحث وطريقة البحث؟ ثم اهناك منهج واحد في علم الاجتماع ام مناهج متعدّدة ؟ وفي حال كان هنالك مناهج متعدّدة فما الاسباب الحقيقية لتعدّدها ؟ ومـا الذي يحدّد استخدام هـذا المنهج او ذاك ؟

في الفصـل الاول من هـذا الكتـاب ، كمـا في غـيره مـن الفصـول ، نحاول الإجابـة عـن السـؤال الـذي يتعلق بالفرق بين المنهـج والطريقـة مـن خـلال استعراضنـا لعـدد مـن المفـاهيم الرئيسـة في عـلم المنـاهج ، وبخاصة مفهـوم « المنهج » ومفهوم « الطريقة » اللذين لايعنيان شيئاً واحداً ، وإن اشتركا في بعض الامور من مثل كونهما يعنيان قواعد وإرشادات توجّه الباحث نحو تحقيق هدفه من البحث . ونقطة الاختلاف الاساسية بين هذين المفهومين هي ارتبـاط المنهج بنظرية ما او فلسفة مـا تختلف عن غيرها من النظريـات والفلسفات فتؤدي إلى اختلاف في استخدام هذا المنهج او ذاك .

اما الطريقة فهي « حيادية » إلى حدّ كبير ، ولايختلف استخدامها باختلاف المناهج المستخدمة .

هذا الفهم للمنهج وللطريقة حاولنا تعزيزه في الفصل الثاني من هذا الكتاب الذي عرضنا فيه قصة نشوء مناهج البحث العلمي وطرائقه . فمن خلال استقرائنا لتاريخ العلم المتصل تاكدت لنا صحة ماذهبنا إليه في الفصل الأول من انّ المنهج ارتبط دائماً برؤية فلسفية للظواهر التي تحيط بالإنسان ، وانّ تطوّره في علم الاجتماع كان بسبب تطوّر التفكير النظري والفلسفي تجاه الظواهر الاجتماعية التي تشكل موضوع هذا العلم .

امّا الفصل الثالث فيجيب بشكل لايقبل الشكّ عن السؤال الخاصّ بوحدانية المنهج او تعدّد المناهج في علم الاجتماع من خلال استعراضنا ابرز اعلام هذا العلم ، وبخاصة كونت وفيبر ودوركايم وماركس ، الذين اختلفوا في رؤاهم نحو الظواهر الاجتماعية ونحو موضوع علم الاجتماع ؛ ممّا ساهم في خلق مناهج بحث متعدّدة قمنا بعرضها بشكل مفصل مبيّنين ارتباطها الوثيق بالموضوع الذي اقترحه كل منهم لعلم الاجتماع . فاقتراح ماكس فيبر على سبيل المثال أن يكون موضوع هذا العلم السلوك ذا المعنى دفعه إلى تطوير منهج مناسب لدراسته ، فكان منهج الفهم الذاتي الذي درس من خلاله ظواهر اجتماعية مختلفة من مثل ظاهرة نشوء الراسمالية التي درسها ايضاً كارل ماركس ، ولكن من خلال منهج آخر مختلف عن منهج ماكس فيبر ، وهو : المنهج الماديّ التاريخيّ الذي طوّره ، اي ماركس ، ليلائم موضوع علم الاجتماع عنده ، وهو : المجتمع كمنظومة علاقات اجتماعية اساسها العلاقات المادية .

إذاً الاختلاف بين المداخل المنهجية لكلّ من ماكس فيبر وكارل ماركس يعود بالدرجة الأولى لاختلاف وجهات نظرهم الفلسفية نحو الظواهر الاجتماعية موضوع علم الاجتماع . فبينما انطلق ماكس فيبر من الجوّ القيميّ الذي كان سائداً في اوروبا، وبخاصة القيم البروتستانتية ، لفهم نشوء الراسمالية ؛ عاد كارل ماركس إلى الظروف الموضوعية المادية التي ادّت إلى ظهور الراسمالية عادّاً الجوّ القيميّ المتمثّل بالقيم البروتستانتية ذاته انعكاساً للتطوّر الماديّ الذي كانت تشهده اوروبا في بداية

عصر النهضة ، وبالتـالي لم يكن مسؤولاً عن نشوء الراسمالية ، كمـا يؤكد فيبر ، وإنما المسؤول تطوّر قوى الإنتاج الراسمالية التي استدعت علاقات إنتاج تتناسب مع طابع تطوّرها ومستواه ، فكانت الراسمالية .

وفي مستهلّ هـذا الفصل استعرضنا التفكير المنهجيّ عنـد ابن خلدون الذي يصعب تجاوزه عند الحديث عن علم الاجتماع ومناهجه ، واستفضنا قليلاً في الحديث عن واقع علم الاجتماع المعاصر في الوطن العربي ومناهج البحث فيه .

امـا الفصل الرابع فقـد خصّصناه للتمييز بـين المعـاني المختلفـة لمصطلح « سوسيولوجيا » ، فعرضنا معناه كتعاليم اجتماعية ، وتوسّعنا في المعنى الثالث له ، اي كعلم معـاصر مستقل بموضوعه ومنهجه ، وبيّنا العلاقـة الوثيقة بين الموضوع والمنهج في علم الاجتمـاع . وقد قمنـا بذلك في محاولـة خاصة لتحديد طبيعـة موضوع السوسيولوجيا كعلم مستقل، والمنهج المناسب لدراسة هذا الموضوع،وكيفية استخدام الطرائق المناسبة إلى جانب المدخل المنهجيّ المقترح .

ويحتوي الفصل الخامس من هذا الكتاب على الخطوات المنهجية والإجراءات التقانية الخاصّة بإعداد البحث العلميّ الاكاديميّ وتنفيذه وكتابته ، وركّزنا فيـه بالدرجة الاولى على تقانات تدوين المعلومات وتوثيق النصوص بما يساعد على توفير جهد الطالب الباحث وترشيد وقتـه في جمع البيانات وتدوينها ، وعلى حثّـه على الالتزام بالأمانة العلميّة من خلال توضيح التقانـات الخاصة بتوثيق النصوص التي يستقيها من الآخرين في متن بحثه .

اخيراً نريد تنبيه القـارىء إلى اننـا اعتمدنا في توثيق النصوص الحرفية على التقانة المتمثلة في وضع الاقتباس الحرفيّ بين ضفرين « ... » ، ثم فتح قوسين على شكل هلالين متعاكسين يحتويان كنيـة المؤلف ، وتـاريخ النشر ، والصفحة الماخوذ منها . وانسجاماً مع ذلك رتبنا قائمة المراجع بحسب الاحرف الهجائية لكنية المؤلفين. امـا النصوص المـاخوذة بتصرف فتدلّ عليهـا كلمة ( انظر ) الموضوعة بـين هلالين متعاكسين .

دمشق

في كانون الثاني ١٩٩٢ ( ي.ب )

# الفصل الأول

## مفاهيم اساسية

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

### 1.1 — الميتودولوجيا Methodology :

لانغالي إذا قلنا : إنّ مشكلة العلوم الاجتماعيّة عامة ، وعلم الاجتماع خاصة ، تكمن في المفاهيم والمصطلحات المستخدمة فيها التي لم يتمّ الاتفاق بعد حول تحديدها بشكل جامع وشامل وواحد من قبل المختصين★ . وهذا ما أدى إلى بعض الغموض في معنى هذه المفاهيم والمصطلحات ، ومن ثم إلى إساءة استخدامها أحياناً نظراً لما تثيره من تعدّد في المعاني . فها هو ذا مفهوم « اجتماعي » مثلاً يستخدم في كثير من الأحيان على أنه مرادف لمفهوم « سوسيولوجي » ؛ على الرغم من أن مفهوم « اجتماعي » أوسع وأشمل من مفهوم « سوسيولوجي »، والعلاقة بينهما هي من نوع العلاقة بين العام والخاص★★ ( انظر: الزعبي، ١٩٨٦، ٧٠ ).

وهذا الكلام ينطبق أيضاً على علم المناهج الذي نصادف فيه الكثير من المفاهيم والمصطلحات المتداخلة والغامضة ، بل غير المحددة بشكل دقيق .

---

★ يدل على ذلك قول عالم الاجتماع الأمريكي المعروف « ميرتون » الذي أشار إلى وجود نحو خمسة آلاف عالم اجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ يفهم كل منهم علم الاجتماع بطريقته الخاصة ( انظر : اوسيبوف ، ١٩٧٠ ، ٦٤ ) .

★★ للظواهر الاجتماعية جوانب متعددة كالجانب الاقتصادي والسياسي والسوسيولوجي وغيره ، وتغطي هذه الجوانب علوماً اجتماعية مختلفة كعلم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، والسوسيولوجيا ، وغيرها . وتجنباً لسوء الفهم أو الخلط بين مفهوم « علم الاجتماع » بوصفه مفرد جمع « العلوم الاجتماعية »، وبين علم الاجتماع بوصفه ترجمة لكلمة « سوسيولوجيا » كأحد العلوم الاجتماعية التي لها وظيفة ومنهج وموضوع خاص بها ، فإننا نشاطر الدكتور محمد الزعبي الرأي باستخدام مصطلح « سوسيولوجيا » للدلالة على العلم الذي نختص به ( انظر : الزعبي ، ١٩٨٦ ، ١١٣ ) .

فهناك مثلاً من يعرّف المنهج بأنه طريقة أو وسيلة ، وهناك من يعدّ الطريقة منهجاً أو وسيلة ؛ مع العلم أن المنهج أعم من الطريقة ، والطريقة أعم من الوسيلة ، والعلاقة بينهما كالعلاقة بين العامّ والخاصّ والوحيد . فها هو ذا « كلوز كوبندروف » مثلاً يعرّف طريقة تحليل المضمون بأنها أسلوب من أساليب البحث ( انظر : حسين ، ١٩٨٢ ، ٤٢ ) ، وها هو ذا « ماينتس » يعرّفها بأنها تقانة من تقانات البحث ( انظر : Mühler, 1989, 313 ) ، وها هو ذا « بيترتينسكي » يعرّفها بأنها منهج تفسير النص ( انظر : Ibid ) ، والخ ...

قد يكون هذا الخلط بين هذه المفاهيم وسواها مبرراً لمن كان من غير المختصين في علم المناهج ، وقد يكون مبرراً أيضاً ، ولكن بدرجة أقل ، لمن هم من المختصين بعلم المناهج ؛ وذلك بسبب خصوصية العلوم الاجتماعية ، وما ينطوي تحتها من علوم متعلقة بها كعلم المناهج مثلاً .

وعلى كل حال فإن هذا الأمر لا يعفي هؤلاء من بذل الجهود في سبيل التوصل إلى تحديد متقارب للمفاهيم التي يستخدمونها في علمهم ، وانطلاقاً من ذلك سنحاول فيما يلي أن نقدّم مساهمة متواضعة في هذا الخصوص آملين تحقيق هدفنا في تحديد المفاهيم والمصطلحات الرئيسة كالميتودولوجيا أو علم المناهج ، والمنهج ، والطريقة ، والوسيلة التي نحتاج إليها في إطار مقررنا « المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع » . إن هذا يقودنا إلى البدء بتعريف وتحديد مانقصده بعلم المناهج أو الميتودولوجيا Methodology .

في البداية نودّ أن نشير إلى أن العنوان الذي أعطي لهذا المقرر « المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع » أهمل بشكل أو بآخر ذكر العنوان الأعمّ منه الذي يحتويه ضمناً ، بل ذكر الاختصاص العلمي الذي ينطوي تحته العنوان المعطى للمقرر ألا وهو « الميتودولوجيا » .

فعندما نبحث بشكل نظري في المبادىء والقواعد التي يمكن أن توصلنا إلى

معرفة علمية عن موضوع دراسة السوسيولوجيا ؛ تكون فعلاً أمام الاختصاص العلمي المذكور أعلاه كاختصاص مستقل يشكل المنهج وطرائق البحث موضوعه الخاصّ به • وهذا يعني أنه لايجوز لنا ذكر موضوع هذا العلم دون الإشارة إلى اسم الاختصاص العلمي الذي يتبع له هذا الموضوع •

ومن هذا المنطلق نرى ضرورة أن يعدّ مايحتويه هذا المقرر من موادّ موضوعاً للميتودولوجيا ، وأن يستبدل بالعنوان المعطى العنوان الجديد المذكور « الميتودولوجيا » ، أو « علم المناهج » •

إن مفهوم « ميتودولوجيا » آثار ولايزال يثير الكثير من الجدال إلى درجة أنه لم يتم التوصل بعد إلى تحديد جامع وشامل وواحد لهذا المصطلح •

إن أصل هذا المصطلح « Methodology » هو اليونانية ، شطره الأول Methode يعني المنهج ، وشطره الثاني Logos يعني العلم ، وهكذا تكون الميتودولوجيا علم المناهج •

والآن ماموضوع هذا الاختصاص العلميّ ؟

تبحث الميتودولوجيا في تاريخية المناهج وطرائق البحث العلمي من حيث النشأة ، بل من حيث الأسباب التي أدّت إلى نشوء مناهج وطرائق البحث ، كما تبحث في التقويمات المختلفة تاريخياً للمناهج وطرائق البحث المعروفة •

بالإضافة إلى ذلك تبحث الميتودولوجيا في مبادىء خلق مناهج وطرائق بحث جديدة وتطويرها ؛ يمكن استخدامها وتطبيقها في مجالات جديدة أفرزها الواقع ، كما تبحث في الشروط المتعلقة بامكان استخدام هذه المناهج والطرائق في المجالات الجديدة بما يواكب تطوّر الواقع •

إنّ مجال بحث الميتودولوجيا لايقتصر على ماذكر فحسب ، بل يشمل أيضاً التحقّق الفعليّ من كفاية المناهج والطرائق في الحصول على نتائج صادقة وصحيحة

من الواقع المعطى ، وتبحث الميتودولوجيا في تركيب المناهج والعناصر التي تتكون منها وتصنيفها ، وفي العلاقات الجوهرية بين المناهج والطرائق المختلفة .

باختصار شديد تبحث الميتودولوجيا في الأسس الموضوعية للمناهج والطرائق، وفي العلاقات المختلفة بينها ، وفي إمكانات استخدامها وحدود هذا الاستخدام .

الميتودولوجيا ليست اختصاصاً علمياً منعزلاً عن غيره من الاختصاصات العلمية الأخرى ؛ إنما هي اختصاص علمي متداخل ومتشابك مع الاختصاصات العلمية الأخرى . فهي ، أي الميتودولوجيا ، بحاجة ، مثلاً ، إلى أساس فلسفي ينطلق من الحقيقة القائلة بعدم جواز النظر إلى الفرد على أنه موضوع معرفة معزول عن سياقه الاجتماعي والاقتصادي الذي ينتمي إليه ، وبحاجة أيضاً إلى الاعتراف بوجود القانون الموضوعي الذي تخضع له الظواهر . فالنظر إلى الفرد مفصولاً عن واقعه ، وإنكار القوانين الموضوعية في الواقع المدروس لايساعدان على الوصول إلى نتائج علمية عبر استخدام المناهج وطرائق البحث العلمية .

وترتبط الميتودولوجيا بنظرية المعرفة ارتباطاً وثيقاً ، إذ أن نظرية المعرفة تزود الميتودولوجيا بالأسس الفلسفية العامة . وبناء على ذلك تكون الميتودولوجيا عديمة الفائدة عندما لاتنطلق من مقولة إمكان معرفة الوجود التي تم إثبات صحتها في إطار نظرية المعرفة .

علاوة على ذلك تزودنا مقولات نظرية المعرفة ، كالمقولات الخاصة بكيفية الحصول على المعرفة ومصدرها ومعاييرها والخ ... ، بقواعد منهجية هامة تساعدنا على اختبار مالدينا من معارف افتراضية من جهة ، والحصول على معارف جديدة من جهة أخرى .

والآن : ما المستويات التي تتألف منها الميتودولوجيا ؟

انطلاقاً من مقولة العام والخاص والوحيد سنحاول فيما يلي توضيح ثلاثة

مستويات للميتودولوجيا تدل على موقع الميتودولوجيا الخاصة بالسوسيولوجيا في إطار التركيب الخاص بالميتودولوجيا :

١) الميتودولوجيا العامة : يشتمل هـذا المسـتوى من مستويـات تركيب الميتودولوجيا على مناهج المعرفة العامة ومبادئها في الطبيعة والمجتمـع والفكر • ومقولات الميتودولوجيا العامة تناسب عملية المعرفة العلمية ككل ، كمقولة الممارسة، مثلا ، التي تمثل منطلق العمل المعرفي وواسطته وهدفه •

إن الميتودولوجيا العامة باختصار تشمل الأسس النظرية العامـة ، ومبادىء إيجاد المناهج في العلم واستخدامها • إنها العلم الفلسفي لكل نشاط معرفي علمي ، وهي لاتقتصر على مناهج علم بحد ذاته ، بل على المنهج العام الذي يصلح للاستخدام في الطبيعة والمجتمع والفكر •

٢) الميتودولوجيا الخاصة : انطلاقاً من خصوصية الحياة الاجتماعية تشتمل الميتودولوجيا الخاصة على المبادىء والقواعد الخاصة بمناهج معرفـة الظواهر الاجتماعية وطرائقها المستندة إلى المبـادىء المعرفية التي تتضمنهـا الميتودولوجيا العامة ، أي أنها تبحث في المبادىء والأسس الخاصة بالمناهج والطرائق التي يمكن استخدامها في مجال العلوم الاجتماعية •

٣) الميتودولوجيا الوحيدة أو القطاعية : انطلاقـاً من خصوصية موضوع دراسة كل علم من العلوم الخاصة تشتمل الميتودولوجيا الوحيدة أو القطاعية على مبادىء استخدام المنهج وطرائق البحث المناسبة لهذا العلم أو ذاك • فبينما تهتم الميتودولوجيا العامة بمناهج المعرفة العلمية العامـة والشاملة ومبادئهـا ، وتهتم الميتودولوجيا الخـاصة بالقواعد والأسس الخاصة بمعرفـة الظواهر الاجتماعية عموماً ؛ تتميز الميتودولوجيا الوحيدة أو القطاعية بتبعيتها لموضوع دراسة اختصاص علمي محدد كالسوسيولوجيا مثلا •

فمن أجل أن تقوم السوسيولوجيا بوظيفتها على أحسن وجه ، لابد للمختصين فيها من البحث الدائم عن أفضل المداخل المنهجية التي تساعد على الحصول على المعلومات الدقيقة من الواقع الاجتماعي . وهذا يمكن أن يتم في إطار الميتودولوجيا الخاصة بالبحث السوسيولوجي المصنفة كميتودولوجيا وحيدة أو قطاعية .

فهذه ، أي الميتودولوجيا الخاصة بالبحث السوسيولوجي ، يجب أن تصبّ اهتمامها على مسائل مثل : تطوير المداخل المنهجية المناسبة لدراسة موضوع السوسيولوجيا ، ودراسة إمكان استخدام كل طريقة من طرائق البحث السوسيولوجي وحدودها وكيفية الولوج ميدانياً إلى الواقع الاجتماعي لجمع البيانات المطلوبة منه وفقاً للمخطط النظريّ .

* * *

جامعة دمشق Damascus University

### 2.1 — المنهج Methode :

لكل منّا هدفه في الحياة ؛ فمنّا من يريد أن يصبح عالماً فيزيائياً ، ومنّا من يتمنى أن يكون فناناً ، ومنّا من يرغب في أن يكون باحثاً اجتماعياً .

وكلٌّ يسعى إلى تحقيق أهدافه بأقصر الطرق ، فيحدّد الطريق الأسلم لبلوغ تلك الأهداف . وهذا الطريق هو الذي نطلق عليه مصطلح « منهج » Methode ، أي أسلوب فعل البشر العملي والنظري للوصول إلى هدفهم المنشود .

والمنهج في العلم يعني جملة المبادىء والقواعد والإرشادات التي يجب على الباحث اتباعها من ألف بحثه إلى يائه بغية الكشف عن العلاقات العامّة والجوهريّة والضرورية التي تخضع لها الظواهر موضوع الدراسة .

إن تحديد المنهج الذي يجب استخدامه في علم من العلوم يرتبط في الدرجة الأولى بتحديد موضوع هذا العلم أو ذاك ؛ فالموضوع والمنهج مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً ، يصعب معه تصوّر واحد دون الآخر .

وهذا الأمر بالتحديد هو الذي ساهم في تعدّد المناهج التي تستخدم في إطار السوسيولوجيا ؛ وذلك لأنّ الموقف الفلسفي من الظواهر الاجتماعية التي تشكّل موضوع دراسة السوسيولوجيا يختلف باختلاف العلماء والاتجاهات والمدارس الاجتماعية التي تناولت موضوع دراسة هذا العلم بالبحث والمناقشة . فعندما يُفهم موضوع السوسيولوجيا على أنّه الظواهر الاجتماعية التامّةالصنع التي وجدت مرة واحدة وإلى الأبد ؛ فإنّه سيتمّ استخدام تلك المناهج التي تساعد على الكشف عن الترابطات الثابتة والساكنة لهذه الظواهر ، أو تفسير حركة هذه الظواهر بإرادة انسانية مبالغ بها .

فمن أجل الوصول إلى تفسير سليم للظـواهر الاجتماعيّة ترى الوضعيّة مثلاً ( كونت Comte ، مل Mill ، وغيرهما )، والوضعية الجديدة ( شليك Schlick ، كارناب Carnap ، وغيرهما ) ضرورة تطبيق المناهج الخاصة بالعلوم الطبيعيّة على الظواهر الاجتماعيّة ، لأن تلك المناهج ، كما يرون ، هي المحكّ الذي يقيس تطور العلوم كافـة • فالعادات والتقاليد حقائق اجتماعية ملموسة تخضع للملاحظة والقياس مثلما تخضع قطعة الحجر لهما •

إنّ اهتمام أصحاب هذا الاتجاه بالوقائع الملموسة واستبعادهم للفلسفـة والنظرية العلمية أدى بهم إلى الاستسلام للمعطى فقط ، والتعلّق بالسطح دون الغوص في الجوهر ؛ أي أنّهم أغفلوا عملية الفهم المرتبطة بالفلسفـة والنظريـة التي لايمكن فصلها عن المنهج العلمي •

وكردّ فعل على المنهج الوضعي دافع فيبر Weber عن منهج الفهم الـذاتي الذي يستخدم لفهم المعنى الذاتي الذي يتضمنّه السـلوك الاجتمـاعيّ مطالباً بتطبيقه على دراسة الظواهر الاجتماعية التي تشكّل موضوع السوسيولوجيا •

إنّ موقف فيبر هذا ساهم إلى حـد بعيد في نشوء مايسمى الفنومنولوجيا، أي علم ظواهر الوعي ، كتيار في الفلسفة أسّسه هوسرل Husserl . والمنهج الفنومنولوجي يستبعد كلّ ماهو عياني وملموس ، ويهتم بالمعنى الكامن وراء الظواهر ، ويرفض التفسير القائم على إعطاء الأسباب الحقيقية للتاريخ ،ويتجه إلى الفهم كوسيلة لكشف ماهو خفي عن طريق الحدس والتحليل والوصف •

بالإضافة إلى المنهج الوضعي ومنهج الفهم الذاتي هنالك المنهج الوظيفي ، كما هو عند دوركايم Durkheim وسبنسر Spencer وغيرهما ، ويتوجّه هـذا المنهج إلى العوامل الداخلية المؤثّرة في الفعل من أجل الكشف عن وظيفتها داخل

النسق ، مستبعداً بذلك العوامل الخارجية التي تؤثر في هـذا النسق ، أي أنـه يستبعد أحد العناصر الهامّة في التفسير المنهجي ، وهو : التاريخ .

إنّ المنهج الذي يغفل البعد التاريخيّ للظاهرة ، ولايتوجّه نحو الكشف عن الأسباب الحقيقية لها . ولايتضمن عملية الفهم المرتبطة أشدّ الارتباط بالأسس النظرية لايساعـد على إخضاع الوقائع الاجتماعية التي تحتاج إلى تفسير علمي لتعميمات أو قوانين سبق اختبارها وتأكيد صحتها .

إنّ تفسير المجتمع بالفرد وإحساساته الذاتية ، وتفسير العلاقات الاجتماعية للناس بآرائهم وأدوارهم فقـط ، وفهم الواقع الموضوعي للناس من خلال فهم معنى أفعالهم والبواعث الفكرية عندهم لن تؤدي غرض المنهج العلمي في الوصول إلى القانون الذي يحكم الظاهرة الاجتماعية المدروسة .

إنّه عندما يُنظر إلى الظواهر الاجتماعية في حركتها الجدلية ، وصيرورتها ، ونموّها ، ومن ثم صيرورة الإنسان ونموه معها وبها تصبح المناهج المذكـورة آنفاً عاجزة عن الدراسة الموضوعية لهذه الظواهر ، ممّا يستدعي اللجـوء إلى منهج بحث آخر طوّره كلٌّ من مـاركس Marx وانجلز Engels ، وهو المنهج الماديّ الجدليّ التاريخيّ .

يتوجه هذا المنهج بالتحليل نحو الأساس الماديّ للحياة الفكرية في المجتمع، بل نحو علاقات الإنتاج المكوّنة للعلاقـات الاجتماعية التي تحدد بدورها السلوك الاجتماعي . وهذا يتطلّب إرجاع العلاقات الاجتماعية إلى علاقات الإنتاج ،وهذه الأخيرة إلى درجة تطوّر القوى المنتجة . فهذه العملية المنهجية تساعدنا ، من وجهة نظر ماركس وانجلز ، على فهم عملية التطوّر الاجتماعي ، وعلى إدراك الاطرادات القانونية التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية موضوع دراسة السوسيولوجيا .

ويتّصف هذا المنهج ، علاوة على تلك التي ذكرت آنفاً ، بشموله لعمليات منهجية أخرى متعدّدة مثل : التحليل والتركيب، التجريد والتعميم، الاستقراء والاستدلال.

إضافة إلى ذلك فإنّنا نستطيع أن نستخدم في إطاره طرائق البحث المعروفة كطريقة تحليل المضمون ، وطريقة دراسة الحالة ، وطريقة المقارنة ، وطريقة المسح الاجتماعي وأداتها الأساسية استمارة البحث مثلما فعل انجلز في دراسته لواقع العمال في انجلترا ( انظر : Engels , MEW , Bd.2 ) .

* * *

## 3.1 — الطريقـة

استخدامنـا للمنهج العلمي في البحث السوسيولوجي كمنهج عـام لايعني أننا ندعو إلى مقاطعـة طرائق البحث الميدانية ؛ بل على العكس من ذلك ، فعملية المعرفة لاتكتمل إلاّ بجانبيها التجريديّ والحسيّ .

فلكي نتوصّل إلى العامّ والضروري والجوهري في الظواهر التي تشكّل موضوع البحث السوسيولوجي ، وهذه مهمة المنهج العلمي المستخدم ، نحتـاج إلى بيانات دقيقة عن الواقع المعطى . وهذه البيانات يمكن أن تجمع عبر طرائـق البحث الميداني المعروفة ، وهي :

١ ــ المسح الاجتماعي : وتستخدم هذه الطريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية في واقع محدد ، وفي زمان ومكان معينين ؛ وتتميز هذه الطريقة بأنّها تساعدنا على دراسة كل أبعاد الظاهرة الاجتماعية وتشعباتها في المرحلة الراهنة . ومـن أهمّ وسائل جمع البيانات المستخدمة في هذه الطريقة الاستمارة والمقابلة والملاحظة . فالبحوث الميدانيّة المتعلّقة بوصف المزايا السكانية والديمغرافية ، والبحوث التي تدور حول البيئة الاجتماعية ، والبحوث الهادفة إلى قياس آراء الأفرادوالجماعات ومواقفهم واتجاهاتهم تستعمل طريقة المسح الاجتماعي .

٢ ــ طريقة تحليل المضمون : إنّ التحليل الوثائقيّ يشكّل جوهر هـذه الطريقة ، وبوساطة طريقة تحليل المضمون يتمّ تنظيم البيانات المتوافرة سواء في الوثائق الإحصائية أو في الوثائق الكتابية المتعلّقة بالسلوك الاجتماعيّ والعلاقات الاجتماعية بالإضافـة إلى تحليلها وتقويمها .

وتشكّل الوثائق التاريخية حول الأفـراد والحيـاة الاجتماعيـة عموماً ، والصحف والمجلات ، والمذكّرات والسير الذاتية ، وحتى الكتابـات الموجـودة

على أبواب المراجيض مادّة أوليّة لتحليل المضمون .

٣ ــ طريقة المقارنة : ونستخدم هذه الطريقة من أجل القيام بمقارنات بين ظواهر اجتماعية معينة بهدف الحصول على عناصر التشابه والاختلاف بينها ، وقد نستخدمها ، مثلاً ، لدراسة ظاهرة الطلاق في بلد واحد كالقطر العربي السوري ، ولكن في فترات مختلفة ؛ أو قد نستخدمها لدراسة هذه الظاهرة في أكثر من بلد ، ولكن في فترة زمنية محددة .

٤ ــ الطريقة التاريخية : ونستخدم هذه الطريقة لدراسة نشأة الظاهرة في الماضي وتطوّرها في الحاضر للكشف عن القوانين العامة التي تحكمها ، والتنبؤ بمسارها في المستقبل .

٥ ــ طريقة دراسة الحالة : ويستخدمها الباحث من أجل دراسة حالة واحدة من جوانبها كافة . وقد تكون هذه الحالة فرداً ، أو أسرة ، أو مؤسسة ، أو مجتمعاً محلياً ، أو المجتمع كلّه .

٦ ــ الطريقة التجريبية : وتقوم هذه الطريقة على مبدأ إدخال متغير أو متغيّرات مستقلة على مجموعة تجريبية ، ثم ملاحظة مايحدثه هذا المتغيّر أو هذه المتغيرات من تغيير في هذه المجموعة ؛ وذلك من خلال مقارنة المجموعة التجريبية بالمجموعة الضابطة التي لم ندخل عليها أيّ تغيير تجريبي . وتستخدم التجربة في مجال الادارة والتنظيم لمعرفة أفضل طرائق الادارة .

إن طرائق البحث المذكورة تشبه أصابع اليد التي يمكن أن تساهم فرادى أو مجتمعة في التقاط الظواهر الاجتماعية من الواقع ؛ وذلك تبعاً لطبيعة الظاهرة المدروسة . وبعد الحصول على البيانات المطلوبة من الواقع نقوم بتقديمها للمنهج العلمي المستخدم في البحث بهدف معالجتها والحصول على النتائج العلمية .

إن فعلنا ذلك نكن قد استوفينا الشروط المطلوبة من الباحث العلمي الذي

يجب أن يكون دائماً كالنحلة التي تجمع رحيق الورود ، وتعالجهـا بعمليات داخلية معقّـدة لتعطينا العسل .

أما بالنسبة لتعريف الطريقة المنهجيّة فهو يتطابق مع تعريف المنهج من ناحية واحدة فقط ، وهي أنّ الطريقة والمنهج هما جملة من المبادىء والقواعد والإرشادات التي تساعد الباحث على الوصول إلى هدفه العلميّ المنشود . وفي حين أن تعريف الطريقة ينتهي عند هذا الحد ، يتجاوز تعريف المنهج ذلك ليشمل ، إضافة الـى ذلك ، الشروط التي يجب توافرها في المنهج كضرورة الوصول إلى القوانين ، وهي التي لاتُطلب من الطريقة . وفي هذا الخصوص يقول الدكتور صفوح الأخرس مايلي :

« ويهدف العلم إلى صياغة قوانين عامة وشاملة تحكـم مسار العناصر والأشياء في الطبيعة والمجتمع ، ولايمكن الوصول إلى مثل هذه القوانين إلاّ باعتماد منهج علمي يستمد أسسه من فلسفة العلم . وكثيراً مايختلط مفهـوم المنهج في أذهان كثير من الباحثين مع مفهـوم الطريقة العلمية ، على الرغم من التباين بين المفهومين . فالمنهج العلمي هو أكثر اتساعاً وشمولاً مـن الطريقة ، ويرتبط بالفلسفة العلمية التـي يتبناها الباحث ؛ أما الطريقة فهي أقل اتساعاً وأقل شمولاً » (الأخرس،١٩٨٨،٢٠٩).

* * *

### 4.1 — الوسيلـة

بعد تحديد الطريقة المنهجية التي يمكن أن تستخدم في البحث السوسيولوجي لابدّ من تحديد الوسيلة أو الأداة التي من خلالهـا تتم عمليـة جمع البيانات والمعلومات المطلوبة من الواقع الاجتماعي بشكل مباشر • ووسائل جمع البيانات كثيرة ومتنوعها ، وأهمها :

١ ــ الملاحظة : وتعدّ من أهم وسائل جمع البيانات عن الظواهروالعمليات الاجتماعية ، بل عن السلوك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية • وهناك الملاحظة العلمية ، والملاحظة غير العلمية ، والملاحظة الداخلية أو الذاتية ، والملاحظة الخارجية، والملاحظة المستترة ، والملاحظة المكشوفة ، والملاحظة بالمشاركة ، والملاحظة دون مشاركة ، والملاحظة المقننة ، والملاحظـة غير المقننة ، والملاحظة الحقلية،والملاحظة المخبريـة •

٢ ــ المقابلة : وتستخدم المقابلة كوسيلة من وسائل جمع البيانات في مجال الصحافـة والقضاء وغير ذلك ؛ لكن الاستخدام الأكثر لها هو مجال الدراسات السوسيولوجية • والمقابلة هي محادثة هادفة ، ومن أهم أنواعهـا المقابلةالرسمية، والمقابلة غير الرسمية •

٣ ــ الاستمارة : وتحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تكون مفتوحة أو مغلقة ، ويمكن أن تستخدم مباشرة من قبل الباحث أو فريق البحث عند مقابلـة المبحوثين ، أو أن ترسل عبر البريد دون وجـود الباحث •

لكل وسيلة من هذه الوسائل قواعد ومبادىء لابدّ للباحث من اتباعهـا كي يعـود بصيد وفير ، أي بالمعلومات التي حـددها في إطار طريقة بحثه• فبقدر

ماتكون وسيلة البحث مناسبة لنوع البيانات المطلوبة من الميدان ترتفع سوية البحث السوسيولوجي من حيث دقة النتائج وصحتها .

فالوسيلة إذاً هي أداة منهجية تقوم على قواعد ومبادىء محددة تساعد على جمع البيانات المطلوبة من وحدات البحث السوسيولوجي وعنها .

لاحظنا ممّا سبق أن الخلط بين المفاهيم الخاصة بعلم المناهج أمر ضارّ ويسيء الفهم ، مما دعانا الى محاولة رسم الحدود بينها دون أن نعطيها تعريفاً نهائياً ، وهو مالا ندّعيه هنا ، بل نعطيها تعريفاً أولياً يساعدنا على فهم فحوى الفقرات التالية التي يتضمنها هذا الكتاب آملين أن يأتي اليوم الذي نصل فيه إلى تحديد جامع وشامل وواحد للمصطلحات التي نستخدمها في إطار اختصاصنا، ولاندري إن كانت هذه الأمنية ستتحقق أم لا ، وذلك لأننّا أمام علم ذي خصوصية يصعب تجاوزها بسهولة . ولكن ، كما أكدّنا سابقاً ، هذا لايعني أن نعزف عن بذل الجهود في سبيل رسم الحدود بين المفاهيم التي نستخدمها ، والتأكيد على النقاط المشتركة بين التعريفات المتعددة للمفهوم الواحد ، وتثبيتها كي لانبقى في حالة من الفوضى التي يمكن أن تضرّ بعلمنا .

* * *

# الفصل الثاني

## حول نشوء مناهج البحث العلمي وطرائقه وتطورها

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

عند التفكير في كتابة لمحة تاريخيّة موجزة عن نشوء مناهج البحث العلميّ وطرائقه وتطوّرها ، وهذا جزء من موضوع دراسة الميتودولوجيا ، يتبادر الى الذهن السؤال التالي: ترى أنبدأ بالحديث مباشرة عن الجانب الذاتي من عملية إبداع المناهج وطرائق البحث العلمي أم نتحدّث عن هذا الجانب في إطار ظروفه الموضوعية المعطاة له تاريخياً ؟

نعتقد أنّ الفهم الصحيح لنشوء مناهج البحث العلمي وطرائقه وتطورها لايستقيم إذا اقتصرنا على الجانب الذاتي من عملية الابداع ، وأغفلنا العلاقة المتبادلة بينه وبين الجانب الموضوعي .

صحيح أنّ الصانع المباشر لمناهج البحث العلمي وطرائقه هو الذات الإنسانية المبدعة ؛ إلاّ أن هذه الذات لم تبدع من فراغ ، فبالإضافة الى ماتتميز به الذات المبدعة في أي مجال كان من قدرات داخلية تبقى بحاجة الى ميكانيزمات خارجية ، أي ظروف موضوعية معطاة ، مستقلة عنها تدفعها نحو هذا الإبداع، وتشجعها على تطويره والاستفادة منه .

إنّ هذا لايعني أن الذات المبدعة ليست إلا انعكاساً ميكانيكياً لواقعها وظروفها الموضوعية . فالقول بوجود علاقة متبادلة بين هذين الحدّين ( ذاتاً ــ موضوعاً ) ينفي مثل هذا الفهم الخاطىء الذي لانقصده هنا ، ويؤكّد أنّ الذات وإبداعاتها تلعب دوراً لايقلّ أهمية عن دور الظروف الموضوعية في إطار العلاقة التي تجمعهما . والدليل على أن الذات المبدعة ليست كما يتصوّرها بعضهم انعكاساً آلياً لواقعها هو مايشهده عالمنا اليوم على صعيد الثورة العلمية التقانية التي ينجزها علماء أكفياء يزدادون عدداً ، وتزداد اكتشافاتهم واختراعاتهم باضطراد كبير يساهم كل يوم في تغيير ملامح حياتنا المعاصرة . وهذا مايؤكدّه الدكتور فؤاد زكريا عندما يقول :

« إنّ عدد العلماء يتزايد بمعدل مذهل • فأشدّ الإحصائيات تحفظاً تقول إن عدد العلماء الذين يعيشون الآن يساوي ثلاثة أرباع مجموع العلماء الذين عاشوا على هذه الأرض منذ بدء التاريخ البشري ••• ولو افترضنا ــ تخيلا ــ أن الزيادة في عدد العلماء قد استمرت بمعدلها نفسه فسيكون معنى ذلك أن كل رجل وامرأة وطفل لابد من أن يصبح عالماً في أواسط القرن المقبل • كذلك فإنه لو استمرت زيادة الإنتاج في البحوث العلمية بمعدلها الحالي نفسه فإن وزن المجلات العلمية الموجودة في العالم سيصبح ، بعد مئة عام ، أثقل من الكرة الأرضية ذاتها ، ولو استمر الإنفاق على الأبحاث العلمية ، في الدول المتقدمة ، يتزايد بمعدله الحالي فإن هذه الدول ستنفق ، بعد فترة لاتزيد على خمسين سنة ، كل دخلها القومي على البحث العلمي والتكنولوجي ••• » ( زكريا ، ١٩٧٨ ، ١٩٨ ) •

إذاً فلكي نقرأ قصة نشوء مناهج البحث العلمي وطرائقه وتطوّرها قراءة سليمة ، لابدّ لنا من أن نحيط بالظروف الموضوعية ، ونلمّ بالعوامل الذاتية التي أدّت مجتمعة إلى ولادة مناهج البحث العلمي التي ننعم بثمار استخدامها في عصرنا هذا عصر العلم والتكنولوجيا المشار إليه آنفاً • فما قصة نشوء مناهج البحث العلمي وطرائقه وتطورها ؟ •

إنّ أحداث هذه القصة الطويلة ليست بنت اليوم أو البارحة ، بل إنّها ضاربة الجذور في الماضي البعيد الذي شكّل البذور الأولى والبدائية للتفكير

المنهجي بالكون وظواهره . فلو تبصّرنا جيداً بالمجتمع البدائي لاكتشفنا أنّ الناس في ذلك النظام الاجتماعي كانوا يخضعون لما يحيط بهم من ظواهر دون أن يمتلكوا الأسس النظرية والمنهجية التي تساعدهم على اكتشاف القوانين والعلاقات التي تخضع لها هذه الظواهر .

فقد شكلّت الأساطير تفسيراتهم الأولى للعالم ؛ إذ عرضت فيها ظواهر الطبيعة على أنّها قوى إلهية بصفة إنسانية ، وقامت على أساس من التفسير المزيف للخبرات الإنسانية ، وكانت تصوّراً خيالياً عن علاقة الإنسان بالطبيعة ، وعن نشوء العالم ، وعن السلوك الإنساني عموماً .

وهذه الأساطير التي تمّ التعبير عنها بشكل جليّ في الأعمال الفنية لأناس ذلك العصر تعدّ الخطوة الأولى على طريق المعرفة الطبيعية والفلسفية ، وتشير إلى بدائية التفكير المنهجي التي تنسجم مع بدائية حياة الناس في ذلك المجتمع . وبمساعدة الأدوات التي اخترعها الناس البدائيون بمفردهم تمكّنوا من الصمود في صراعهم مع الطبيعة المحيطة بهم، وانتجوا ظروف وجودهم الأساسية من غذاء وملبس ومأوى . ومن خلال الملاحظة العفوية المتكررة لأحداث الطبيعة تمكّنوا في بعض الأحيان من فهم العمليات الطبيعية ، وتوصلوا ـ غالباً عن طريق المصادفة ـ إلى عدد من الاكتشافات الهامة كاكتشاف النار مثلاً . وعن طريق الخطأ والصواب جرّب هؤلاء ، لكن دون أسس ومنطلقات منهجية دقيقة وواضحة ، من وقت لآخر فعالية اكتشافاتهم . وهذه الحقيقة نجدها مثلاً في رواية ابن طفيل ( قبل ١١١٠ ـ ١١٨٥ ) المشهورة بـ « حي بن يقظان » .

فحي بن يقظان عاش منذ طفولته المبكرة وحيداً على جزيرة معزولة ، حيث

كان مضطراً للصراع من أجل البقاء ، كل شيء كان بالنسبة له جديداً ، وقد جرّب عن طريق الخطأ والصواب أهلية كل أداة اخترعها وكفايتها ليفحص صلاحيتها من أجل بقائه .

فلكي يختبر قوة النار مثلاً قذف حي شيئاً « من أصناف الحيوانات البحرية ـ كان قد ألقاه البحر إلى ساحله ـ فلما أنضجت ( النار ) ذلك الحيوان ، وسطع قتاره تحركت شهوته إليه ، فأكل منه شيئاً ، فاستطابه ، فاعتاد بذلك أكل اللحم ، فصرّف الحيلة في صيد البر والبحر ، حتى مهر في ذلك » ( ابن طفيل ، ١٩٧٨ ، ١٤٢ ) .

وفي المجتمع البدائي قام الناس بتجميع خبرات الصيادين والبحارة والتجار والمحاربين ، ثم عالجوها عبر نخبة منهم معالجة تتناسب ومستوى التطور العام لعصرهم ، وخلصوا إلى تعميمها . وإنّ ماتوصلوا إليه من معرفة للعمليات الطبيعية ـ وإن كانت معرفة بدائية غير مبنيّة على أسس ومنطلقات منهجية واضحة ومحددة ـ شكل الأساس الذي قامت عليه سيطرتهم البدائية على الطبيعة .

أما الأسباب الجوهرية لسيطرة المنهجية غير العلمية والعفوية التي تفتقر إلى الدقّة في الأسس والمنطلقات فيمكن إرجاعها الى ضعف مستوى التطوّر العامّ للمجتمع البدائي . فكلّ من الوضع التكنيكي ، والوضع الاجتماعي ، والوضع النظري كان متدنياً في مستوى تطوره الى درجة أنّه لم يؤدّ إلى خلق مناهج بحث علمية وطرائق تساهم في قيام معرفة علمية عن الظواهر المحيطة بأناس ذلك المجتمع وتطويرها ، إذ بقي إنسان ذلك المجتمع يؤمن فقط بالمعرفة التي تتشكّل من الصور المطابقة لأشياء العالم وموضوعاته الخارجية .

مع نهاية المجتمع المشاعي استطاع الناس أن ينتجوا الكثير ، ويحققوا فائضاً

في الانتاج ؛ ممّا أدّى إلى انفصال العمل الذهني عن العمل العضلي ،وكنتيجة لذلك نشأت الفلسفة مع المجتمع الطبقي مجتمع أسياد العبيد الذي تمكّن فيه المفكرون أتباع الطبقة السائدة من جمع المعرفة ، وتنظيمها ، وتقديمها من جديد . فقد أخذ الفلاسفة يعملون ذهنهم ويفكرون بظواهر الطبيعة وبالناس وبالآلهة حباً بالمعرفة ؛ كيف لا ، والفلسفة في أصلها اليوناني تعني حب الحكمة ، أو حب المعرفة . وهذه المعرفة بنيت على خبرات واسعة من جرّاء صراع الإنسان مع الطبيعة ، الإنسان الذي اكتشف النار ، وسيطر عليها ، واستثمر ماتنتجه الطبيعة ، وتعلّم العدّ والقياس ، وأنتج الأدوات ، وجمع النباتات الشافية ، وراقب الأفلاك ، وربّى الحيوانات وغير ذلك .

إن كثيراً من الخبرات التي جمعت من قبل العبيد المضطهدين ، أو تمّ الحصول عليها في أثناء الحروب والرحلات التجارية تمّ تعميمها من قبل المشتغلين بالفلسفة ؛ ممّا أدى إلى نشوء نظريات متعددة حول الطبيعة . فالخبرات الواسعة، وعملية تقسيم العمل ساهمت أيضاً في تطوير اللغة التي لم تعد تستخدم في وصف الوقائع فحسب ، وإنما تستخدم أيضاً في تفسير العمليات الطبيعية بمصطلحات عامة ؛ فالكلمات لم تعد تنسب لأشجار معينة فقط ، بل نشأ مفهوم « الشجرة » المجرد ، أي أن المصطلحات لم تعد تقتصر على موضوعات تدرك بالحواس فقط ، بل وجدت مصطلحات فلسفية أكثر عمومية . وقد أصبح من الممكن الحديث عن الذرات التي لاتتجزأ ، وعن معنى الحياة ، وعن أسباب التغيّر ، وغير ذلك. وارتبط العلم بالفلسفة ارتباطاً وثيقاً ، وأصبح العلم من اختصاص مجموعة معينة من الناس الذين تمكنوا من خلق الشروط النظرية الكافية لتراكم المعرفة، وخزنها ، ثم تقديمها من جديد بشكل شفهي أو كتابي لتكون أساساً لنتائج علمية جديدة .

باختصار شديد نقول : إنّ التطوّر الاجتماعيّ والاقتصاديّ السريع بدءاً من القرن السادس قبل الميلاد أدّى في اليونان القديمة إلى انحلال المجتمع البدائي على يد مجتمع أسياد العبيد جالباً معه تحوّلاً كبيراً في تاريخ البشرية • فعلى منصّة التاريخ ظهرت أول مرة قوة سياسية واجتماعية جديدة لعبت دوراً بارزاً وحاسماً في التاريخ اليوناني • وهذا التحوّل الكبير جعل من عمل العبيد الشكل الأساسي لأسلوب الانتاج ، وأدّى إلى فصل الزراعة عن الصناعة وإلى اشتغال فئة عريضة من السادة الأحرار بالعمل الذهني ، ممّا ساهم مع مرور الوقت في نشوء العلم النظري : أي الفلسفة •

هذا الواقع الجديد جلب معه علماء يونانيين كباراً أمثال برمنيدس Parmenides وسقراط Sokratos وأفلاطون Platon ممّن بالغوا كثيراً في مقدرة العقل Vernunft على اكتساب المعرفة الجديدة من ناحية، واستخفّوا بالمعرفة الحسية Wahrnehmbare Erkenntnis من ناحية ثانية • فقد ناهض هؤلاء الموقف الطبيعي ؛ والنزعة الاختبارية التي لاتثق إلاّ بالمعرفة الصادرة عن الحواس ، ولاتؤمن إلاّ بالقول العلمي الذي يعيد الواقع ويعكسه بشكل مرآوي ، وتعتقد أن الطبيعة كتاب مفتوح سلس القراءة وسهل الوصف ، منه تنطلق المعرفة ، بخاصة المعرفة الفيزيائية ، وبه تصبّ • والمعرفة الحقّة من وجهة نظر هؤلاء هي تلك التي تعطي الأولوية للعقل وليس للحس ، وتقوم على أولوية المجرد وأسبقية الرياضة على الفيزياء • وانسجاماً مع موقفهم الابستمولوجي هذا فقد نادى هؤلاء بضرورة استخدام الاستنتاج Deduktion كمنهج عام في البحث يمكن من خلاله الحصول على المعرفة العلمية الجديدة ، والكشف عن الحقيقة الموضوعية الكامنة في الواقع الموضوعي •

إنّ المنهج الاستنتاجي Deduktive Methode ، أي مجموعة القواعد والأدوات المنهجية التي يتم بوساطتها استنباط النتائج من المقدمات ( انظر : Klaus/Buhr, 1976, 248 ) قد ساد في العصر القديم كمنهج أساسي يستخدم في الحصول على المعرفة الجديدة •

أمّا الاستقراء Induktion فلم يلق ترحيباً وقبولاً عند علماء ذلك العصر إلا لدى أرسطو* الذي آمن بإمكان الوصول إلى المعرفة العلمية الجديدة من خلال استخدام المنهج الاستقرائي induktive Methode ، أي مجموعة القواعد والأدوات المنهجية التي يتمّ بوساطتها الانتقال من القضايا الجزئية إلى القضايا العامة .

والسبب في استخدام أرسطو للاستقراء كمنهج في البحث يعود إلى موقفه الابستيمولوجي واقعي النزعة الذي يعطي أولوية للواقع على المعرفة . وحول ذلك يقول الدكتور سالم يفوت :

« وما يمكن استخلاصه من هذا ، هو أن الإشكالية الاختبارية في المعرفة تبلورت أول مرة مع أرسطو خصوصاً وأنه اعتبر العقل يكتشف نظاماً كان من قبل موجوداً في الواقع ، وأن المعرفة الفيزيائية خاصة والعلمية عامة علم خبرة خالص ، تهتم ببنية الظواهر وبتصنيفها حسب جنسها القريب وخاصيتها النوعية ، والهدف الأول للعلم الطبيعي حسب أرسطو ، هو وصف الواقع بعد الاطلاع عليه ثم تصنيفه وتحليله ، والانتقال من التعميم البسيط إلى التعميم المنظم ، وإرجاع كثرة الحوادث إلى وحدة الفكر ، وتأليف الأنواع والأجناس وإظهار وجوه الشبه ووجوه الاختلاف بينها ، ثم تعريف هذه الأنواع والأجناس وتحديد صفاتها العامة الثابتة » ( يفوت ، ١٩٨٦ ، ٣٨ ) .

* إلى جانب كونه باحثاً امبريقياً في الطبيعة والمجتمع يعدّ ارسطو في كثير من الاحيان اب المنطق وواحداً من اهمّ الذين طوّروا المنهج الاستنتاجي في المنطق .

إذاً على الرغم من سيادة المنهج الاستنتاجي في العصر القديم فقد استخدم المنهج الاستقرائي من قبل أرسطو وغيره ممّن آمنوا به وبطرائقه كالطريقة التجريبية experimentelle Methode المعدودة من أهمّ طرائق هـذا المنهج ، والدليل على ذلك ماهو متوافر من أمثلـة في بطون الكتب تشير إلى أنّ هـذه الطريقة قـد استخدمت فعلاً ، وفقّذت في مجـالات مختلفة ، وإن كان ذلك بشكل متقطع • ففي الهند على سبيل المثال حاول بعض المفكرين في النصف الثاني من القرن السابع قبل الميلاد تنفيذ تجارب متعددة حتى في مجال الفلسفة ، وهذه التجارب هدفت إلى معارضة تعاليم النفس المثالية بنتائج مادية تعتمد على التجربة •

الكاتب روبن Ruben ذكر في كتابه « تاريخ الفلسفة الهندية » بعضاً من هذه التجارب ، فقال :

« أود يلاكا ترك ابنه سفيتاكيتو في حالة صوم لمدة خمسة عشر يوماً من أجل تجربة مادية ، وليس من أجل طقوس أخرى • لقد سمح لهذا الصبي أن يشرب الماء فقط ( لأنه إذا لم يشرب فإنـه سيموت من شدة الحرّ ) •

في نهاية الصيام لم يكن الصبي قادراً على ترداد بيت من الشعّر كان يحفظه قبل الصيـام ظهراً عن قلب •

بعد أن سمح له بالطعام عادت قواه الذهنية إليه وتذكّر الشعر من جديد •

من خلال ذلك أثبت ( أي أوديلاكا ) أن الحياة، أي التنفّس ، تتغذى من المـاء ، أي أنها تتكون من

الماء • وفي الوقت نفسه أثبت أن التفكير يتكون من الطعام » ( Ruben, 1954, 87-88 )

على الرغم من أنّ اليونانيين لم يثقوا بالمعرفة الحسية ؛ فإنّهم قاموا بإجراء تجارب متفرقة • فقد جرّبوا مثلاً في مجال الموسيقا علاقة الصوت الصادر عن آلة موسيقية بطول أوتار هذه الآلة •

واشتغل أتباع مذهب الذرة Anhänger der Atomistik مثل لويكيب Leukipp ، وديمقريطس Demokrit ، وغيرهما بتجارب تتعلّق بالرماد★ Aschenversuche .

جالن Galen ، أحد ممثلي مدرسة الطب الامبريقية ، ذكر عدداً من المبادىء العامة للتجريب •

باختصار يمكننا القول : على الرغم من أن عدداً من العلماء اهتمّ بالاستقراء والتجريب بقي علم العصر القديم عموماً مبنيّاً على الاستنتاج • والسؤال هو : أين تكمن الأسباب الجوهريّة التي أعاقت نشوء مناهج البحث العلمي وطرائقه وتطوّرها في المجتمع العبودي ؟

إنّ علاقات الإنتاج العبودية أعاقت تطوّر المجتمع العبودي وتقدمّه ، فأسياد العبيد احتقروا كل عمل عضلي عادّين إيّاه من اختصاص العبيد • كما أنه لم تكن لهؤلاء مصلحة ، ولا اهتمام بتحسين التكنيك ، وذلك لأنّ قوة عمل العبيد جلبت لهم مكاسب مادية كافية للعيش بترف • ومن جهة أخرى لم تتوافر أيّة رغبة

★ طوّر لويكيب ( ٥٠٠ــ٤٤٠ ق.م ) التعاليم الخاصة بالذرات والفراغ عادّاً الذرات أجزاء مادية غير قابلة للتجزيء ( انظر : Wilhelm, 1953, 297 )
وليبرهن لويكيب وطلابه على وجود فراغات كبيرة بين الذرات استخدم هؤلاء تجربة الرماد ، وتوصّلوا إلى المعلومات التالية : إنّ اصيصاً مملوءاً بالرماد يستوعب الكمية نفسها من الماء التي يستوعبها وهو خال من الرماد .

أو مصلحة لدى العبيد في تحسين الإنتاج ، لأنهم لم يكونوا مالكي وسائل الإنتاج. لهذا كلّه فقدبقي مستوى التطوّر العام لذلك المجتمع متدنياً ، وبالتالي فلم ينتشر استخدام مناهج وطرائق علمية في العصر القديم .

في العصر الوسيط ، عصر الأديان الكبرى ( المسيحية والإسلام ) والإقطاع ، لم تتغيرّ طريقة التفكير عموماً عن تلك التي كانت سائدة في العصر القديم .

صحيح أنّه مع نشوء المجتمع الإقطاعي انتقلت البشرية إلى مرحلة نوعية جديدة ، لكن بخصوص دراستنا لم نلحظ تغيرّات جوهريّة في طريقة علماء ذلك العصر ، أولئك الذين ابتعدوا إلى حدّ كبير عن الاستقراء والتجريب ، ممّا ساهم في دوام سيادة الاستنتاج والتأمل Scholastik .

على الرغم من هذه الحقيقة فقد استخدم العرب المنهج الاستقرائي ، وما يرتبط به من طرائق بحث علمية ، فأجروا تجارب ــ وإن كان بشكل متقطع ــ وتوصّلوا إلى اكتشافات علمية هامة* تركت بصماتها على علم عصر النهضة في أوروبا . أما العصر الوسيط المسيحي فقد كان على عكس ذلك تماماً . وهذا الأمر أكده انجلز Engels عندما كتب يقول :

« ... ترك العرب النظام العشري وبداية الجبر والأعداد والكيمياء ؛ العصور الوسطى المسيحية لاشيء على الإطلاق »

. ( Engels, MEW, Bd. 20, 313 )

إنّ مستوى التطور العامّ في القرون الوسطى كان ضعيفاً إلى حدّ لم يتطلب معه معرفة شاملة وعامة لقوانين الطبيعة ، فاحتلّ التفكير العلمي في ذلك العصر

---

* في مجال الفيزياء مثلاً حقق العلماء العرب نجاحات باهرة ، بخاصة في مجال البصريات . ابن الهيثم ( ٩٦٥-١٠٣٦ ) على سبيل المثال بحث تجريبياً قوانين انكسار الاشعة وانعكاسها . فقد جزّأ حركة الضوء إلى قسمين : احدهما موازٍ ، والآخر عمودي بالنسبة لسطح المرآة .

حيّزاً ضئيلاً بسبب عدم وجود اهتمام اجتماعيّ بالمعرفة المبنية على أسس ومبادىء منهجية علمية .

مع نهاية العصور الوسطى ، وبالتحديد مع الحملات الصليبيـة ، تطوّرت الصناعة بشكل كبير ، وظهر النول وصناعة الساعات والمطاحن ، وظهرت المصبغة ، واكتشفت المعـادن ، وصنعت العدسات وغير ذلك . كل ذلك قدّم مـادة هائلة للملاحظة العلمية ، وساهم في تطوير مناهج وطرائق بحث علمية جديدة . فبدءاً من القرن الخامس عشر بدأت طلائع الثورة العلمية في أوروبا تحطّم الحواجز الذهنية للعصور الوسطى حاملة معها اكتشافات وابتكارات عظيمة تمّ التوصل إليها بفضل نظرة منهجية جديدة واتجـاه محدد في التفكير نحو الأشـياء والموضوعات التي تحيط بها .

إنّ ولادة ظاهرة العلم الحديث لم تأت من فراغ ، بل بسبب ماشهدته أوروبا بدءاً من القرن الخامس عشر من تطوّر سريع لقوى الإنتاج الرأسمالية المتشكلة حديثاً هناك . فهذا التطور السريع تطلّب توسّعاً مطابقاً له في المعارف من حيث الكم والكيف ، بخاصة في مجـال الطبيعة ، ومن جهته فقد تطلّب علم الطبيعة ، وبإلحاح ، مناهج بحث علمية وطرائق جديدة لدراسة ظواهر الطبيعة وبناء المعرفة العلمية حولها ، فكان أن انتصر الاستقراء ومعه التجريب على كل أنواع التخيّل والتأمّل ، وأصبح من الممكن اختبار كل ادعاء وكل مقولة فرضية للتحقّق من صدقها . ومن روّاد الثورة العلمية هذه كان البولندي كوبرنيكوس Kopernikos ( ١٤٧٣ ــ ١٥٤٣ ) الذي اكتشف حركـة الأرض حول الشمس مخالفـاً بذلك التعاليم الدينية والتأملية للعصور الوسطى التي كانت تؤكّد عكس ما أتى بـه . واكتشافه هذا كان مفتاحاً للثورة العلمية ، مع أنه كان مقتنعاً إلى حدّ كبير بقدرة العقل وحده والتجريد في الحصول على المعرفة العلمية الجديدة .

وقد أيدّ غاليلي Galilei ( ١٥٦٤ ــ ١٦٤٢ ) نظرية كوبرنيكوس الفلكية ، وطوّرها بشكل خلاق مثبتاً إياها تجريبياً ، مستعملاً التلسكوب في بحثه ودراسته لفرضية كوبرنيكوس حول دوران الأرض حول الشمس ، معلناً صحة تلك الفرضية ، مما حدا بالكنيسة إلى اتهام غاليلي بالكفر والإلحاد لكون ما أتى به يخرج عن تعاليمها ، ومن ثم تقديمه للمحاكمة بسبب ذلك . إن ماتوصل إليه غاليلي كان بفضل استخدامه المنهج الاستقرائي الذي يقوم على الملاحظة والتجريب ؛ ممّا حدا ببعضهم إلى عدّه الأب الشرعي والمؤسس الحقيقي للمنهج العلمي ( انظر : Parthey/Wahl, 1966. 27 ) . فبإرسائه للقواعد المنهجية في البحث العلمي ساهم في إحداث « قطيعة ابستيمولوجية★ » حقيقية بين الفكر الجديد والفكر القديم إلى حدّ أصبح معه من الصعب العودة إلى أساليب التفكير الأرسطية القديمة ومناهجها لاكتساب المعرفة الجديدة .

إلى جانب غاليلي وكوبرنيكوس وقف لعب فرانسيس بكون Bacon ( ١٥٦١ ــ ١٦٢٦ ) دوراً كبيراً في تطوير المنهج العلمي، إذ اتّهم العلم الذي أتى به أرسطو بإعاقة تطوّر علم الطبيعة ، وأورد تعليله لهذا الأمر في كتابه الهام « المنهج الجديد » Das neue Organon . وقد نادى بكون بوحدة الملاحظة والتجريب مع العقل لتشكّل سوية المنهج العلمي الذي يؤمن به . وبناءً عليه فقد

★ يعود مفهوم « القطيعة الابستيمولوجية » إلى فيلسوف العلم ، الفرنسي المعروف « غاستون باشلار » الذي يقصد به عدم وجود استمرارية في تاريخ العلم والمعرفة ، وذلك لأنّ التاريخ الفعلي للعلوم والمعارف يتعرّض ــ بحسب رأيه ــ للتعطّل والتوقف والتراجع من جهة ، وللانتقال النوعي من جهة أخرى . وبناءً عليه فمفهوم القطيعة الابستيمولوجية هو المفهوم الذي يعبّر عن فترات الانتقال النوعي في تطوّر العلوم والمعارف فحسب ( انظر : وقيدي ، ١٩٨٠ ، ١٢٩ ) .

قارن التأمّل الصرف بعمل العنكبوت الذي يبني نسيجه من قواه الداخلية، وقارن في الوقت نفسه الاتجاه الامبريقي الصرف بالنملة التي تجمع ، وتستهلك ما هـو موجود فقط • وطالب بكون العلماء بألاّ يكونوا عناكب أو نملاً بل نحلاً يجمع مادته من ورود الحقول ، ويعالجها بقواه الداخلية ، ثم يحوّلها الى عسل مفيد • فلا عسل بلا ذلك،ولا نتائج علمية مفيدة دون الاعتماد على الجانب العقلي والجانب الحسّي في عملية المعرفة ( انظر : Bacon, 1982, 106 ) .

موقف بكون المنهجي هذا الذي يطالب فيه بربط النظرية بالواقع ، والنظرية بالمنهج جعل كارل ماركس Karl Marx يعدّه المؤسس الحقيقي للمنهج العلمي الحديث ( انظر : Marx, NEW, Bd. 2, 135 ) .

أمّا ديكارت Descartes ( ١٥٩٦ ــ ١٦٥٠ ) فقـد وضع أسس الفيزيـاء الحديثة والهندسـة التحليلية والنظرة الميكانيكية للطبيعة • ومنهجه الهندسي ــ التحليلي analytisch - geometrische Methode شكّل المنهج الجديد في البحث الذي يقوم على أربع قواعد أساسية ، حدّدها ديكارت في مقالته المعروفة في المنهج ( انظر : ديكارت ، ١٩٧٠، ١٠٢ــ١٠٤ )• وهذه القواعد هي :

١ ــ قاعدة الوضوح والتمييز : ونفيد عدم قبول أيّ شيء على أنّه صادق إلاّ بعد أن تتضح لنا بداهة صدقه •

٢ ــ قاعدة تحليل المعقد إلى البسيط : وتعني ضرورة تقسيم المشكلة التـي ندرسها إلى أجزاء كثيرة تساعدنا على فهمها وإدراكها بوضوح •

٣ ــ قاعدة التركيب :وتعني إعادة تركيب الأجزاء التي قمنا بتجزئتها بشكل نظاميّ صحيح ليتسنّى لنا الحصول على المعارف الجديدة الأكثر تعقيداً •

٤ ــ قاعدة الاستقصاء والمراجعة : وتعني استخدم الإحصاء في حالتي التحليل والتركيب ، والمراجعة المستمرة لكلّ خطوة نخطوها كي لا نقع في الخطأ •

إنّ الغرض من المنهج الذي نادى به ديكارت يكمن في رغبته في الوصول إلى معرفة يقينية عن طريق الاستدلال أو الحدس • وفي هذا الإطار يؤكّد ديكارت دور العقل ، لكنّه لم يقلل من دور الإدراك الحسي في عملية المعرفة ، إذ يقول : « ••• وأخيراً على المرء أن يستخدم كل الوسائل المساعدة للعقل وللمخيلة وللحواس وللذاكرة »( Descartes, 1980, 100 ) .

أمّا نيوتن Newton ( ١٦٤٣ ــ ١٧٢٧ ) فقد طوّر الفيزياء التجريبية إلى نقطة جديدة حاسمة ، وقد توصّل إلى نظريته حول الجاذبية من خلال ربط معارف كبلر Keppler عن حركة الأجسام السماوية وقانون غاليلي حول سقوط الأجسام • ومن خلال اكتشافاته وأبحاثه أثبت أنّ أسرار الكون يمكن أن تبحث على الأرض بوساطة المنهج الاستقرائي وطرائق البحث العلمية فيه • والطريقة التجريبية هي الحاسمة في الأمر ، أمّا الرياضيات فدورها يكمن في صياغة المبادىء والقوانين العامّة التي توصلنا إليها الملاحظة والتجربة • ويؤكّد نيوتن عدم قبول أية فرضية إلاّ بعد أن تصبح حقيقة علمية تؤكّدها التجربة ( انظر : الجابري ، ١٩٨٢ ، ٦٥ ) •

إنّ رؤية نيوتن الفيزيائية والميكانيكية مارست لاحقاً تأثيراً منهجياً كبيراً في العلوم الاجتماعية ، وذلك من خلال محاولة نقل منهجيته تلك ، واستخدامها في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية • وذلك لاعتقاد مفكري القرن الثامن عشر الذين تأثّروا بنيوتن « أنّ ما يجعل العالم عالماً يقدّم العلم هو روح الدقة والضبط ، والتزام خطوات المنهجية الابستملوجية في معالجة المسائل ، ثم

اعتقادهم أيضاً أن التزام الروح المنهجية التجريبية يستلزم ضرورة إجراء قطيعة مع كل منهجية تقوم على الأنساق الفسلفية ، مميّزين في هذا الإطار ، اقتداء بنيوتن ، بين الافتراضات الميتافيزيقية والافتراضات العلمية كون الثانية قضايا صادقة تقبل التأكّد من صحتها أو من خطئها تأكداً تجريبياً . فالواقع هو مبدأ تمحيص كل القضايا والافتراضات وضمان صدقها » ( يغوت ، ١٩٨٦ ، ٤٧ــ٤٨ ) .

ومن الذين تأثروا بنيوتن وتعاليمه المنهجية كان مل Mill (١٨٠٦ــ١٨٧٣) أحد أتباع الاختبارية الإنجليزية التقليدية الذي سعى إلى تفسير المعرفة المنطقية تفسيراً نفسياً ذاتياً باستخدام الاستقراء ، أي الانتقال من الجزئي إلى العام ، مؤكّداً دور الإحساسات والشعور في الوصول إلى المعرفة وأنّ وظيفة العقل ليست سوى تلقي تلك الإحساسات التي تنجم عنها المعاني بشكل آلي بناءً على قوانين التداعي والترابط . « فاختبارية الإنجليز، كما نلاحظ ، اختبارية توظف معطيات علم النفس في تفسير العقل والمنطق والإشكالات الفلسفية ... ، إنّها تعمد عادة إلى إعطاء الأولوية إلى الوقائع النفسية على المفهومات والتصورات المنطقية البحتة ، كما أنّها تحيل المعطى الحسي والانطباعات المعزولة إلى مدركات عقلية وتصوّرات وأجناس وعلاقات ... وتحوّل محتوى كل تجربة عقلية إلى ظاهرة فيزيائية أو خبرة نفسية مفترضة ... فالطفل الذي تحترق أصابعه عند اقترابه من النار سيتحاشى النار في المستقبل ، ويكون بذلك قد استدل على شيء، واستخلص نتيجة معينة دون أن يستعين بمبدأ عامّ في تفكيره . كلّ ما في الأمر أنّه يتذكّر احتراق أصابعه، وبغير حصيلة أخرى سوى ذكرى احتراق أصابعه يتيقّن أنّ أصابعه ستحترق مرة أخرى إذا اقترب بها من النار ، فصورة النار وذكرى الإحساس المؤلم بالاحتراق قد تداعيا في ذهنه . ويكفي ظهور أحدطرفي الذكرى حتى يظهر في الذهن في التوّ الطرف الآخر . فالاستقراء انتقال من

الجزئي إلى العامّ ، في نظر مل ، أي عملية نشير بها إلى موضوع أو خبرة سبق أن عرفناها بصورة جديدة ، خاضعين في ذلك إلى قانون تداعي المعاني والذي هو في رأيه عقدة المنطق كله » ( يفوت ، ١٩٨٦ ، ٥٥ ) .

وقد صاغ مل مبادىء المنهج العلمي وقواعده التي يمكن من خلالها الكشف عن العلاقات السببية ، ومن أهمّ هذه القواعد :

١ ــ قاعدة الاتفاق أو التلازم في الحضور : وتعني أنّه إذا رافق وجود ظاهرة معينة أسباب تغيب في حالات وأخرى تحضر في كل الحالات ،يكون السبب الملازم في الحضور هو السبب الحقيقي الذي أوجد الظاهرة .

٢ ــ قاعدة الاختلاف أو التلازم في الغياب : وهي القاعدة المتممة للقاعدة الأولى ، وتعني وجوب ملاحظة تكرار غياب الظاهرة المدروسة في حالات متعددة وفيما إذا كان يرافق غيابها غياب أحد الأسباب . فإذا اتّضح أنّ غياب أحد الأسباب تلازم في أكثر من حالة مع غياب الظاهرة يكون ذلك برهاناً على أنّه سبب حدوث الظاهرة .

٣ ــ قاعدة التغيرات المتلازمة أو التلازم في التغير : وتقوم على افتراض الباحث وجود علاقة بين ظاهرة وأخرى متحقّقاً من ذلك باللجوء إلى ملاحظة تغيّر الظاهرة المدروسة ، ومدى تفاعل الظواهر الأخرى وتغيّرها مع هذا التغير . فإذا اتّضح أنّ تغير الظاهرة المدروسة ناشىء عن تغير ظاهرة أخرى كانت هذه الأخيرة سبب حدوث الأولى .

٤ ــ قاعدة البواقي : وتستخدم هذه القاعدة عندما نكون أمام حادثة بسيطة معروفة العناصر التي تتألف منها ولتكن ( أ ، ب ، جـ ) ومعروفة الأسباب التي أحدثتها ولتكن (هـ ، و ، ن) . ولمعرفة السبب الحقيقي لعنصر من العناصر التي تتألف منها الحادثة نفترض أنّ العنصر (هـ) مثلاً من عناصر الحادثة سببه (ن) من

مجموعة الأسباب ، وللتحقق من صدق افتراضنا نقوم بإلحاق العناصر الأخرى للحادثة بالأسباب المتوافرة، وعندما لا يبقى إلاّ العنصر (هـ) من عناصر الحادثة، والسبب (ن) من مجموعة الأسباب نقول : إن (ن) هو سبب (هـ) .

ونظراً لصعوبة استخدام هذه القواعد المنهجية في أبحاث العلوم الاجتماعية، وبخاصة البحث السوسيولوجي ، فقد عدّ مل هذه العلوم غير متساوية من حيث الدقة والضبط والموضوعية مع العلوم الطبيعية . وبناءً على ذلك فقد دعا إلى فصل العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية مالم تصل إلى مرحلة تستطيع معها معالجة موضوعاتها على غرار معالجة العلوم الطبيعية لموضوعاتها ؛ أي إذا لم تصل إلى مرحلة تستخدم فيها المنهج وطرائق البحث العلمي نفسها المستخدمة في العلوم الطبيعية .

هكذا ، ومن خلال عرضنا السابق ، يتّضح لنا أنّ ولادة المنهج وطرائق البحث العلمي في مجال العلوم الطبيعية لم تكن ولادة سهلة ، بل معقدة وصعبة وطويلة ؛ تمّت مع الثورة العلمية ، ونضجت مع الثورة الصناعية ، واكتملت مع الثورة العلمية ــ التقانية المعاصرة ، التي لا تعترف ، بل لا تستخدم إلاّ المنهج الذي يقوم على الملاحظة والتجريب .

والآن : ما قصة نشوء مناهج البحث في العلوم الاجتماعية وتطوّرها ؟ وأين نشأت ومتى ؟ وكيف تتقاطع هذه القصة مع قصة نشوء مناهج البحث في العلوم الطبيعية ؟

في البداية لا بدّ لنا من أن نعرج على الدور المميّز الذي لعبه ابن خلدون في أحداث هذه القصة كواحد من أهم أبطالها ، بل كواحد من روّاد تطوير المنهج العلمي وتطبيقه في إطار العلوم الاجتماعية . فالمبادىء والأسس المنهجية الخاصة بالبحث العلمي التي ساهم العرب في تطويرها عندما استخدموها في مجال علم

الفضاء وعلم الطبيعة وغيرها من العلوم ؛ حفّزت ابن خلدون على نقلها إلى ميادين الحياة الاجتماعية والبحث الاجتماعي •

وبالفعل فقد وقف ابن خلدون في مواجهة كل تأمّل صرف ، ودرس نشوء الحدث الاجتماعي وتطوّره بطرائق استقرائية تقوم على الملاحظة والمقارنة بين ماضي الظاهرة وحاضرها من أجل معرفة ماهو مشترك ، وماهو مختلف ، وتفسيره سببياً • ولكنّ محاولة ابن خلدون تلك المتمثلة في استخدام منهج علمي قائم على الاستقراء وطرائقه العلمية في مجال الحياة الاجتماعية كتب لها أن تبقى بين طيّات ذلك العصر ، بل كتب لها ألاّ تلقى انتشاراً واسعاً ، وقد حدث هذا الأمر لعلماء الطبيعة من قبله إبّان العصور الوسطى الذين استخدموا في اكتشافاتهم مثل هذا المنهج ، وحاولوا عبثاً تطويره إلى درجة يصبح معها منهجاً سائداً ، وذلك بسبب طبيعة ذلك العصر التي لم تسمح لنشوء المنهج العلمي في البحث أيّاً كان نوعه •

ومع حلول العصور الحديثة ، ونشوء المجتمع الرأسمالي ، وقيام الثورة العلمية ، ومن بعدها الثورة الصناعية التي حدثت في القرن الثامن عشر في أوروبا احتلّ المنهج العلمي ــ كما ذكرنا سابقاً ــ مكان الصدارة في أبحاث العلوم الطبيعية بالدرجة الأولى •

إنّ أهمية القرن الثامن عشر لا تكمن في نشوء المنهج الاستقرائي ومعه علم الطبيعة الحديث فحسب ؛ بل في نشوء العلوم الاجتماعية أيضاً • والعلوم الاجتماعية هذه الناشئة حديثاً لم تكن تملك منهجاً علمياً خاصاً بها ، لذلك ، وبناء على النتائج الباهرة التي تحقّقت في علم الطبيعة من جرّاء استخدام المنهج الاستقرائي ، وما يرتبط به من طرائق بحث علمي ؛ فقد حاول بعض ممثلي العلوم الاجتماعية نقل مبادىء المنهج العلمي المستخدم في علوم الطبيعة إلى مجال الحياة الاجتماعية لدراسة ظواهرها على غرار دراسة الظواهر الطبيعية • فقد تأثّر مفكرو

القرن الثامن عشر بالفيزياء والميكانيك النيوتينية وطرائقها العلمية ؛ ممّا دفعهم إلى محاولة إشادة صرح « علم فيزيائي » عن الطبيعة الإنسانية ؛ عن الفرد والمجتمع.

لوك Lock ( ١٦٣٢ ــ ١٧٠٤ ) مثلاً وقع تحت تأثير التصور الكوني الميكانيكي لنيوتن ( انظر : Adw der Udssr, 1962, 396 )، وطوّر مذهب بكون الامبريقي جاعلاً من المبدأ الحسي Sinnprinzip لـ « هوبز » مبدأ مطلقاً . ويدّعي لوك أنّ خبراتنا تنشأ عن الحواس ، ويعدّ البيانات الامبريقية النوافذ الوحيدة المطلة على العالم . وبناءً على ذلك أسّس لوك ما يعرف بالاتجاه الحسي Sensualistische Richtung في نظرية المعرفة ، وفي الوقت نفسه أوجد أسس علم النفس الامبريقي الذي تطوّر لاحقاً إلى علم تجريبي .

باختصار يمكن القول : إنّ الطريقة الفيزيائية ــ الميكانيكية التي طبعت العلوم الاجتماعية بطابعها الخاص عكست ، وخدمت في آن معاً تطلعات الطبقة البرجوازية في القرن الثامن عشر نحو المعرفة العلمية ؛ غير أنّ الحاجات المتنامية للبرجوازية اصطدمت بقصور العلوم الاجتماعية وطريقتها العلمية المذكورة عن إشباع تلك الحاجات وحلّ المشكلات الاجتماعية التي تمخضت عن الثورة الصناعية .

إلى جانب ذلك فقد تركت أيضاً نظرية التطوّر Evolutionstheorie لداروين Darwin في القرن التاسع عشر بصماتها على العلوم الاجتماعية التي استخدمت الطريقة التطورية ــ الميكانيكية في أبحاثها .

إنّ المنهج وطرائق البحث العلمي اللذين دفعا علوم الطبيعة إلى الأمام شكلا ولا يزالا يشكلان تحدّياً كبيراً لعلماء المجتمع الذين لم يحققوا نجاحاً مماثلاً في استخدامهم لهما في مجالات اختصاصهم .

بعد هذا العرض الموجز عن نشوء المنهج وطرائق البحث وتطوّرها في العلوم الاجتماعية عامة نعود إلى حصر حديثنا عن هذا الموضوع ، ولكن بخاصة في إطار السوسيولوجيا .

يعدّ أوغست كونت August Comte ( ١٧٩٨ ــ ١٨٥٧ ) أول من ابتكر مصطلح « سوسيولوجيا » Soziologie ، وكمؤسس لما يسمى الوضعية القديمة★ älterer Positivismus يعدّ كونت السوسيولوجيا الوضعية العلم الذي يبحث القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية التي فهمها على أنّها ( أي القوانين ) علاقات ثابتة بين الظواهر الملاحظة . وبناءً على وجهة نظره القائلة بوجود القوانين نفسها في المجتمع والطبيعة ، فإنّه قد عدّ السوسيولوجيا جزءاً من علم الطبيعة ؛ لذلك نادى باستخدام المنهج الوضعي في دراسة الظواهر الاجتماعية على غرار استخدامه في دراسة الظواهر الطبيعية ، ويقوم هذا المنهج على الملاحظة والتجريب والمقارنة .

وقد تبنى كل من سبنسر Spencer ومل Mill أفكار كونت ، وطوّراها مشكلين مع كونت الاتجاه الوضعي positivistische Strömung في السوسيولوجيا الذي يعدّ المجتمع كالطبيعة ، وحول ذلك كتب كون Kon مايلي :

« الوضعية ــ بدءاً من كونت وسبنسر ومل ــ التي تطوّرت في خضم النزاع مع تقاليد كتابة التاريخ الرومانسية أكّدت وحدة المعرفة العلمية ، ودعت الى عدّ التاريخ علماً دقيقاً ، تماماً كعلم الطبيعة » ( Kon, 1978, 188 ) .

---

★ للوضعية ثلاثة اجيال وهي : ١) الجيل الاول او مايدعى بالوضعية القديمة ، ويمثله كونت وسبنسر ومل . ٢) الجيل الثاني ، ويمثله ماخ وافيناريوس . ٣) الجيل الثالث او مايدعى بالوضعية الجديدة ، ويمثله شليك وكارناب ونويراث وغيرهم .

وفي العشرينات من هذا القرن قامت الوضعية الجديدة Neopositivismus بتطوير الأسس الميتودولوجيـة ، بـل منطلقـات استخدام المنهـج الوضعي في السوسيولوجيا وأسس هذا الاستخدام • فبناءً على وجهـة نظر أعضاء مايسمى « حلقة فيينا » Wiener Kreis مثل كارناب Carnap ، ونويراث Neurath ، وشليك Schlik ، وغيرهم على السوسيولوجيا استخدام المنهـج وطرائـق البحث المستخدمة في الفيزياء • وبذلك يحاول هؤلاء إيجاد قواعـد ومبـادىء موحدة يمكنها أن تساهم في توحيد البحث الاجتماعي والطبيعي وكتب نـويراث بهذا الخصوص مايلي :

« تتعامل السوسيولوجيا مع الناس بشكل لا يختلف عـن معاملة العلوم الحقيقية للحيوانات، وللنباتات ، وللحجارة»
( Neurath, 1931, 63 ) .

من هذا ينتج أنّ المرء يستطيع ، بل يجوز له عزل الأفراد عن بيئتهم الطبيعية والتجريب عليهم في المخبر ، مثلما يتمّ التجريـب عـلى الحجارة والحيوانات • فأعضاء حلقـة فيينا يدّعون أنّ كلّ شيء ، لا يمكن التحقق منه بشكل مباشر، لا يتبـع دائرة العلم ، وإنّما يتبـع الميتافيزيقا • وبنـاءً على مبدأ التحقق تعدّ كل الجمل والمصطلحات غير القابلة للقياس المباشر مفقودة المعنى ؛ وهذا يعني أنّ التجريب هو الطريقة العلمية الحاسمة في معرفة الواقع •

إنّ ماحققته الوضعية مـن نجـاح في أوروبا في معاداتها للمنهـج التأملي واستبدال به منهجاً وضعياً يساعد ، كما يقول أنصار الوضعية، على الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية • إنّ ما حققته هذه الوضعيـة من نجاح ساهم بشكل فعّال في بروز عالم الاجتماع المعروف ماكس فيبر ( ١٨٦٤ — ١٩٢٠ ) Max Weber الذي دافع عن منهج الفهم الذاتي •

وجوهر هذا المنهج الذي أسّسه فيبر ، وأرسى دعائمه يقوم على كشف المعنى الذاتي لمضمون السلوك الاجتماعي ، وذلك بوساطة أداة منهجية أطلق عليها اسم النمط المثالي ، أو النموذج المثالي Ideal Typ ؛ وهو بناء عقلي تجريدي متناسق السمات المختلفة للواقعة الاجتماعية أو التاريخية • وعدّ فيبر إدراك الظواهر الاجتماعية حاصلاً عن طريق الحدس والفهم الذاتي مستبعداً بذلك التفسير السببي المادي للتاريخ •

إن الدعوة الى الكشف عن المعاني الذاتية الموجودة في الظواهر الاجتماعية وربط مجموعة من المعاني بمجموعة أخرى كربط الفعل الاقتصادي بالدافع الديني، ساهم في نشوء الاتجاه الفنومنولوجي phänomenologische Richtung ، إذ يعدّ فيبر « أحد المهدين البارزين للفنومنولوجيا » ( أنور ، ١٩٨٢ ، ٢٢١ ) •

وتقوم الفنومنولوجيا Phänomenologie بشكل أساسيّ على الحدس والاستبصار ، ويعتمد المنهج الفنومولوجي phänomenologische Methode على ثلاث خطوات ، وهي: مرحلة الحدس، ومرحلة التحليل، ومرحلة الوصف •

ففي المرحلة الأولى تتم ملاحظة الظاهرة المدروسة ومقارنتها مع غيرها من الظواهر التي لها علاقة بها ، أمّا المرحلة الثانية فهي مرحلة تحليل الظاهرة ، والمرحلة الثالثة هي مرحلة وصف الخصائص المميزة للظاهرة المرتبطة بظاهرة أخرى، إذ يتمّ التركيز على الخصائص الجوهرية دون العرضية. والوصف هنا يكون لما هو داخل الوعي من أجل إدراك ماهو خارجه بهدف التمكن من توجيه سلوكنا نحو الواقع الموجود خارج ذاتنا •

ومن الاتجاهات المعاصرة الشائعة في السوسيولوجيا الاتجاه الوظيفي Funktionalismus والاتجاه البنيوي Strukturalismus ، إذ أنّ

الأول يؤكد دور الوظيفة Funktion ، والثاني يؤكّد أهمية البنية Struktur ، وقد ارتبط الاتجاهان في اتجاه ثالث يركّز على أهمية الوظيفة والبنية معاً،وهو:الاتجاه البنائي-الوظيفي strukturell - funktionelle Richtung

فمن الناحية التاريخية إنّ فكرة « الوظيفة » قديمة قدم الفكر الاجتماعي • ففي اليونان مثلاً عبّر أفلاطون عنها من خلال مماثلته العضوية لقوى النفس العاقلة والغضبية والشهوية بطبقات الدولة الحاكمة والحارسة والعاملة ، وتحديده لوظيفة كل طبقة من هذه الطبقات على مثال وظائف قوى النفس المذكورة •

إنّ تحول الوظيفة من فكرة إلى اتجاه وظيفي حدث بشكل أساسيّ في القرن التاسع عشر جنباً إلى جنب مع التقدّم الذي شهده علم الأحياء على يد دارون، صاحب نظرية التطور• فما أتى به دارون ترك آثاره العميقة في التصوّرات الوظيفية لعالم الاجتماع الانجليزي هربرت سبنسر Spencer ( ١٨٢٠-١٩٠٣) الذي شبّه المجتمع بالكائن العضوي من حيث البناء والوظيفة•أما «الأب الشرعي» للوظيفة في علم الاجتماع فهو دوركايم Durkheim ( ١٨٥٨ — ١٩١٧ ) ، عالم الاجتماع الفرنسي المعروف الذي أكّد دراسة النظم الإجتماعية ( اقتصاداً ، ديناً ، قانوناً ) وأكّد أنّها جزء من النسق الاجتماعي الذي يتمّ المحافظة عليه من خلال أداء هذه النظم لوظائفها •

ويعدّ مالينوفسكي Malinofsky ( ١٨٧٣ — ١٩٢٠ ) من الأوائل الذين استخدموا مصطلح « وظيفة » في دراساتهم الأنثروبولوجية بمعنى المنهج الذي يمكن استخدامه في دراسة الظواهر الاجتماعية • فمن وجهة نظره يبدأ التحليل الوظيفي بمعرفة الدور الذي تلعبه الوقائع الجزئية داخل النسق العام ، ثمّ معرفة الكيفية التي ترتبط بها هذه الأجزاء مع بعضها بعضاً داخل النسق العام،

وأخيراً معرفة الكيفية التي يرتبط بها النسق العام بما يحيط به من العالم المادي.

وقد أثر مالينوفسكي كثيراً في كل من رادكليف براون وتالكوت بارسونز اللذين أدخلا مفهوم البنية على مفهوم الوظيفة ، وعرفا بأصحاب الاتجاه البنائي ـ الوظيفي .

أما أول بحث سوسيولوجي اعتمد على المنهج الوظيفي فكان ذلك الذي قام به روبرت لينـد وزوجته هيلين لينـد عام ١٩٢٩ في مدينة مدلتاون في أمريكا ، ثم توالت أبحاث أخرى ، وما تزال مثل هذه الأبحاث إلى اليوم تستخدم هذا المنهج .

إذا كان القرن الثامن عشر هو القرن الذي شهدت فيه العلوم الاجتماعية ولادتها القيصرية ، فإن القرن التاسع عشر هو القرن الذي شهدت فيه هذه العلوم ولادتها الطبيعية والحقيقية ، آنذاك رسمت حدود بعض هذه العلوم من حيث الموضوع والوظيفة والمنهج .

والقرن التاسع عشر لم يشهد نشوء مناهج البحث الاجتماعي المذكورة سابقاً فحسب ، بل شهد أيضاً نشوء المنهج الجدلي الذي يقوم على ثلاث ركائز أساسية وهي : المادية ، والجدلية ، والتاريخية . فقد انطلق كل من ماركس Marx ( ١٨١٨ ـ ١٨٨٣ ) وانجلز Engels ( ١٨٢٠ ـ ١٨٩٥ ) في وضعهما لهذا المنهج مما أبدعه الفكر الاجتماعي السابق عليهما ، فأخذا عن هيجل منهجه الديالكتيكي المقلوب على رأسه ـ كما يقولان ـ واضعين إياه على قدميه ، وأخذا عن فويرباخ ماديته المتحمسة معطين إياها بعداً ديالكتيكياً ، ومؤسسين بذلك المنهج المادي الديالكتيكي كمنهج عام في دراسة ظواهر الطبيعة والمجتمع والفكر .

وبما أن المادية الديالكتيكية تتناول أعلى مستوى لتعميم المعرفة ، أي أعم

قوانين الطبيعة والمجتمع والفكر ، ولا تركّز على خصوصية الحياة الاجتماعية ، فإنه كان لا بدّ من ظهور المادية التاريخية التي ينظر إليها على أنّهـا نظرية ومنهج في آن معاً • فقـد لجأ انجلز في دراسته الميدانية عن حالة الطبقة العاملة في انجلترا إلى المنهج المادي التاريخي مستخدماً طريقة المسح الاجتماعي وأداتهـا استمـارة البحث ؛ فجمع المعلومات الغنيـة والواسعة من واقع العمال ، ثمّ وضعها أمـام مجهر المنهج الذي استخدمه ، وتوصّل إلى نتائج هامة على الصعيـد المعـرفي والعمـلي •

* * *

# الفصل الثالث

## اعلام السوسيولوجيا ومناهج البحث السوسيولوجي

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

في معالجتنا لمثل هذا الموضوع لا يمكننا تجاوز العلامة العربيّ ابن خلدون وإن كان نشوء السوسيولوجيا جاء متأخراً عنه بقرون ، أي وإنْ كـان المقصود بأعلام السوسيولوجيا أولئك الذين ارتبط اسمهم بهـذا العلم مع نهايـة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

ولد ابن خلدون في تونس عام ١٣٣٢ ، وقرأ هنـاك القرآن ، وتعلّم الفقـه والمنطق وغيره من العلوم ، وشغل مناصب ووظائف متعددة ، ثم رحل إلى الأندلس، وعايش هناك أحداثاً حافلة بالقلاقل والاضطرابات والفوضى التي ألمّت بالتاريـخ العربيّ السياسيّ بعـد أن شهد هذا التاريخ تألّقاً فكرياً واجتماعياً واقتصادياً في الفترة الواقعة ما بين القرن الثامن والقرن الثاني عشر .

إنّ حالة الانحطاط والتدهور التي وصلت إليها الحضارة العربية الإسلامية دفعت ابن خلدون إلى اعتزال المناصب وترك الوظائف التي اضطلع بها ، فأخـذ يراقـب عن قرب سير تلك الأحداث بغيـة معرفة القوانين التي تخضع لهـا تلك الأحداث . ففي دراسته لظاهرة التقليد ، مثلاً ، التي لمسها عند من تبقّى من العرب في الأندلس توصّل إلى قانون التشبّه بالأقوى ، وتنبأ ـ بناءً عليـه ـ بغلبـة الأسبان وسقوط العرب ( انظر : مرحبا ، ١٩٨٩ ، ١٣٢ ) .

إنّ مشاهدات ابن خلدون ومعايشته أحداث عصره المشحونة بالفتن والقلاقل والاضطرابات شكّلت المادّة الأساسية التي انطلق منها ـ وهـو في الخامسـة والأربعين من عمره ـ في كتابة مؤلّفه الهام « المقدمة » ، وهو مقيم في قلعة سلامة التي تقع في مقاطعة وهران بالجزائر اليوم .

إنّ مقدمة ابن خلدون جعلت منه رائداً من روّاد الفكر العالمي ، إذ وضـع

فيها أسس فلسفة الحضارة وعلم التاريخ وعلم العمران ( انظر :
( Sturm, 1983, 77/ Schimmel, 1951, XVII

والعمران أو الاجتماع كما يقول عنه ابن خلدون هو : « التساكن والتنازل في مصر أو حلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات ، لما في طباعهم من التعاون على المعاش »( ابن خلدون ، ١٩٥٧ ، ٢٧٠ ) .

إنّ هذا التعريف الخاص بالعمران أو الاجتماع البشريّ لا يعني عند ابن خلدون مجرد جمع ميكانيكي لأفراد المجتمع المنعزلين ، بل هو الأفراد بعلاقاتهم الاجتماعية وتفاعلهم .

والعمران البشري مفهوماً على هذا النحو شكّل موضوع العلم الجديد الذي اهتدى إليه ابن خلدون ، وهو علم العمران ( أو علم الاجتماع ). وفي ذلك يقول :

« وكأن هذا علم مستقل بنفسه ، فإنه ذو موضوع هو العمران البشري، والاجتماع الإنساني وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أم عقلياً ، واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة ، غريب النزعة ، غزير الفائدة ، أعثر عليه البحث ، وأدى إليه الغوص » ( ابن خلدون، ١٩٦١، ٦٢ــ٦٣ ).

وكما أنّ ابن خلدون كان رائداً من روّاد علم الاجتماع ، فإنّه كان أيضاً رائداً من روّاد استخدام المنهج العلمي بشكله الاستقرائي في مجال العلوم الإنسانية . فهاهو ذا يؤكّد في المقدمة ضرورة الاعتماد على أصول البحث العلمي قائلاً :

« فإذن يحتاج صاحب هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأمصار في

السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق أو بوْن ما بينهما من الخلاف ، وتعليل المتفق فيها والمختلف ، والقيام على أصول الدول والملل ومبادىء ظهورها وأسباب حدوثها ودواعي كونها وأحوال القائمين بها وأخبارهم ، حتى يكون مستوعباً لأسباب كل حادث ، واقفاً على أصول كل خبر » ( ابن خلدون ، ١٩٥٧ ، ٢٥١ـ ٢٥٢ ) .

وقد عدّ ابن خلدون أنّ الظاهرة الاجتماعية الواحدة لا يمكن أن توجد بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى ، فهي مرتبطة بها ، تؤثّر فيها وتتأثر بها .

من جهة أخرى فقد أشار إلى أن الظواهر الاجتماعية لاتنفصل عن الظواهر الطبيعية فصلاً مطلقاً مؤكّداً ضرورة وضع هذه الحقيقة في الحسبان من قبل الدارسين للوقائع الاجتماعية ، إذ أنّ من العوامل المؤثرة في العمران البشري ، من وجهة نظره ، الإقليم الذي يعدّه أساساً لمختلف الظواهر الاجتماعية . « فإلى اختلاف الأقاليم يرجع في نظره اختلاف الناس في ألوانهم وأجسامهم وميولهم وأمزجتهم وسلوكهم وتصرفاتهم وكثير من صفاتهم البدنية ، وإليها يعود ما يميز المجتمعات بعضها عن بعض في العادات والتقاليد والأفكار وشؤون الأسرة ونظم الحكم والسياسة . فالأمم تختلف ألوانها ونشاطها وشجاعتها وكثرة عددها أو قلته وما فطرت عليه من الطبائع باختلاف مساكنها على سطح الأرض من جبل أو سهل أو صحراء ، ومن منطقة باردة أو حارة أو معتدلة ، ومن منزل خصب أو واد غير ذي زرع » ( مرحبا ، ١٩٨٩ ، ٧٧ ) .

إضافة إلى ذلك فقد دعا ابن خلدون إلى عدم تفسير الظاهرة الاجتماعية بقوى ما ورائية أو غيبية ، وإنّما بظواهر من طبيعتها . وهذا ـ كما يرى ـ كهيل

بأن يوصلنا إلى الكشف عن الأسباب والقوانين التي تخضع لها هذه الظاهرة أو تلك .

أمّا ما يميّز منهجية البحث عند ابن خلدون في دراسته للظواهر الاجتماعية فهو نظرته الشمولية والتكاملية للظواهر الاجتماعية ، إذ يتحدّث عن ضرورة الاجتماع البشري ، ثم يعود ليفصل في العوامل المختلفة التي تؤثّر في العمران البشري كالإقليم والسياسة والدين والاقتصاد والعلم والتعليم والتقليد ، ومن جهة ثانية فقد تميّزت منهجيته في دراسة الظواهر الاجتماعية بالموضوعية .

ففي استعراضه للمغالطات المنهجية التي وقع فيها الباحثون الذين سبقوه أوضح ابن خلدون العوائق التي تحول دون الموضوعية في البحث كالانحياز إلى مذهب ما ، أو الانقطاع إلى حاكم ما . فالتشيّع للآراء والمذاهب يمكن ـ كما يرى ـ أن يؤدّي إلى تعصّب أعمى يفقد بصيرة الباحث ، ويبعده عن الموضوعية في البحث ، تماماً مثلما يؤدّي تقربه من حاكم ما والثناء عليه ومدحه إلى ابتعاده، أي ابتعاد الباحث ، عن الحقيقة الموضوعية ( انظر : ابن خلدون، ١٩٦٥، ٤٠٩ ).

وهكذا فالموضوعية في البحث تعني ضرورة استقلال البحث وتائجه عن ذات الباحث وأهوائه ومقاصده ، وهذا ما يتطابق مع وجهة النظر العلمية المعاصرة نحو الموضوعية في البحث السوسيولوجي .

أمّا أهمّ ما أتى به ابن خلدون على الصعيد المنهجي فهو إرساؤه للقواعد المنهجية الأساسية للبحث في علم الاجتماع ، وهي :

١ ـ الشك والتمحيص : وتقوم هذه القاعدة على الشك في كل شيء بهدف الوصول إلى إثبات يقيني للحقائق المتعلقة بموضوع علم العمران. ففي إشارته للأخطاء المنهجية التي وقع فيها المؤرخون الذين سبقوه ذكر ابن خلدون اعتماد هؤلاء على مجرد نقل الخبر دون سابق تمحيص وشك منهجيين ، إذ يقول:

« إن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ... فربما لم يؤمن فيها من العثور ، ومزلة القدم ، والحيد عن جادة الصواب » ( ابن خلدون ، ١٩٦٥ ، ٣٦٢)• وعدم الاعتماد على مجرد نقل الأخبار شرط منهجي ضروري لكنه غير كافٍ ، ولا بد أن تسبقه خطوة منهجية أخرى ، وهي التأكد من إمكان وقوع الحدث في حد ذاته ، « وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار ، والصدق من الكذب ، بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه • وحينئذ إذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه ، وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه » ( ابن خلدون ، ١٩٦٥ ، ٤١٣ ــ ٤١٤ )•

٢ ــ ملاحظة الظاهرة الاجتماعية ، ودراستها كما هي في الواقع : يؤكد ابن خلدون في مقدمته أنّ لكل حادث طبيعة تخصه في ذاته وفيما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته • وما على الباحث هنا إلاّ أن يلاحظ الظواهر الاجتماعية ، ويدرسها كما هي عليه في الواقع كشيء خارجي محسوس له كيانه وبنيته ومكوناته القابلة للسبر ، وذلك بهدف الكشف عن القوانين التي تخضع لها هذه الظواهر • وإن ّدراسة ما لا يمكن أن يكون له وجود مادي ملموس في الواقع يدخل ــ كما يرى ــ في نطاق الممتنع الذي لا نستطيع من خلاله الوصول إلى القانون •

٣ ــ الموازنة بين الماضي والحاضر : نتيجة ما لاحظه من أن للموجودات طبائع ، وللسياسة قواعد ، وللحوادث أسباباً ؛ ولكي يتمكن من التمييز بين الطبائع الحقيقية من غيرها ، وبين قواعد السياسة المتبعة فعلاً من القواعد التي يتمّ التظاهر بها ، وبين أسباب الحوادث الحقيقية من الأسباب الوهمية توصّل ابن خلدون إلى قاعدة الموازنة بين الماضي والحاضر التي تعتمد على الإحاطة الدقيقة

بحاضر الظاهرة وقياس الغائب على الشاهد • وعلى هذا الأساس فقد انتقد غيره من الباحثين الذين سعوا إلى نقل الأخبار دون عرضها على أصولها ، ولا قياسها بأشباهها ، ولا سبرها بمعيار الحكمة ، ولا الوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم البصر والبصيرة فضلّوا عن الحق ، وتاهوا عن الصواب •

إنّ قياس الماضي بالحاضر يساعدنا ــ كما يرى ابن خلدون ــ على تمييز الحق من الباطل ، والحقيقي من الظاهر ، والواقعي من المتوهم ، ويساعدنا على إبراز نقاط الوفاق والخلاف بين الماضي والحاضر ، وتعليل ما اتفق وما اختلف تعليلاً معقولاً •

٤ ــ الانتقال من الجزئيات إلى الكليات وبالعكس : وبناءً على هذه القاعدة فقد اعتمد ابن خلدون في برهانه على استقراء جملة من الحوادث بحسب تسلسلها الزمني ، أي بحسب أسبقيتها التاريخية • فلكي ينتقل ، مثلاً ، إلى العمران الحضري ، وما يتميّز به من بناء المدن والأمصار عاد ابن خلدون إلى العمران البدوي مستقرئاً ما يتميّز به من أحوال وعوارض ذاتية كالنسب والحسب والعصبية ؛ غير أنّه لم يقتصر على ذلك ، بل كان أيضاً يبدأ بنظرية أو مبدأ ما ، ثم يحاول البرهنة على هذا المبدأ استناداً إلى مسلمات أو نتائج كان قد برهن عليها منتقلاً من الكل إلى الجزء ، وهكذا فقد كان يجمع بين عمليتين ضروريتين في البحث العلمي وهما الاستقراء والاستنتاج •

٥ ــ الانتقال من الحوادث المشاهدة إلى الحوادث غير المشاهدة ( التعميم ): الدراسة التي لاتهدف إلى تعميم نتائج البحث ، أي الانتقال من الحوادث المشاهدة إلى الحوادث غير المشاهدة ، لاتحقّق غرض البحث العلمي • وهذا يتطلب أن يكون مجتمع العينة المبحوثة ممثلاً لمجتمع البحث الأصلي ، بشكل يسمح لنا بتعميم النتائج التي حصلنا عليها من خلال دراستنا لمجتمع عينة البحث الأصلي

الذي لم يخضع كل أفراده للبحث ، بل عينة ممثّلة منه فقط . بهذا المعنى يريد ابن خلدون أن تتعامل مع أبحاثنا العلمية .

وهكذا يمكننا أن نقوّم ابن خلدون بأنه كان حقّاً رائداً من رواد المنهج العلمي واستخدامه في البحث الاجتماعي والتاريخي . ومع ذلك فإننا لا نستطيع أن نجزم بأنّ استخدام ابن خلدون لهذا المنهج كان دائماً وفي كل الأحوال سليماً ، « إذ الموضوعية المطلقة والتجرد التام ، إنما هي غاية دونها عقبات كثيرة باطنية وخارجية ، لا تفلح دائماً مهما اجتهدنا في تجاوزها » ( الطالبي، ١٩٨١، ٤٨-٤٩).

وأخيرا ، وإذا جاز لنا أن نقول كلمة نختتم فيها حديثنا الموجز هذا عن العلامة العربي الكبير ابن خلدون ، فلن نجد أفضل مما قاله لينين Lenin ، بعد أن اطّلع على مقدمته ، وأعجب بها ، متسائلاً : « ترى أليس في الشرق آخرون أيضاً أمثال هذا الفيلسوف » ( مجموعة من الأساتذة ، ١٩٧٩ ، ١٥٣ ) .

إنّ محاولة ابن خلدون إرساء الدعائم النظرية والمنهجية لعلمه الجديد ، علم العمران ، كتب لها أن تبقى في الظل دون أن تلقى انتشاراً يتناسب مع الجانب الإبداعي فيها . والسبب في ذلك هو أن ما أتى به ابن خلدون في هذا المجال كان فريداً من نوعه ومتقدّماً على الواقع الاجتماعي الذي ينتمي إليه ؛ إلى درجة تعذّر معها على هذا الواقع أن يتمثّل محاولته تلك ، واستعصى عليه إنجاب ظاهرة أخرى شبيهة بظاهرة ابن خلدون تستطيع أن تتابع سيرته ، وتطوّرها ، وتبدع فيها من جديد . فمحاولة ابن خلدون أتت في مرحلة انحطاط المجتمع العربي الإسلامي وتدهوره وتفككه بعد أن شهد هذا المجتمع فترة ازدهار وتقدّم وغنى في العلم والفكر . لذلك فمع موت ابن خلدون ماتت محاولته ، أو إن شئت فقد دخلت هذه المحاولة في حالة من السبات العميق . ولا ندري إن كانت هذه المحاولة قد وجدت في التاريخ العربي الحديث والمعاصر مَنْ يسعى حقّاً لإحيائها من

جديد★ ، فمنذ وفاة ابن خلدون وإلى الآن لم تشهد الساحة العربية مساهمة جادة وجديدة تعني علم الاجتماع ، وتترك بصماتها عليه سواء أكان ذلك على الصعيد النظري أم على الصعيد المنهجي . وإن كلّ ما شغل بال المختصين في علم الاجتماع في الوطن العربي هو التأكيد على موسوعية ابن خلدون وأسبقيته في تأسيس هذا العلم . فلقد « كان أقصى ما توصّلت إليه المكتبة الخلدونية المعاصرة هو نسبة كلّ تيار فكري عربي معاصر إلى جذر خلدوني ، فهو الماديّ ، وهو المثاليّ ، وهو الجدليّ ، وهو كلّ شيء» ( شكري ، ١٩٨٩ ، ٩٥ ).

وقد يعود السبب في توقّف النشاط العلمي الإبداعي الذي مثّله ابن خلدون إلى ما آل إليه البنيان الاجتماعي للمجتمع العربيّ الإسلاميّ آنذاك من ضعف وهشاشة لم يستطع معها مقاومة العوامل الخارجية المتمثلة بالسيطرة الاستعمارية التي تفاعلت مع هذه الهشاشة ، فعمّقتها ، ورسّختها ، وساهمت في تعطيل آلية التطور والإبداع على الأصعدة كافة ، ومنها العلم والفكر . وحول ذلك يقول الدكتور عبد الباسط عبد المعطي :« والمهم في الأمر أن هذا التشويه في الأحوال البنائية ، والسيطرة الاستعمارية بتفاعلهما أنتجا ظاهرات أخريات انعكست على الفكر والعلم . فالتبعية وانحسار الديمقراطية ، بل إن شئت انعدامها ، وازدواجية التشكيلات ، أنتجت أنماطاً من الفكر والعلم حوت الموقف ونقيضه ، وحوت مساندة الاستعمار ومناوأته ، وحوت النقل والنقد ، والمحافظة والتجديد ، والسير في اتجاه مصالح الجماهير ، وضدهم » ( عبد المعطي ، ١٩٨١ ، ٢٥٢ ).

إنّ هذا الواقع المضطرب والمتناقض طبع نشأة علم الاجتماع المعاصر وتطوّره

★ لا نقصد هنا بإحياء محاولة ابن خلدون الأخذ بما أتى به بحذافيره والتقوقع عنده دون تطوير وتعديل عليه بما يتناسب والتغيرات اللاحقة التي أصابت المجتمع العربي ، وإنما نقصد إحياء ظاهرة ابن خلدون المبدعة في مجالات علمية شتى .

في الوطن العربي بطابعه الخاص ، فظهرت تيارات واتجاهات مختلفة ومتناقضة أحياناً يمكن حصرها في تيارين راديكاليين كبيرين اثنين ، وهما : «التيار الأصولي»، و « التيار التجديدي » .

فالتيّار الأصوليّ دعا إلى « أسلمة » علم الاجتماع ومناهجه رافضاً المنتج الغربي بقضّه وقضيضه ، مؤكّداً قدرة التراث في التعامل مع مشكلاتنا في كل زمان ومكان ، وماعلى حاضرنا إلاّ أن يستقي هويته من ماضيه ، وينهل منه دون أيّ انقطاع عنه . فها هو ذا لبيب السعيد على سبيل المثال يعدّد في كتابه « مناهج البحث الاجتماعي في القرآن الكريم وعند علمائه ومفسريه » المناهج الاجتماعية السائدة في علم الاجتماع ليستنتج من ذلك سبق الإسلام في استخدام هذه المناهج ؛ وبالتالي تبرير الدعوة إلى العودة إلى التراث لأسلمة علم الاجتماع، ويتّضح ذلك عندما يقول عن عمر بن الخطاب : « إنّه كان في بعض الشؤون الاجتماعية ــ كتوزيع الطعام في عام الرمادة ــ يعمد إلى مناهج كالتي نسميها الآن مناهج البحث الاجتماعي ، ومنها تجارب عملية دقيقة تتخذ نتائجها كأساس للعمليات التموينية في تلك الأيام الشديدة » ( السعيد ، ١٩٨٠ ، ٣٢ ).

وفي صفحات أخرى من كتابه المذكور يؤكّد لبيب السعيد من جديد أنّ الإسلام عرف الاحصاء ، واستخدمه قبل معرفة علم الاجتماع المعاصر به واستخدامه له . حتى إنّ الملاحظة وجدت ، واستخدمت في القرآن قبل وجودها واستخدامها في علم الاجتماع المعاصر كوسيلة من وسائل جمع البيانات مستشهداً بآيات قرآنية لإثبات وجهة نظره .

أما نبيل السمالوطي فإنّه يرفض في كتابه « المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع: دراسة في علم الاجتماع الإسلامي » كلّ ما أنتجه الغرب والشرق من أفكار ونظريات ومناهج ، ويطالب بالعودة إلى الإسلام ومفكريه أمثال ابن خلدون من

أجل إرساء دعائم علم الاجتماع الإسلامي ومنهجه ( انظر : السمالوطي ، ١٩٨٠ ، ١٠ و ٨٣ ) .

ومن الدراسات الميدانية التي أجراها أحد أتباع هذا الاتجاه دراسة زكي محمد اسماعيل بعنوان « علم اجتماع المسجد ـ دراسة في علم الاجتماع الإسلامي » يحاول فيها الكاتب المذكور بالدرجة الأولى إثبات موسوعية ابن خلدون في علم الاجتماع وأسبقيته واعتماد علم الاجتماع في الغرب على ما أتى به ابن خلدون في علم العمران ، كما يحاول من ناحية أخرى شرح الفروق اللغوية بين مفهوم « المسجد » و « الجامع » و « المصلى »، ووظيفة المسجد في البنيان الاجتماعي ، والدور الذي يمكن أن يؤدّيه علم الاجتماع في تطوير رسالة المسجد ، ويطالب بالقيام بمزيد من الدراسات الميدانية لمعرفة مدى احتياج المجتمع الى إنشاء مساجد جديدة ( انظر : اسماعيل ، ٢٦ شوال ١٣٩٩ هـ ، ٤١ ـ ٤٩ ) .

إنّ هذه وغيرها من الأمثلة التي لا يتسع المجال هنا لعرضها ، والتي تؤكّد ضرورة « أسلمة » علم الاجتماع ومناهجه شبيهة بالندوات والدراسات التي تدعو الى علم اجتماع عربي★ ،وتبحث عن « عروبة المنهج » بحجة الخصوصية التي يتميز بها المجتمع العربي .

إنّ مثل هذه الدعوات لا مبرر لها ، كما نرى . فعلم الاجتماع لا جنسية له ؛ حتى إنّنا لو عدنا إلى ابن خلدون لرأينا أنّه يتحدّث عن « علم العمران البشري »، وليس الإسلامي أو العربي . فالقول بعلم اجتماع إسلامي أو عربيّ ليس إلاّ قولاً يحاول تضخيم الخاصّ على حساب العامّ .

★ انظر بهذا الخصوص مثلاً الندوة التي اقامتها الجمعية العربية لعلم الاجتماع بعنوان « نحو علم اجتماع عربيّ » التي عقدت في تونس في شهر كانون الثاني من عام ١٩٨٥ ، ونشرت في المستقبل العربيّ في العام نفسه .

هناك علم اجتماع ، وهناك مشكلات اجتماعية مرتبطة بواقع هـذا المجتمع أو ذاك ، وعلم الاجتماع هو ذاك العلم الذي يقوم بدراسة تلك المشكلات وفهمها في خصوصيتها .

صحيح أنّه قـد يرتبط علم من العلوم باسم مبدعه وذلك للتأكيد على الدور الـذي لعبـه هـذا العـالم أو ذاك في نشـأة هـذا العلم أو ذاك وتطوّره ، فنقـول عـلى سبيـل المثال : عـلم الفيزيـاء النيوتوني ، أو عـلم الاجتماع الخـلدوني ، أو الفيبري ؛ لكنّنـا لا نستطيـع ـ بنـاءً عـلى ذلك ـ أن نقول مثلاً : علم الفيزيـاء الإسلامي أو العربي ، أو عـلم الاجتماع الإسلامي أو العربي . إنّنا ، إن فعلنا ذلك ، نكون أمام « لا علم »، وذلـك لأن العـلم بريء من مثل هذه الإضافات التي يمكن أن تحوّله إلى مجرد نشاط إقليمـيّ أو عقائدي لا أكثر . وهـذا لا يعني أنّ علم الاجتماع كالفيزيـاء تماماً ، فلعلم الاجتماع خصوصية مقابل العلوم الطبيعية ، وهذا أمر آخر لن نستفيض في الحديث عنه هنا لأنّه عولج في أكثر من مكان من هذا الكتاب .

إنّ كل ما في الأمر هو التأكيد على أنّ علم الاجتماع قـد وصل إلى مرحلة امتلك فيها مقولات ومناهج وطرائق تخوّله أن يعـدّ علماً يمكن أن يستخدم في دراسة المشكلات الاجتماعية في هـذا البلد أو ذاك . فالمسح الاجتماعيّ مثلاً لا يستخدم في أمريكا بشكل آخر يختلف عن استخدامه في الهند أو سوريـة إلاّ من حيث مضمون الأسئلة التي تنطلق من خصوصية كلّ بلد من هذه البلدان ، أو المشكلات التي ستبحث بوساطة هذه الطريقة .

بناءً عليه فما المبرر لأن نعقـد النـدوات ، ونبذل الجهـود ، ونطالـب بعلم اجتماع إسلاميّ أو عربي ، ونترك المسألة الأساسية المطلوبة منا ، وهي القيام بدراسة واقعنا بما هو متوافر لنا في علم الاجتماع من مناهج وطرائق تساعد عـلى

سبر مشكلاتنا الاجتماعية في خصوصيتها وتحليلها وتفسيرها وفهمها • وبالتالي أليس من الأصحّ أن نستبدل بمقولة « علم الاجتماع العربيّ » مقولة « علم الاجتماع في الوطن العربي »؟ ثم أليس من المفيد أن يلتفت المختصون في علم الاجتماع في الوطن العربي إلى مشكلات مجتمعهم الحقيقية ، ودراستها دراسة علمية ، بدلاً من التفاتهم إلى أمور ، لامبرر لها ، ولاتخدم فهم واقعهم الاجتماعي في خصوصيته ؟ •

إنّ المختصين بعلم الاجتماع في الوطن العربي قاموا ، كما يؤكد الدكتور سعد الدين ابراهيم ، منذ العقدين الأخيرين بنقد كلّ شيء إلاّ أن « الذي لم يقوموا به إلى الآن هو أن يمارسوا نقداً ذاتياً لأنفسهم ، وأهم من ذلك أن يقوموا بدراسة الواقع الاجتماعي العربي وفهمه »( ابراهيم ، ١٩٨٩ ، ٣٤٣ ) • بناءً عليه يتساءل الكاتب المذكور ، عمّا إذا كان الوطن العربي يستطيع والحالة هذه أن يعيش ويتقدم دون مختصين من هذا النوع ، فيجيب : بنعم • ونعتقد أن هذه الاجابة، وعلى الرغم ممّا فيها من مرارة ، صحيحة ؛ وذلك لأن علم الاجتماع في الوطن العربيّ ما يزال بعيداً عن المطلوب منه لأسباب ذاتية ذكرت أعلاه ، وأخرى موضوعية سنتحدّث عنها لاحقاً •

والآن سنعود للحديث عن التيار الراديكالي الآخر،وهو «التيار التجديدي» الذي اختلف عن « التيار الأصولي » في منطلقاته وممارساته • فإذا كان « التيار الأصولي » قد وجد ضالته « باللجوء المعرفي » إلى التراث ، فاحتمى به،ودافع عنه ؛ فإنّ « التيار التجديدي » ، على عكس ذلك ، قد دعا إلى إحداث «قطيعة ابستيمولوجية » مع هذا التراث* ، وسعى للحصول على « لجوئه المعرفي » من

---

* عندما نشير هنا إلى أن « التيار التجديدي » قد دعا إلى احداث « قطيعة ابستيمولوجية » مع التراث نريد ان نؤكد انه ، اي هذا التيار ، قد دعا إلى قطع الصلة مع الماضي ، وتصويب الرصاصة إلى فكرة استمرارية المعرفة .

النموذج الغربي بالدرجة الأولى ، فنقل عنه ، وحاكاه بشكل دوغماتي وانتقائي في غالب الأحيان دون أن يعير بدوره أيضاً الخصوصية النوعية لمجتمعه اهتماماً كافياً ، أو حتى تأصيل مانقله في مجتمعه . فلقد حاول هذا التيار تطويع واقعه لمقولات الفكر الغربي تحديداً ، ومداخله المنهجية ، ونظرياته الجاهزة ، وليس العكس ، أي تطويع تلك المقولات والمداخل المنهجية والنظريات للواقع العربي . وإذا حصل وقرأ أتباع هذا التيار شيئاً من الأصول ، كمقدمة ابن خلدون مثلاً ؛ تراهم يقرؤونها بعين دوركايمية أو كونتية أو فيبرية ، وليس بعين محلية في المقام الأول ، مما أدّى بهم إلى العجز عن فهم واقعهم والمساهمة بقصد أو بغير قصد في تكريس التبعية الثقافية للآخر . فهاهم أولاء بعض المفكرين الاجتماعيين الأوائل أمثال : أحمد فتحي زغلول ، وقاسم أمين، وأمين الريحاني، وغيرهم من الذين ساءهم الوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ والمعرفيّ المتخلّف لمجتمعهم العربي يؤكدون ضرورة الارتباط بالنموذج الغربيّ ، وتقليده في كلّ مناحي الحياة ، وبخاصة المعرفية منها ، وذلك، كما يرون، لتجاوز التخلّف الذي يرزح تحت وطأته المجتمع الذي ينتمون إليه ( انظر : عبد المعطي ، ١٩٨١ ، ٢٥٢ــ٢٥٤ ) .

هذه الكتابات الاجتماعية وغيرها مهّدت الطريق أمام نشوء علم الاجتماع وتطوّره في الوطن العربي ، وظهور الروّاد الأوائل الذين قاموا بإنشاء أقسام لعلم الاجتماع في مصر والمشرق العربي بالدرجة الأولى ، وألّفوا له انطلاقاً مما وصل إليه علم الاجتماع في فرنسا ، وبخاصة المدرسة الوضعية الفرنسية ، دون أن يوضع في الحسبان أنّ نشوء الوضعية وانتشارها في فرنسا كان مرتبطاً بظروف ذلك البلد المختلفة عن الظروف التي كانت تمرّ بها بلادنا . وفي هذا الصدد كتب الدكتور محمد عزت حجازي مايلي :

« وكان طبيعياً أن ينطلق رواد علم الاجتماع الأكاديمي في مصر

والمشرق العربي بخاصة ، مما انتهت إليه الوضعية الفرنسية ( المدرسة الاجتماعية الفرنسية ، وسان سيمون ، وأوغست كونت، واميل دوركايم بصفة خاصة ) التي نعدّها رد فعل معاكساً لفلسفة التنوير الثورية ، ومحاولة لحماية «المجتمع الجديد» من النتائج التي ترتبت عليها • فالوضعية تقف موقفاً « إيجابياً قبولياً من النظام القائم ، وترى أن الاستقرار والانسجام والتكامل هي الحالة الطبيعية للمجتمع ( وبهذا ترفض الصراع الاجتماعي وتقاومه ) ، ولا تعتد إلا بما هو موجود ويمكن إدراكه بالحواس (ولهذا تتصور الظواهر الاجتماعية على أنها «أشياء» خارج ذواتنا ولا تخضع لإرادتنا ) • ويذهب بعض دعاتها في محاكاة العلوم الطبيعية الى حد أن يروا ان تسليم الانسان بقوانين الطبيعة والتاريخ والمجتمع وانصياعه لها هو واجب أخلاقي ، ويتطرف البعض فيتصوره واجباً دينياً » ( حجازي ، ١٩٨٩ ، ١٩ ) •

وتأكيداً لذلك نعرض فيما يلي عدداً من الأعمال الباكرة لروّاد علم الاجتماع في الوطن العربي ( انظر : عبدالمعطي ، ١٩٨١ ، ٢٥٥ــ٢٦٤ ) :

إنّ أوّل عمل عرفته المكتبة العربية بعنوان « علم الاجتماع » كان عام١٩٢٤ لمؤلّفه نقولا حداد الذي حاول فيه محاكاة الداروينية والتطورية • وفي عام١٩٤٩ صدر كتاب « علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية » للدكتور عبد العزيز عزت الذي تبنّى فيه موقف دوركايم من الظواهر الاجتماعية ، بل من المجتمع وتطوّره • أمّا أوّل عمل متكامل نسبياً في اختصاص علم الاجتماع فكان كتاب « أسس علم الاجتماع » لمؤلفه الدكتور حسن شحاته سعفان الذي تأثّر بدوركايم وكونت عندما عدّ علم الاجتماع علماً وضعياً •

إنّ الدعوة الى الارتباط بالنموذج الغربيّ ، وممارسته فعلياً في إطـار علم الاجتماع الوليد في الوطن العربي لم تنته بانتهاء الاستعمار المباشر ، وإنّما استمرت بعد الاستقلال السياسيّ الذي تمّ اختراقه من جديد بالثقافة الأوربية بخاصـة الأمريكية ، فشاعت الوظيفية في علم الاجتماع في الوطن العربيّ بالدرجـة الأولى عن طريق أولئك الذين نهلوا العلم من الجامعات الفرنسية والبريطانية والأمريكية وعادوا إلى وطنهم متأثّرين بما اكتسبوه هنـاك ناشرين إيـاه دون أن يحاولوا توظيف ما اكتسبوه في معالجـة المشكلات المحـددة للمجتمع العربيّ . فهاهو ذا ، على سبيل المثال ، علي عبد الواحد وافي ، ورغم جهـوده الكبيرة وأبحاثه الكثيرة التي تجعله رائداً من روّاد علم الاجتماع في الوطن العربيّ ، بقي أسيراً للوظيفية ومنهجها في علم الاجتماع ، بل أسيراً لوظيفية دوركايم بالتحديد . وهـذا ما يؤكّده عبدالقادر عرابي عندمـا يقول « فعلم الاجتماع عند وافي ظلّ أسيراً لنظريات دوركهايم في علم الاجتماع ، ويعرفه جيداً ، ولكنّه لا يطبقه في تحليـل المجتمع العربي ، فهو في كل دراساته وبحوثه يتحرك في إطار سوسيولوجي عـام ، ولا يمس المشكلات المحددة للمجتمع العربي » ( عرابي ، ١٩٨٣ ، ٩٢ ) .

إنّ التحليل الوظيفيّ الذي أبدعه روّاده ، ودعوا إليه ومارسوه في أبحاثهم السوسيولوجية على مجتمعاتهم في أوروبا وأمريكا بهدف المحافظة على تـوازن تلك المجتمعات واستقرارها ، أريد له أن يقوم بالدور نفسه في مجتمعاتنا ، فتـمّ التأكيـد من قبل أتباعه في الوطن العربي على تكامل النسق الاجتماعيّ واستقراره رغم تعرض هذا النسق للتغير الاجتماعيّ ، فأهملت عوامل الصراع والتحليـل الدقيق لهـذا التغير والمشكلات الناجمة عنه ، فأدّى ذلك الى قصور هذا المدخل المنهجي في دراسة الواقع العربيّ المتغير لأسباب داخلية وخارجية وفهمه .

وإلى جانب الوظيفية وجدت الامبريقية المتطرفة مجالاً لها في أبحاث المختصين في علم الاجتماع في الوطن العربيّ . فهاهو ذا الدكتور حسن الساعاتي مثلاً يرفض

أن ترتبط البحوث السوسيولوجية بأي توجه نظريّ ، ويؤكّد ضرورة القيام بأبحاث ميدانية صرفة . وهذا مافعله في بحثه حول جنوح الأحداث الذي نشره في كتاب « علم الاجتماع الجنائي » عام ١٩٥١ .

وقد أغوت الامبريقية المتطرفة وما تزال تغوي عدداً من الباحثين السوسيولوجيين في الوطن العربي لاعتقادهم بأنّها المدخل المنهجي الوحيد الذي يحقّق الموضوعية في البحث ، وتحويل « الكيف » في الظاهرة إلى « كم » يجعل من علم الاجتماع علماً يرقى الى مصاف العلوم الطبيعية التي لاتعرف إلا الرقم الإحصائي والمعادلة الرياضية ، والابتعاد عن التنظير . وهذا قد ساهم في بقاء مثل هذه الأبحاث في حدود الوصف ، أي وصف الظاهرة دون التعمّق في جوهرها، و « حتى بالنسبة للوصف ، يغيب عن أصحاب هذا الاتجاه أنّ الوصف الاجتماعيّ ليس تصويراً آلياً للواقع ، وإنّما هو تنظيم ، أو إعادة تنظيم... لبعض عناصره في صورة نسق أو أنساق » ( حجازي ، ١٩٨٩ ، ٢٨ ) .

باختصار فإنّه « إذا كان من الممكن أن نفهم ذيوع هذا المدخل المنهجي في منطقة الحضارة الأوروبية الغربية ، حيث تتصوّر العناصر المؤثّرة في حركة الفكر والعلم أنّ تلك الحضارة قد استقرت على صيغة عامّة لاترى داعياً لتجاوزها والبحث عن بديل لها ، وإن كانت بحاجة الى تبرير وجودها والدفاع عنها وتطويرها لتلائم الظروف المتغيرة من حولها ...، فالأمر ليس كذلك بالنسبة للحضارة العربية ، وهي في مرحلة « البحث عن هوية » و «التجديد الذاتي» عن طريق تبنّي صيغة جديدة » ( حجازي ، ١٩٨٩ ، ٢٥ ) .

إنّ النقل عن الغرب ومحاكاة ماأبدعه في مجال علم الاجتماع ، وقصور مثل هذه المحاكاة عن معالجة القضايا العيانية للمجتمع العربيّ أدّت ببعض الدارسين إلى الالتفات إلى تجارب أخرى مغايرة للنموذج الغربي المتمثلة بالوظيفية والامبريقية المتطرفة ، فقام سمير نعيم وفرج أحمد فرج بترجمة كتاب

أوسيبوف الماركسي عام ١٩٧٠ إلى اللغة العربية ( انظر : أوسيبوف ، ١٩٧٠ ) .

بعد ذلك توالت الترجمات والكتابات التي أخذت على عاتقها مهمة تحجيم دور علم الاجتماع في الوطن العربي المرتبط بالغرب ، وبخاصة الاتجاهين الوظيفي والإمبريقي اللذين وجّها الأبحاث فيه أسلوباً ومضموناً في أكثر الأحيان ، وتقديم نموذج جديد مخالف له يتمثّل بالنظرية الماركسية والمنهج المادي التاريخي . وعلى الرغم مما قدّمه بعض المشايعين لهذا النموذج الجديد من الدراسات المفيدة ، فقد قام بعضهم الآخر بنقل بعض المفاهيم والمصطلحات بشكل شبه أعمى في محاولة لتطويع الواقع العربي وقولبته فيها ، وليس العكس ، فتحدّث هؤلاء عن واقعنا بشكل دوغمائي ، وبمصطلحات ومقولات جاهزة دون أن يعطوا الفرصة الكافية لهذا الواقع بأن يتكلم ، ويعبّر عن نفسه ؛ بل ناقشوا الكثير من المفاهيم عند هذا المفكر أو ذاك كمفهوم الدولة عند لينين ، واختلفوا مع الآخرين حول صحة هذا المفهوم أو ذاك ، غير أنّ الشيء الوحيد الذي لم يتمّ الاحتكام إليه هو الواقع الذي بقي دون دراسة علمية حقيقية ، وهنا « تتساءل عن جدوى المفهوم اللينيني للدولة ولم تبحث بعد أي دراسة عربية في عمل مؤسسات الدولة في بلادنا ؛ كما تتساءل عن جدوى مفهوم « البرجوازية » ولم نحلل بعد نظام العلاقات الاجتماعية عندنا ، أو كيف نطبق مفهوم تحرير المرأة ونحن مازلنا نجهل بنية الأسرة ، ومفهوم الأيديولوجية والأيديولوجية السياسية ماتزال تحتكر كل مجالات التعبير ؟ وماذا نفعل بمفاهيم الديمقراطية وحرية التعبير والحقيقة العلمية التي تشكل كلها أسس الممارسة السوسيولوجية إذا كنا نجهل تكوين الفرد وقيمه وآرائه ومتطلباته ؟ » ( الكنز ، ١٩٨٩ ، ١٠٥ ) .

لقد تطرّف بعض الدارسين الى حدّ أنهم عدّوا المادية التاريخية علم

الاجتماع الحقيقي ولا شيء سواها ، أو نظريـة عـلم الاجتماع ومنهجه في آن معاً ، واتهم كلّ من يخرج عن هذا الفهم تارة بأنّه برجوازي ، وتارة أخرى بأنّه إمبريالي أو يميني .

إنّ هذه الاتهامات تساوي في حدّتها تلك التي يطلقـها أتبـاع الوظيفيـة والإمبريقية في عـلم الاجتماع في الوطن العربيّ في مواجهـة كلّ مـن يستخدم مصطلحاً مثل برجوازيّ ، أو صراع طبقيّ ، أو رجعيّ ، بأنّه ماركسـيّ أو يساريّ .

إنّ هذا ، وإن دلّ على شيء ، يشير الى أنّنا لم نترك شيئاً إلاّ نقلناه عن غيرنا باستثناء عقلانيتهم وروحهم العلمية اللتين تتعاملان مع هـذه المواقف بروح الحوار والمناقشة الحرة ، وليس بروح البوليسية والتشويه مثلما يفعـل السيـد أحمد حامد على سبيل المثال في نقـده لعبد الباسط عبد المعطي حينما يقـول : « ... ويظهر هـذا الاتجاه الماركسي في كتاباته في كل سطر ، وفي كل صفحـة من صفحات الكتاب فضلاً عن اعتماده عـلى كتب ذات طابع ماركسي أو كتبها يهود صهيونيون ماركسيون مثل بيرسي كوهين » ( حامد ، ١٩٨١ ) .

في استعراضنا السابق والموجز « للتيّار الأصوليّ » و «التيّار التجديدي» لا نودّ أن نصل الى الاستنتاج بأنّ أتبـاع هذين التيّارين الراديكاليـين لـم يقدّموا شيئاً عـلى الإطلاق في سبيل نشأة عـلم الاجتماع وتطوّره ، بل عـلى العكس ، فهناك من بينهم من أفاد ممّا قدّم ، وذلك بغض النظر عـن الموقـف الذي تبنّاه بخصوص الأصالة والحداثة ، غير أنّ الفائدة المرجوّة كانت محدودة ولم تؤدّ مع الأسف الى مايجب أن تؤدّي إليه من فهم لخصوصية الواقع العربيّ . وهذا يعني أنّ علم الاجتماع في الوطن العربيّ مرّ ويمرّ بأزمة سواء على الصعيد النظري أو المنهجي . فهل ياترى ستكون هـذه الأزمة أزمة المخاض الذي يسـبق

الولادة ، أو ستتحول الى أزمة من النوع المزمن الذي يستعصي حلّه ، وتجعلنا ندور في حلقة مفرغة لا قرار لها ؟ ثم الى متى سيبقى وجود هذا الاختصاص العلمي الخطير وعدم وجوده في مجتمعنا متماثلين ؟ وإلى متى سيبقى الدور الذي يجب أن يقوم به علم الاجتماع في الوطن العربيّ معطّلاً ؟ وإلى متى ستبقى عملية تدريسه ودراسته في جامعاتنا نوعاً من أنواع الترف والتسلية وهدر الوقت والطاقات ؟ ومتى ستتغيّر النظرة الاجتماعية الظالمة والموقف الرسمي اللامبالي حيال هذا الاختصاص ؟

إنّ ولادة علم اجتماع حقيقيّ في الوطن العربيّ مرهونة في الدرجة الأولى بالتغلّب على الظروف الموضوعية التي تحول دون هذه الولادة ؛ والمتمثلة بعزوف الجهات الرسمية في الوطن العربيّ عن الاهتمام بهذا الاختصاص ، ووضعه في خدمة عملية التنمية ؛ وتشجيع المختصين به من أساتذة وخريجين للقيام بأبحاثٍ حرة تؤهّلها لأن تكون علمية — فأبحاث علم الاجتماع يصعب أن تكون علمية في ظلّ غياب الحرية والديمقراطية ، وفي ظلّ الخوف والتدخّل في مسار البحث بدءاً من إشكالية البحث ، وانتهاء بالنتائج التي يتمّ التوصّل إليها — فتفيد في وضع الخطط التنموية التي تمس الجانب الاجتماعيّ من عملية التنمية ، وذلك من خلال استثمار نتائج تلك الأبحاث بشكل فعلي وعملي .

لقد آن أوان الشك في مقدرة المكاتب البيروقراطية على تولّي هذه المهمّة بمفردها ، وآن أوان الثقة بقدرة الأبحاث العلمية الجادة على وضعنا في الطريق السليم .

إنّ هذا الأمر يخلق نوعاً من التحدّي الذي من خلاله يمكن تسريع عملية إنضاج العوامل الذاتية المتمثّلة بالمختصين في علم الاجتماع في الوطن العربي الذين غالباً ماعزفوا عن التعامل مع الواقع الذي ينتمون إليه بسبب تلك الظروف الموضوعية ، وجلسوا خلف مكاتبهم يديرون معارك كلامية في مواجهة بعضهم

بعضاً من منطلقات راديكالية لاترى في الأمور إلاّ الأبيض أو الأسود ممّا لايغني ولا يُزبد .

وفي هذا الإطار فإنّ الدعوة الى العودة الى التراث ليست دعوة خاطئة إذا كان المقصود منها أخذ ما يفيدنا من هذا التراث في حاضرنا ، والتخلّي عن كلّ مالم يعدْ صالحاً . وهي خاطئة إذا كان المقصود منها التقوقع عند هذا الماضي ، وسحبه على الحاضر ، ورفض كلّ ما أنتجه الآخرون في مجال علم الاجتماع ومناهجه . فالمعرفة ، كما نرى ، ليست إلاّ عملية تراكم ساهم فيها الأقدمون والوسيطيون ، وبخاصة العرب ، وأغنتها أوروبا في العصر الحديث والمعاصر . وهذا مالا يجب أن نتغافل عنه تحت أيّ حجّة أو ذريعة .

ومن جهة ثانية فإنّ الدعوة الى الاستفادة ممّا أنجبه الغرب ليست دعوة خاطئة ، إذا كان المقصود منها الاطلاع على إبداعات الآخرين ، وهضمها ، ثم اعادة توظيفها بما يخدم الخصوصية النوعية لواقعنا ؛ فالمعرفة ليست حكراً على فرد أو شعب أو أمة ، إنّها ملك الإنسانية ، هكذا كانت ، وهكذا يجب أن تكون .

أمّا إذا كان المقصود بهذه الدعوة النقل الأعمى لتجارب الآخرين والأفكار التي تتناسب وظروفهم الى مجتمعنا دون الاهتمام بخصوصية هذا المجتمع الذي ننتمي إليه ، ورفض التراث الذي يخصّنا ؛ فإنّها تكون دعوة خاطئة ، وربما قاتلة أيضاً ، وذلك لأن من يصوّب رصاصة الى ماضيه يقذفه المستقبل بمدافعه .

إنّ ماهو مطلوب أن نبني أنفسنا أولاً ، وأن يسمح لنا بالتعامل عن قرب مع واقعنا دون أيّة قيود ثانياً ، كي نفهم مايحيط بنا من مشكلات . ولكي نفهم هذه المشكلات لا بدّ لنا من العزوف عن الغث في تراثنا ، والاتكاء على السمين منه ليكون مناراً ومعيناً لنا على توظيف كلّ جديد أيّاً كان مصدره ، وبغض النظر عن هوية منتجه ، بما يخدم تقدمنا وتطوّرنا ، ويفسح المجال أمام الإبداع الحقيقيّ سواء أكان هذا على الصعيد النظريّ أم على الصعيد المنهجيّ لعلم الاجتماع .

### 1.3 — اوغست كونت August Comte (١٧٩٨ – ١٨٥٧) والمنهج الوضعي :

يعدّ أوغست كونت الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي المعروف من أبرز الروّاد الذين ساهموا في إبداع علم جديد عن الأوضاع والوقائع الاجتماعية ألا وهو علم الاجتماع أو السوسيولوجيا • وفي معجم الاقتصاد السياسي الألماني Handbuch der Staatswissenschaften تأكيد على أن كونت لم يكن من الروّاد المذكورين ، بل كان رائد الروّاد الذين ابتكروا ، وأبدعوا هذا العلم من حيث الشكل والمضمون ( انظر :

. ( Handbuch der Staatswissenschaften, 1911, 627

كان أوغست كونت يكسب رزقه من تدريس الرياضيات قبل أن يعمل مع أستاذه سان سيمون Sain Simon مابين عام ١٨١٧ وعام ١٨٢٣ • وقد استقى كونت أفكاره الأساسية من أستاذه المذكور الذي كان يأمل بأن يقوم كونت بنشر أفكاره في أصقاع المعمورة ، غير أنّ حلمه لم يتحقّق •فبعد خمس سنوات من عمله سكرتيراً لأستاذه سان سيمون انقطع كونت فجأة عنه ، وانسحب من مدرسته ، وابتعد عن تعاليمه • وبعد وقت طويل ظهر كونت ثانية ؛ ولكن بفلسفة جديدة ، وهي الفلسفة الوضعيّة ( انظر Engels, MEW, Bd.3q, 394 ) .

فقد كتب كونت بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٤٢ مؤلّفه الهام « دروساً في الفلسفة الوضعية cours de philosophie positiv من ستة أجزاء خصّص الأجزاء الثلاثة الأخيرة منها لعلمه الجديد : السوسيولوجيا •

انّ سبب اهتمام كونت بإقامة علم يتخصص بدراسة المسائل الاجتماعية

يعود الى رغبتــه في فهم ماكان يلمّ بالمجتمع الفرنسي من مشكلات اجتماعيــة نشأت بعيد الثورة الفرنسية ( ١٧٨٩ ) التي كانت لحظة انعطــاف حاسمة وهامّة في تاريخ العصور الحديثة • فبعيد الثورة الفرنسية نشبت الحروب هنا وهناك ، وتفاقمت حدّة الصراعات والاضطرابات الاجتماعية ، واستفحلت مظاهر الفوضى• وهذا الواقع بالذات هو الذي شكّل المناخ التاريخي والأيديولوجي للأفكــار الفلسفية والاجتماعية التي أتى بها كونت • ففي هــذه الظروف الحبلى بالتخبط والتناقضات والقلاقل ظهرت تيارات فكرية متعددة لمواجهة الأوضاع الناجمة عنها• وقد قسّم كونت هذه التيارات الى قسمين ، وهما :

١) تيارات محافظة في المجتمع دعــت الى العودة الى تقاليد النظام القديمة وعاداته التي كانت ســائدة قبل الثورة ، والاعتمــاد على الكاثوليكية من أجل تحقيق استقرار حياة المجتمــع وانسجامه في ظــلّ نظام اجتماعيّ يستند الــى الحقّ الإلهيّ•

٢) تيارات ثورية نعتها كونت بالفوضوية عادّاً كلا التيارين غير قادرين على تخليص المجتمع من حالة الفوضى التي حلّت به ، ورأى أنّ الحل الصحيح لهذا الواقع المتردي يكمن في تآلف وجهتي النظر المذكورتين ، أي التآلف بين فكرتي النظام ( أو السكون ) والتقدّم ( أو الحركة ) • ويعني كونت بالسكون أو الثبات الاجتماعي soziale statik العلاقة بين الظواهر والعمليات الاجتماعية ، وتكاملها « خلال نقطة زمنية محددة ، وتداخل المؤسسات ، وأداء كلّ منها وظائفه المحددة خدمة لاستمرارية الكلّ الاجتماعيّ • وتكامل المؤسسات يتجسّد في اجتماعها وتظافرها من أجل خدمــة الأفراد والجماعــات ، وإذا ماحدث هذا فــإن أجزاء المجتمع تكون متماسكة ومترابطة بحيث يكون المجتمع موحداً وقوياً وقادراً على

تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة » ( الحسن ، ١٩٨٨ ، ٨٥ ) . أما التقدم أو الحركة الاجتماعية Soziale Dynamik فتعني عنده « تغير مؤسسات المجتمع بمرور الزمن نتيجة تبديلات وتحويرات تحدث في بعضها أو جميعها بسبب عوامل طبيعية أو إنسانية مقصودة أو غير مقصودة . إن تغير مؤسسة معينة كما يشير كونت لابد أن يؤثر في بقية المؤسسات الأخرى ؛ إذ يتبدل البناء الاجتماعي ويمر المجتمع من مرحلة حضارية إلى مرحلة أخرى تتسم بالتقدم والنمو والفاعلية كتقدم المجتمع من المرحلة الفلسفية إلى المرحلة العلمية الواقعية » ( الحسن ، ١٩٨٨ ، ٨٥ ) . وعلى الرغم من حديثه عن مبدأ الحركة والتغيّر فقد كانت عاطفة كونت الخالصة مع مبدأ الثبات ؛ إذ أضفى عليه الكثير من النقاط الإيجابية من خلال تأكيده دور هذا المبدأ في خلق التوازن الاجتماعيّ والتضامن الاجتماعيّ . وقد كان همّه الأساسيّ يكمن في كيفية تعليق الحركة التي يمكن أن تؤدّي الى زعزعة النظام الاجتماعيّ والاقتصاديّ القائم ، والانتقال به نوعياً الى مجتمع آخر جديد يتجاوزه ويحلّ محله . بناءً على ذلك فقد عدّه ريمون آرون R. Aron من الروّاد الأوائل الذين حدّدوا سمات المجتمع الصناعيّ ، وعدّوا المجتمع الرأسماليّ النظام الاجتماعيّ الأمثل للبشرية ( انظر : Aron, 1971, 81 ) .

أمّا على الصعيد المعرفيّ فقد اطّلع كونت على ما حققته العلوم الرياضية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية من نجاح باهر ، وماقدمته من فائدة عملية للناس نتيجة اعتمادها على المنهج العلميّ ؛ ممّا دفعه إلى التفكير في إقامة علم عن الظواهر الاجتماعية يكون خاتمة لسلسلة العلوم المكونة للمعرفة الوضعية فابتكر عام ١٨٣٩ مصطلح سوسيولوجيا Soziologie ؛ إذ صاغ شطره الأول Societas من اللاتينية ويعني المجتمع ، وشطره الثاني Logos من اليونانية ويعني العلم .

وبناءً عليه فالسوسيولوجيا من وجهة نظره هي علم المجتمع أو علم الاجتماع الذي له موضوع ووظيفة ومنهج ، ممّا دفع بعضهم الى القول : إنّ كونت لم يكن فقط مبدعاً للمصطلح المذكور ، بل لعلم الاجتماع شكلاً ومضموناً ( انظر : Tönnis, 1926, 116 ) .

إنّ موضوع هذا العلم من وجهة نظر كونت هو « الظواهر الاجتماعية »★ في حالتي الثبات والحركة . وانطلاقاً من فكرته عن إمكان دراسة هذه الظواهر في حالة الثبات من جهة ، وحالة الحركة من جهة أخرى ، فإنّه قسّم علم الاجتماع الى قسمين متكاملين ، وهما :

١) علم الاجتماع الستاتيكي Statische Soziologie ( أو علم اجتماع الثبات أو السكون ) ، وموضوعه دراسة العلاقة المتبادلة بين الظواهر الاجتماعية أو سنن التعايش ، أي « الأفعال وردّات الأفعال التي تباشرها باستمرار شتّى أجزاء النظام الاجتماعيّ بعضها على بعض » ( كوفيليه ، ١٩٨٠ ، ٤١ ) .

٢) علم الاجتماع الديناميDynamische Soziologie ( أو علم اجتماع الحركة أو التقدّم ) ، وموضوعه دراسة تعاقب الظواهر الاجتماعية للكشف عن القوانين التي تحدّد مسيرة تطوّرها بمعنى النمو والتقدم .

---

★ إنّ عدّ موضوع علم الاجتماع الظواهر الاجتماعية يدفعنا للتساؤل عن خصوصية هذا العلم كعلم مستقل عن العلوم الاجتماعية الاخرى من حيث الموضوع والوظيفة والمنهج . فالظواهر الاجتماعية تعدّ موضوع العلوم الاجتماعية القطاعية الاخرى مثل علم السياسة وعلم الاقتصاد وغيرها .

بناءً عليه فإنه لا بدّ من التنويه هنا بأن ماقصده كونت بعلم الاجتماع هو جملة العلوم الاجتماعية غير المنفصلة عن بعضها . وهذا يتناسب منطقياً مع فهم علماء الاجتماع في القرن الماضي لموضوع علم الاجتماع .

إنّ هذا التقسيم الذي دعا إليه كونت يحقّق الوظيفة التي أرادها لعلمه الجديد ، السوسيولوجيا ، وهي :

أولاً ــ وظيفة أيديولوجية تتمثل في رغبته في خلق حالة من الانسجام بين فكرتي النظام ( السكون ) والتقدم ( الحركة ) المتعارضتين ، وهذا مايساهم ، في نظره، في رفع حالة الاضطراب من جهة ، واستقرار المجتمع وتقدّمه من جهة أخرى.

ثانياً ــ وظيفة معرفية تتمثّل في إصرار كونت على الحصول على معارف علمية دقيقة عن الظواهر الاجتماعية في حالتي السكون والحركة تكون مبنيّة على أساس استخدام المنهج العلميّ الذي يرقى بها إلى مصاف العلوم الطبيعية الأخرى ، فتكمل نسق المعارف الوضعية .

أما المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية في حالتي السكون والحركة فهو ــ كما يرى كونت ــ المنهج العلميّ أو المنهج الوضعيّ

. Positivistische Methode

لقد استعمل كونت مصطلح وضعي Positiv أو وضعية في كل كتاباته عن المسائل الاجتماعية ليؤكد رغبته القوية في تحويل العلوم الاجتماعية من علوم ذات صبغة أدبية وفلسفية إلى علوم واقعية وموضوعية بعيدة عن الفلسفة والميتافيزيقا ، وتشبه علوم الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا من حيث الدقّة والضبط والتزام الروح المنهجية التجريبية .

والعلم في نظره هو المعرفة التي مرت بالمرحلة اللاهوتية والمرحلة الميتافيزيقية، ووصلت في تطوّرها الى المرحلة الوضعية . ففي المرحلة اللاهوتية ، أي المرحلة التي سادت فيها عبادة الأصنام وتعدّد الآلهة والأديان التوحيدية ومايرتبط بهامن مؤسسات دينية ورجال دين ، يتمّ تفسير الظواهر المحيطة بالإنسان بقوى غيبيّة

خارجة عن إرادة البشر ؛ لذلك فالمعرفة في هذه المرحلة ليست ــ في رأي كونت ــ إلاّ معرفة خرافية أو أسطورية •

أما المرحلة الميتافيزيقية أو الفلسفية فهي المرحلة التي يحاول فيها الفلاسفة التوصل إلى أسباب الظواهر والكشف عن جوهرها ، مع أنّه من غير الممكن ــ في رأي كونت ــ الكشف عن الجوهر أو معرفة الأسباب الحقيقية للعالم • وإنّ كلّ مايقدر عليه العقل البشريّ هو إدراك شكل الظاهرة وليس جوهرها ، والتوصل إلى قوانين الثبات والتتالي وليس الأسباب العميقة التي تؤدّي إلى حدوث الظاهرة • بناءً عليه فكلّ جهد من قبيل السعي نحو معرفة الأسباب والجوهر ليس إلاّ جهداً عقيماً لافائدة منه ولوناً سلبياً من ألوان الميتافيزيقا لايؤمن جانبه و يتزعزع فيه اليقين ، لأنّه يخرج عن نطاق التجربة والاحساس • وهذا يعني ضرورة إجراء قطيعة مع كلّ منهجية تقوم على الانساق الفلسفية والفروض الميتافيزيقية ، وطرح مسألة المعرفة داخل إشكالية اختبارية تنظر إلى المعرفة على أنها تابعة للواقع ولموضوعاته ، وتكون انعكاساً مرآوياً له ، بشكل يصبح الواقع معيار صدق المعرفة والقضايا العلمية من حيث هي صور مطابقة له أو تجد أصلها فيه • فالنقيض من اللاهوت والميتافيزيقا هو العلم الذي يسود في المرحلة الثالثة والأخيرة لتطوّر الإنسانية ، وهي : المرحلة الوضعية •

إنّ كلمة « وضعية » في نظر كونت تحمل معنى مزدوجاً ، فهي تجمع بين الإيجابية واليقين ، وتنبذ كلّ مايخرج عن نطاق التجربة والإحساس ، وتعقد آمالها على العلم •

وفي المرحلة الوضعية يتمّ تجاوز الأسئلة التي أصرّ عليها مفكرو المرحلتين السابقتين ، لأن العقل البشري غير قادر على معرفة « السبب الموجب » للظاهرة ولا « ماهيتها الحقيقية » • وإنّ كلّ مايقدر عليه العقل البشري هو البحث عن

كيفية حدوث الظواهر ، والطريق الذي تسلكه ، واستخلاص القوانين التي تخضع لها . أي علاقات التتابع والتشابه الثابتة بين الظواهر • وحول ذلك يقول كونت:

« يعرف جميع ذوي العقول النيّرة اليوم أن دراساتنا الحقيقية تقوم بصفة دقيقة ومضبوطة على تحليل الظواهر قصد كشف قوانينها الفعلية ، أي كشف العلاقات الثابتة التي هي علاقات التتالي أو التشابه ، دون أي اهتمام بطبيعتها الخاصة ، أو بعلّتها الفاعلة أو الغائية ، ولا بنمط نشوئها الخاص • إذ كيف يعقل أن يكون للافتراضات الاعتباطية أية فائدة من الناحية الواقعية ؟ إن كل فرض يتجاوز هذا الإطار الوضعي لا يمكن أن يدعي إرادة الحسم في مسائل هي بطبيعتها غير قابلة لأن تحل عن طريق العقل البشري » (Comte, T. 1.)

إذاً فالعلم في المرحلة الوضعية يستبعد خيال اللاهوتيين ومهاترات الميتافيزيقيين ، ويلتزم بتعاليم الخبرة ومعطيات التجربة • وبما أن الهدف الأول للعقل الوضعيّ هو الكشف عن القوانين العامة الثابتة التي تخضع لها الظواهر ، فإنه لابدّ من إيجاد منهج علميّ يحقّق هذا الهدف • والمنهج العلمي المناسب لتحقيق ذلك من وجهة نظر كونت هو المنهج الوضعي الذي لا يصلح للرياضيات والعلوم الطبيعية فحسب ؛ بل يصلح للاستخدام في ميادين الحياة العامّة أيضاً •

إنّ استخدام المنهج الوضعيّ في دراسة الظواهر الاجتماعية يساعد ــ في رأي كونت ــ على تنمية التراث العلمي وتنظيم الحياة الاجتماعية على أسس علمية مدروسة • فبناء الفلسفة الوضعية للحياة مرهون باستخدام المنهج الوضعي على

غرار استخدامه في مجال الطبيعة • ويقوم المنهج الوضعي الذي دعا إليه كونت على ثلاث خطوات أساسية، وهي :

١) الملاحظة : انطلاقاً من وجهة نظره القائلة بتبعية الظواهر الاجتماعية للظواهر البيولوجية والكيماوية والفيزيائية ، وبارتباط القوانين الخاصة بالظواهر الاجتماعية بقوانين ظواهر العلوم سالفة الذكر ، يؤكد كونت إمكان استخدام الملاحظة الدقيقة في الدراسات الاجتماعية . رغم اعترافه بتعقد موضوع السوسيولوجيا وتشابكه مقارنة مع موضوعات العلوم الأخرى • ولكي تكون ملاحظتنا للظواهر الاجتماعية دقيقة وعلمية لابدّ لنا من التخلي عن الخيال والتأمل ، والابتعاد عن النظرة المطلقة للظواهر . والابتعاد عن التفكير في عدم القدرة على التوقع العقلاني للظواهر الاجتماعية بسبب تعقدها وتشابكها • فالملاحظة يجب أن تتقدم على الخيال والتأمل ، وأن تقوم على النظرة النسبية للظواهر ، وأن تبنى على التوقع العقلاني للقوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية في حالتي الثبات والحركة •

والملاحظة في نظره لاتصبح علميّة دون فرضيّة نظرية تسبقها ، إذ يقول في هذا الصدد : « إنّ أي ملاحظة لأي شكل من الظواهر مستحيلة مالم توجه منذ البداية وتفسر في النهاية في ضوء نظرية ما » ( Thompson, 1975, 21 ) .

وهذه النظرية التي يقصدها كونت هي النظرية الوضعية التي تعالج الظواهر الاجتماعية على أنها مترابطة ، ونستقي منها فروضنا الموجهة والقابلة للتحقق، وبفضلها نصل إلى القوانين الامبريقية التي تحكم العلاقات القائمة بين سائر أشكال الظواهر •

ويؤكّد كونت أنّ كلّ ملاحظة تقوم على فروض غيبية ، أي افتراض عالٍ غيبية تصدر عن كائنات فوق عادية ، أو ميتافيزيقية ، أي افتراض وجود قوى مجردة كامنة في الأشياء ذاتها ، هي ملاحظة عقيمة لا تمتّ للعلم بصلة . فالعلم محدود بالظواهر القابلة للملاحظة وبالافتراضات التي تقبل التحقّق الوضعيّ .

٢) التجربة : كما أنّ الافتراضات اللاهوتية والافتراضات الميتافيزيقية لا تسمح بقيام الملاحظة العلمية للظواهر ، فإنها أيضاً ، وكتحصيل حاصل ، لا تمكننا من إجراء التجارب العلمية على هذه الظواهر : فالملاحظة والتجربة خطوتان مترابطتان في إطار المنهج الوضعي . بناءً على ذلك وقف كونت موقفاً معادياً من المنهج اللاهوتي والمنهج الميتافيزيقي لاستبعادهما الملاحظة والتجربة العلميتين اللتين تقومان على الافتراضات الموجهة التي بفضلها تتحقّق فكرة القانون .

إضافة الى ذلك فقد وقف كونت في مواجهة الاتجاه الامبريقي الصرف ، وذلك لأن أتباع هذا الاتجاه آمنوا بمجرد جمع البيانات من الواقع وتكديسها دون الانطلاق من الافتراضات الموجهة والانتهاء بتفسير نظري لهذه البيانات . ويؤكّد كونت أنّ إمكان استخدام التجربة العلمية في السوسيولوجيا مرهون، كما أشرنا سابقاً ، بإمكان قيام ملاحظة علمية . وهذه الأخيرة ، أي الملاحظة العلمية ، مرهونة بدورها بالانطلاق من الافتراضات العلمية التي يجب ألاّ تكون متعارضة مع الوقائع الملاحظة . فعندما نتمكّن من استبعاد الفروض المتعارضة مع الوقائع ، والإبقاء فقط على تلك التي ترتبط بشكل مباشر مع الوقائع الملاحظة ، وعندما نتمكن من تحديد المتغيرات التي تتضمنها هذه الافتراضات ، فإنّ قيام ملاحظة علمية ممكنة ، وبالتالي فإنّ التجربة العلمية تصبح أيضاً ممكنة الاستخدام

في دراسة الظواهر الاجتماعية بهدف الوصول الى قوانين سوسيولوجية ، ومن ثمّ يكون للسوسيولوجيا كلّ الحقّ في أن تكون علماً وضعياً يدرس الظواهر الاجتماعيّة على غرار دراسة العلوم الطبيعية لسائر الظواهر الفيزيقية •

ويشير كونت الى صعوبة إجراء التجارب المخبرية على المجتمعات ، غير أنّنا نستطيع على الأقلّ أن ندرس ما يحصل عقب تبدّلات عارضة تصيب الظواهر الاجتماعية ، أي أنّنا نستطيع التجريب غير المباشر على الظواهر الاجتماعية في حالتي السكون والحركة •

إذاً فالتجربة في السوسيولوجيا ممكنة ، بل ضرورية ، لكونها تشكّل خطوة هامّة من خطوات المنهج الوضعي المستخدم في العلوم الوضعية • إذ لا نستطيع دونها الكشف عن القوانين السوسيولوجية التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية، وبالتالي لا نستطيع الحديث عن علم وضعيّ بكلّ معنى الكلمة ، وهو ما لا يريده كونت •

٣) المقارنة : مثلما تصلح المقارنة للاستخدام في علوم الحياة ، فإنّها ــ كما يرى كونت ــ تصلح للاستخدام في مجال الحياة الاجتماعية • فلكي نفهم الحياة الاجتماعية من بعض جوانبها، لا بدّ لنا في السوسيولوجيا من القيام بمقارنات بين المجتمع الحيواني والمجتمع البشري الأرقى والأكثر تعقيداً ، وذلك في حالتي سكون هذا المجتمع وحركته •

والمقارنة لا تقتصر على ماذكر فقط ، بل إنها ممكنة وضرورية أيضاً بين المجتمعات البشرية المختلفة في درجة تطوّرها ، والمتواجدة في زمن واحد • إنّ مثل هذه المقارنات تساعدنا على فهم المراحل المختلفة لتطوّر المجتمع البشري الذي يخضع لقانون تطوّري واحد ، وذلك من خلال التعرّض للمجتمعات الأقلّ تطوّراً ومقارنتها بالمجتمعات الأكثر تطوّراً •

ودرءاً لسوء الفهم يضيف كونت بُعداً تاريخياً لمقارناته ، فالاقتصار على المقارنة في الحاضر قد يؤدّي الى الابتعاد عن جادّة الصواب ، وبالتالي الى تفسيرات خاطئة لتطوّر المجتمع البشريّ • وعليه فالمقارنة التاريخيّة يمكن أن تحقّق الموضوعية في البحث العلميّ •

إنّ غاية المقارنة التاريخية تكمن في تعيين الأحوال المتعاقبة التي مرّت بها الإنسانية ، ومقارنة هذه الأحوال المختلفة فيما بينها ، أي البحث عن متتاليات اجتماعية متطوّرة مجرّدة دون الاهتمام بالبحث في المعلومات التاريخية ذاتها • إنّ هذا العمل يساعدنا على فهم كيف يضرب الحاضر جذوره بعيداً في الماضي• وهكذا فبالبعد التاريخيّ للمنهج الوضعيّ يكتمل هذا المنهج ، وتكتمل وسائل التنقيب فيه ، ويصبح بالإمكان إجراء بحوث علميّة حقيقية عن الواقع الاجتماعي•

في الختام نقول باختصار شديد : إنّ إعجاب كونت بالمنهج العلميّ المستخدم في العلوم الطبيعيّة ، وبالإنجازات التي حقّقتها هذه العلوم باعتمادها على هذا المنهج ، كالوصول الى قانون الجاذبية ، دفعته الى أن يرى الظواهر كافة ، ومن جملتها الظواهر الاجتماعية ، تابعة للقوانين الطبيعية ، وبالتالي فلا ضرر من استخدام هذا المنهج نفسه في مجال الحياة الاجتماعية ، بل من المطلوب استخدامه ، كي نتمكن من إنشاء علم وضعيّ عن المجتمع ، وهذا ما سعى إليه كونت في حديثة عن السوسيولوجيا •

المنهج الوضعي الذي طوّره كونت ، وطالب باستخدامه في السوسيولوجيا وجد صداه لدى آخرين من روّاد السوسيولوجيا ، وبخاصة علماء الاجتماع الإنجليز • فقد عادى سبنسر Spencer (١٨٢٠ ــ ١٩٠٣) ، مثلاً ، كلّ تأمل وتصوّر ، نافياً حتى وجود مثل هذه التصوّرات ، عادّاً كلّ ماهو موجود بالفعل ليس إلاّ مجموعة الإحساسات والانطباعات والمشاعر التي يمكن دارستها بمثل

ما تدرس العلوم الطبيعية ظواهرها الفيزيقية • وقد شابه سبنسر بين المجتمع والكائن العضوي من حيث البناء والوظيفة مؤمناً بوجود قانون عام يحكم الظواهر البيولوجية مثلما يحكم الظواهر الاجتماعية • وعلى هذا الأساس فالسوسيولوجيا بالنسبة له ليست إلاّ فرعاً من علم الطبيعة • وهذا يعني ضرورة استخدام المنهج العلميّ نفسه في دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية ، أي المنهج الذي يقوم على الملاحظة والتجربة والمقارنة • وهكذا إذا كانت السوسيولوجيا في فرنسا قد بدأت مع أوغست كونت فإنها في إنجلترا قد بدأت مع سبنسر ( انظر : Kuczynski, 1986, 15 ) •

فبالإضافة إلى سبنسر يؤكّد مل Mill ( ١٨٠٦ — ١٨٧٣ ) أنّ أفكار الناس وأحاسيسهم وأفعالهم تشكّل موضوعاً للبحث العلميّ مثلما تشكل الحرارة والضوء والمطر موضوعاً له ، وتخضع الظواهر الاجتماعية للتحليل العلميّ مثلما تخضع الظواهر الطبيعية له • ويؤكّد مل أنّ الاختلاف بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ليس إلاّ اختلافاً في الدرجة فقط ، أي في عدد العوامل التي تشكل الظاهرة الاجتماعية والظاهرة الطبيعية • فالحدث الاجتماعي يتشكّل من عدد من العوامل أكبر من عدد العوامل التي يتشكّل منها الحدث الطبيعيّ ؛ ممّا يخلق صعوبة في التفسير والتنبؤ ، لكن لا يمنع من استخدام المنهج العلميّ المستخدم في العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعية • وهذا ما دفعه إلى تطوير هذا المنهج من خلال استخدام قواعد تحليل منهجية مختلفة في الدراسات الامبريقية ، وهي : قاعدة التلازم في الحضور ، وقاعدة التلازم في الغياب ، وقاعدة التلازم في التغيّر ، وقاعدة البواقي •

كامتداد للجيل الأول هذا من الوضعية الذي يمثله كونت وسبنسر ومل وغيرهم ، والجيل الثاني منها الذي يمثله ماخ وأفيناريوس وغيرهما ؛ قامت

الوضعيّة الجديدة Neopositivismus بمدارسها المختلفة ، وهي الجيل الثالث من الوضعية ، بتطوير المنهج الوضعيّ واضعة الأسس الابستمولوجيّة للبحث السوسيولوجيّ المعاصر • فالوضعيّة الجديدة بدءاً من «جماعة كمبردج» بزعامة برتراند راسل مروراً « بحلقة فيينا » بزعامة شليك وكارناب ونويرات وصولاً إلى «مدرسة التحليل البولندية» بزعامةتارسكي تؤكّد دور الخبرة الحسيةوتستبعد التأمّل الفلسفيّ ، فالحواس عندهم هي طريق المعرفة والتجربة هي منبعها • وحول ذلك يقول راسل :

«نقول :إنّ لنا معرفة مباشرة بشيء ما حينما ندركهإدراكاً مباشراً دون وساطة أية عملية استنتاجية أو أية معرفة بالحقائق، فمتى كانت منضدتي حاضرة أمامي أكون على معرفة مباشرة بالحقائق الحسية التي تؤلف مظهر هذه المنضدة وهذه الحقائق الحسية هي لونها وشكلها وصلابتها ونعومتها » ( برتراندراسل ، د•ت•ن، ٥٧ ) •

وعلى المنوال نفسه تؤكّد « حلقة فيينا » على لسان أعضائها أنّ العلم الواقعي هو العلم الذي يقوم على الملاحظة والتجربة ، فهاهو ذا شليك Schlik ، مثلاً ، يرى أنّ الطريق الوحيد للوصول الى المعرفة العلمية يكمن في مبدأ التحقق Verifikationsprinzip ، أي المبدأ الذي نستطيع من خلاله أن نتأكّد بالتجربة الحسيّة المباشرة من صحة فرضية ما أو عدم صحتها، إذ يقول : « إنّ القضيّة لا يكون لها معنى إلا إذا كان من الممكن التحقق من صدقها أو كذبها ، والقضية التي تتكلم عن نفس الواقع الخارجي الواحد وتكون صادقة وكاذبة أيضاً، إنما لا تقول شيئاً عن العالم ، بل هي قضية فارغة لا أستطيع أن أقول أنها ذات معنى ( Schlik, 1960, 50 ) .

وقد أكّد نويراث Neurath ضرورة دراسة الظاهرة الاجتماعيّة بالمنهج نفسه الذي تدرس من خلاله الظاهرة الطبيعية ، وذلك ــ بحسب رأيه ــ لأنّ المعتقدات والعادات والأفكار وغيرها قابلة للملاحظة والقياس كقابلية الأشياء والعناصر الكيماويّة للملاحظة والقياس .

إنّ وجهة النظر الفيزيائية التي يمثّلها نويراث دفعته إلى رفض أيّة فكرة تدعو الى ضرورة قيام تعارض بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، وإلى تبنّي فكرة العلم الموحّد واللغة الفيزيائية الموحدة ، وكنتيجة طبيعية لذلك القول المتمثل في وحدة المنهج بين سائر العلوم ، دون أن توضع في الحسبان خصوصية الحياة الاجتماعية مقابل الطبيعة .

ويتحدّث ناجل Nagel عن إمكان استخدام التجربة في العلوم الاجتماعية موضحاً طبيعة نوعين من التجارب ، وهما : التجربة المعمليّة ( أو المخبرية ) Laborexperiment ، والتجربة الحقلية Feldexperiment ، ثم يؤكّد أنّ التجريب في العلوم الاجتماعية ممكن من خلال استخدام التجربة الحقليّة التي تمكننا من دراسة عناصر التجربة في البيئة الطبيعية دون العزل عنها كما يحصل في التجربة المعملية التي يصعب استخدامها في دراسة الظواهر الاجتماعية .

أمّا بوبر Popper ، ورغم انتقاده للوضعية ، فقد طالب كغيره من الوضعيين الجدد بوحدة المنهج بين مختلف العلوم ، وأكّد ضرورة إخضاع النظريات سواء في العلوم الطبيعية أو في العلوم الاجتماعية الى نوع من الاختبار القاسي من خلال مبدأ قابلية التكذيب Falsifikation ، وليس من خلال مبدأ التحقّق الذي قال به شليك وغيره من أنصار الوضعية الجديدة. فمبدأ قابلية التكذيب يساعدنا ــ كما يرى بوبر ــ على التمييز بين ماهو علم وماهو ليس بعلم،

إذ يقول : « غير أني ألح إلحاحاً أكيداً على أن أية منظومة لا تكون منظومةاختبارية أو علمية إلا إذا كانت قابلة لأن تخضع لاختبارات تجريبية • وهـذه الاعتبارات تؤدي بنا إلى القول بأن قابلية تكذيب منظومة وليس قابلية تحقيقها ، هي ماينبغي اتخاذه كمعيار للتمييز » ( Popper, 1973, 57 ) •

إذاً فالحقيقة من وجهـة نظر بوبر ليست تلك التي تملك وجوداً موضوعياً في الواقع ، بل تلك التي ترتبط بإجراء الاختبارات على الظواهر التي تمثّلها •

إنّ مـوقف بوبر هـذا يلتقي موقف عالم الفيزياء الأمـريكي المعـروف بريدجمان Bridgmann الذي يعدّ أوّل من استخدم مصطلح الإجرائية Operationalismus ، والذي لا يعترف بالمعرفة التي لا تقـوم عـلى التجارب والقياس •

والمبدأ الإجرائيّ عنده يقوم على وضع مجموعة إجراءات عملية نستطيع من خلالها قياس الظواهر التي يمثّلها مفهوم ما • فمعرفة أهمية مفهوم الطول ومعناه، مثلاً ، لا يمكننا التوصّل إليهما اذا لم نقم بعمليات وإجراءات نستطيع منخلالها قياس الطول • وقد عدّ بريدجمان هذا المبدأ صالحاً للفيزياء ولكلّ فروع المعروفة الأخرى •

وقد قام لندبرغ Lundberg بنقل مبـدأ الإجرائية إلى علم الاجتمـاع مقترحاً في الوقت نفسه تطبيق الأسلوب العلميّ المستخدم في العلوم الطبيعية على المجتمع البشريّ قائلاً : « هذا الأسلوب الموحد ليس إلا أسلوب العلوم الطبيعية الحديثة مطبقة تطبيقاً شاملاً على المجتمع ، بما في ذلك أفكار الإنسان وعـواطفه وخصائصه الروحية • وإني لعلى بيّنة من طبيعة ما ينطوي عليه هـذا الاقتراح من ثورة عميقة الجذور في أساليبنا التفكيرية ؛ فأنا أعلم أن النهج العلمي في التفكـير أمر حديث العهد في تاريخ البشر ، وأن الذين يأخذون به نسبة ضئيلة مـن أبنـاء

جيلنا ، وأنه فضلاً عن ذلك ، لا يتجانس مع تفكير عدد كبير من أناس يتحلون ، فيما عدا ذلك ، بصفات خليقة بالإعجاب . إن أكثر الناس، كما رأينا ، يفضلون الحلول السريعة المنطوية على شيء من الإعجاز ، فهم يميلون إلى الاعتقاد بأن العلل مرهون بحزب سياسي جديد أو سياسة جديدة أو بتسليم مقاليد الأمور الى رجل جديد أو بإنشاء منظمة عالمية جديدة . ولست أعارض أيّاً من هذه الأمور ، كما لا أوصي بإهمال أي من هذه المسائل ، إلا أنني أود الإشارة الى أنها لا تستطيع أن تنهض وحدها ، إذا لم تكن مرتكزة على أسس من المعرفة مشابهة للأسس التي ترتكز عليها الهندسة والملاحة والطب . إنّ أكثر الزعماء اقتداراً وإخلاصاً عاجز عن القيادة دون مخططات وأجهزة متصلة بالغاية المتوخاة ، وإذا ما حاولنا الملاحة في خضم المجتمع فسنجد أن مالدينا من مخططات وأجهزة بدائي غير موثوق به حتى في حال استعماله . أما نتيجة هذا فهي تطالعنا على الصفحات الأولى من كل جريدة » ( لندبرغ ، ١٩٦٣ ، ٢٤ ــ ٢٥ ) .

إنّ ماورد سابقاً على لسان لندبرغ يلخّص لنا ، وكما ذكرنا في أكثر من مكان من هذا العمل ، وجهة نظر الوضعية بشكل عامّ نحو المنهج الذي يجب اتباعه في دراسة الظواهر الاجتماعية على أنّه المنهج نفسه المستخدم في العلوم العلوم الطبيعية ، فانهالت الأبحاث السوسيولوجية الامبريقية من قبل الأفراد والمؤسسات المتخصصة ، وازداد الاهتمام بطرائق البحث السوسيولوجي وبتقاناته الى درجة أنّ لازارسفيلد Lazarsfeld ، مثلاً ، حصر مهمة السوسيولوجيا، خلافاً للعلوم الاجتماعية الأخرى ، بوضع تقانات الأبحاث الامبريقية وطرائقها ، وتطويرها كي تكون صالحة للاستخدام في علوم اجتماعية أخرى ( انظر: بوبوف، ١٩٧٤ ، ٣٣ ) .

بلا شك فقد ساهمت الوضعية في استبعاد اللاهوت والميتافيزيقا في دراسة

الظواهر الاجتماعية من خلال دعوتها إلى استخدام المنهج العلمي الذي يقوم على الملاحظة والتجربة والمقارنة والإحصاء ؛ ممّا أدّى إلى تطوير تقانات البحث السوسيولوجي المعاصر وطرائقه ، غير أنّ اعتمادها الكليّ على الإحساسات والانطباعات والمعطيات الحسيّة كمصدر وحيد للمعرفة يؤدي الى إفقار المعرفة، وذلك ، لأنّ المعرفة العلمية تشترط حدّيها : الحسّي والتجريدي • والباحث السوسيولوجيّ الذي لا يضع هذين الحدّين في حسبانه فإنّه يحوّل نفسه إلى مجرد نملة تجمع لتستهلك ما جمعت أو عنكبوت يبني من قواه الداخلية منظومة لا علاقة لها بالواقع ، مع أنّ المطلوب من الباحث ــ كما يؤكد فرانسيس بكون ــ أنْ يكون كالنحلة التي تجمع مادتها الأساسية من الواقع ، وتعالجها بقواها الداخلية لتعطي نتائج جديدة تفيد الآخرين •

من ناحية أخرى فإنّ دراسة الفعل البشريّ على منوال الدراسة الفيزيائية أوقع الوضعيّة ، بكلّ أجيالها، بميكانيكية قاتلة في تفسيرها لهذه الأفعال، وذلك لإغفالها الجانب الهامّ الذي يتكوّن منه السلوك الاجتماعيّ ألا وهو التفاعل الاجتماعيّ الذي يصعب فهمه دون تبيين العلاقة المتبادلة بينه وبين العلاقات الاجتماعية السائدة • فالنظر الى المدخّن على سبيل المثال وحيداً مع سيجارته لا يساعدنا على فهم أسباب التدخين لديه ،وذلك لأنّ هذه الظاهرة لا ترتبط بذات المدخّن فقط ، بل بالبيئة الاجتماعية التي تحيط بالمدخّن أيضاً كعامل موضوعيّ يلعب دوراً هاماً في تشكيل هذه الظاهرة •

## 2.3 ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) ومنهج الفهم الذاتي

يعدّ ماكس فيبر أحد أهمّ أعلام السوسيولوجيا ليس في ألمانيا فحسب، بل في بلدان الأرض الأخرى أيضاً . وإلى جانب إبداعه في مجال السوسيولوجيا ؛ فقد أبدع في مجال الاقتصاد وعلم القانون والتاريخ وعلم الثقافة والدين والفلسفة وعلم السياسة ونظرية العلم . علاوة على ذلك فقد أبدع أيضاً في مجال الاختصاصات العلمية التي تقع على الحدود مابين علم الطبيعة وعلم المجتمع ، ويشكّل الإنسان موضوعها ، مثل : علم النفس وعلم أصل الإنسان .

وفي أبحاثه الغزيرة والمتنوعة تعرّض فيبر لكثير من المسائل كمسألة نشوء الرأسمالية ، والتحليل المقارن للأديان والثقافات الكونية والمشكلات الأساسية لتطوّر المجتمع الحديث وغيرها من المسائل . وفي الوقت نفسه طوّر فيبر القواعد والأسس المنهجية التي يقوم عليها علم الاجتماع القائم على الفهم ، فابتكر أداة قياس منهجيّة سماها « النموذج المثالي » Ideal Typ .

إنّ ما دفع فيبر الى كلّ تلك الإبداعات هو رغبته في وضع حلول مناسبة للمشكلات الجديدة التي طرحها الواقع الجديد إثر تغيّر الظروف الاجتماعية في زمنه بانتقال الرأسمالية من مرحلة المزاحمة الحرّة الى مرحلة الامبريالية .

ولد فيبر عام ١٨٦٤ في مدينة ارفورت Erfurt الألمانية بكراً لوالديه اللذين أنجبا ثمانية أطفال ، وأنهى دراسته الثانوية عام ١٨٨٢ ، ثم درس علم القانون والاقتصاد بالإضافة الى التاريخ وعلم اللاهوت ، وذلك في أكثر من جامعة من الجامعات الألمانية . وفي عام ١٨٨٩ منح شهادة الدكتوراه بعد أن تقدّم بعمل أكاديمي حول مسائل القانون التجاري القروسطي ، وبعد ذلك شغل أكثر

من منصب علميّ في أكثر من جامعة ألمانية • وفي عام ١٨٩٧ أصيب بانهيار عصبي حاد أثّر في عمله فاضطر للانقطاع عنه مدة طويلة• وبعد أن استعاد صحته ونشاطه سافر عام ١٩٠٤ إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتفرّغ هنـاك للبحث العلمي فأغنى المكتبات بأبحاثه ، وفسح المجال أمام الكثير من النقاش والجـدال حـول المسائل النظرية والمنهجية التي طرحها ، ولا تزال تكتسب أهمية خاصة بها حـتى أيامنا هذه •

يعرّف فيبر السوسيولوجيا بأنّها ذلك العلم الذي يحاول الوصول الى فهم الفعـل الاجتماعيّ ، ومن ثمّ تفسير مجـراه ونتائجـه تفسيراً سببياً ( انظـر : Weber, 1921, 1 )

وفي استعراضنا لتعريف فيبر هذا للسوسيولوجيا نطالع عدداً من المفـاهيم التي تحتـاج الى مزيـد من التوضيح ، ويشكّل فهمها منطلقاً ، بل أساساً لفهم منهجيته ( انظر : Weber, 1922, 503-523 ) •

المفهوم الأساسي في هذا التعريف هو « الفعـل » Handeln ، ويعنـي — في رأي فيبر — ذلك السلوك الإنساني الذي يضفي عليه الفاعـل أو الفاعلون معنى ذاتياً • أما « الفعل الاجتماعي » Soziales Handel فهو ذلك الفعل ذو المعنى الذي ينسبه الفاعل أو الفاعلون إلى سلوك الآخر ، ويمكن توجيهه بحسب سلوك الآخر • والآخر من وجهة نظر فيبر هو شخص واحد ، أو عدة من أشخاص، أو جمهور كبير • وهكذا فاستعمال النقود ، مثـلاً ، هو فعل اجتماعيّ ، وذلك لأننا كأفراد نوجه سلوكنا في أثناء المبادلات نحو جمهور غير محدد ، مفترضين أنّ هذا الجمهور سيستعمل هذه النقود استعمالاً ذا معنى كالمعنى الذي خلعنـاه نحن على استعمالنا للنقود •

ويشكّل الفعل الاجتماعي أساس كلّ العلاقات الاجتماعية ذات المعنى والتي يوجّه الأفراد تبعاً لها ، سلوكهم تجاه بعضهم • وبناءً على ذلك فليس كلّ احتكاك

بين الناس هو علاقة اجتماعية • فلقاء شخصين مصادفة في مصعد لا ينطوي على شيء من العلاقة الاجتماعيّة • لكن عندما يشرع هذان الشخصان بتناول الحديث فيما بينهما يصبح هذا اللقاء علاقة اجتماعيّة من النوع العرضيّ والعابر الذي لن يتجدد ، أو علاقة اجتماعيّة دائمة • والعلاقة الاجتماعيّة الدائمة هي التي تشكل أساس معظم البنى الاجتماعيّة •

وقد ميّز فيبر بين أربعة أنواع من أنواع الفعل الاجتماعيّ ، بل السلوك الاجتماعيّ ، مطالباً الباحث الاجتماعيّ بالكشف عن الجانب غير الواعي فيها ــ لأنّه ، في رأيه ، ليس من الضروريّ أن يعي الفاعل معنى سلوكه عندما يوجّهه وفقاً لسلوك الآخر ــ وذلك من خلال جعل هذا السلوك سلوكاً مفهوماً • وأنواع السلوك التي ذكرها فيبر هي :

١) السلوك التقليديّ الذي يقوم في أساسه على شيءٍ من التصرّف الآليّ والطاعة العمياء للتقاليد والأعراف ؛ ممّا يعني صعوبة فهم كلّ جوانب هذا السلوك •

٢) السلوك أو الفعل العاطفيّ الذي يرتبط بالدوافع وإشباعها ، وهذا النوع من السلوك يعدّه فيبر كالسلوك التقليدي يستعصي على الفهم •

٣) السلوك أو الفعل العقليّ في علاقته بقيمة ما ، وهذا النوع من السلوك مرتبط بقناعة الفاعل بقضية ما تشكّل قيمة بالنسبة له • فهو من جهة سلوك عقليّ لكونه نابعاً من إرادة الفاعل وحده ، ومن جهة أخرى سلوك غير عقليّ لارتباطه بقيمة فرضت نفسها على الفاعل ، وتقبّلها دون تفكير نقديّ يوازن بين مقدمات السلوك ونتائجه •

٤) السلوك أو الفعل العقليّ بغائية ، وهو السلوك الذي يتطابق مع أخلاق المسؤولية ، ويتمتّع بأولوية في الأبحاث السوسيولوجية • إنّه السلوك الذي يتمّ

اختياره من قبل الفاعل بعد تحديد الغاية منـه ، وبعد التفكير النقديّ بمقدماته ونتائجه • ويعدّ هذا النوع من أنواع السلوك نموذجاً مثالياً للفعل الاجتماعيّ • فمن أجل فهمه وتفسيره لابدّ من آلة منهجية تقوم بذلك ، وهي النموذج المثاليّ ، كما يقترح فيبر •

فعندما نريد دراسة معركة ما نبني نموذجاً مثالياً لها بشكل فكريّ وعقليّ محض ؛ وذلك للتعرّف على النحو الذي كان من الممكن للمعركة أن تكون عليه لو أنّ قيادتي الطرفين المتقاتلين حصلتا على معلومات دقيقة عن الوضع العسكريّ لبعضهما بعضا • فمثل هذا النموذج المثاليّ يساعدنا على تحديد الأخطاء التي يمكن أن ترتكب ، وتأثير القرارات المتسرعة والمعلومات المغلوطة ، وإلى أيّ حدّ يمكن أن يكون القائد مزاجياً في اتخاذ القرارات •

إذاً فالنموذج المثاليّ ليس إلا آلة منهجيّة تهدف الى فهم العلاقات الدالة في الفعل الاجتماعيّ •

بعد أن ألقينا الضوء على المفهوم الأساسيّ في تعريف فيبر للسوسيولوجيا نعود إلى المفهوم الآخر المرتبط به ، وهو مفهوم « الفهم » Verstehen ، أي فهم الفعل الاجتماعيّ ، كما يقول فيبر • ويقصد فيبر « بالفهم » إدراك بداهةمعنى فعل أو علاقة ما • فالفعل الإنسانيّ في رأيه يتجه تبعاً لمعنى Sinn ، وهذاالمعنى ليس إلاّ المعنى الذاتي الذي يتطابق مع ذلك المعنى السائد في عقول الآخرين ( انظر : اسماعيل ، ١٩٧٦ ، ٣٠٩ ) • ووظيفة الباحث هي فهم هذا المعنى وجعله معقولاً •

وقد صنف فيبر الفهم إلى : فهم عيانيّ مباشر لمعنى فعل ما ، وفهم تفسيري غير مباشر •

ففي النوع الأول من أنواع الفهم يمكننا أن نفهم بشكل عيانيّ مباشر معنى

فعل ما ، مثل معنى العملية الحسابية ٢×٢ =٤ التي نسمعها أو نقرأها ، ومعنى الغضب الذي يظهر على الوجه ، ومعنى سلوك حطّاب يعمد إلى قطع شجرة ، ومعنى سلوك رجل يمسك بالباب ليغلقه ، ومعنى سلوك رجل يصوّب بندقيته باتجاه حيوان .

أما النوع الثاني من أنواع الفهم ، فهو تفسيريّ غير مباشر ، وذلك لأننا ندخل بواعث الأفعال في إدراك المعنى . فهناك يحاول الباحث الوصول إلى فهم سلوك الحطّاب ، مثلاً ، ليس فقط بشكل عياني مباشر ، بل أيضاً بشكل غير مباشر من خلال فهم البواعث الكامنة وراء سلوك هذا الحطّاب ، أي فهم ما إذا كان الحطّاب يقطع الشجرة مقابل أجر أو لحاجة خاصة به .

ويستطيع الباحث فهم سلوك الغضب عندما يعرف بواعثه التي يمكن أن تكون غيرة أو إهانة لكرامة والخ...

إذاً واجب الباحث هنا هو جعل السلوك مفهوماً من خلال الكشف عن العلاقات غير الواعية فيه ، أو من خلال معرفة سياق المعنى الذي يحدث خلاله السلوك وفهمه . وهنا تكمن الصعوبة المنهجيّة بالدرجة الأولى ، فالباحث الذي يضفي معنى معيناً على فعل اجتماعيّ معين يمكن ألاّ يكون هو ذاته المعنى الذي كان الفاعل أو الفاعلون ينشدونه بوعي أو بغير وعي . ولحلّ هذه المشكلة يطالب فيبر الباحث الاجتماعيّ معايشة سلوك الآخر معايشة فعليّة من أجل إدراك المعنى المستهدف ذاتياً في أثناء فعالية مشخصة ، ولكنّه ، أي فيبر ، يعود ليشير إلى أن ذلك ليس شرطاً مطلقاً للفهم التفسيريّ ، فليس من الضروري لأيّ منّا أن يكون فيصراً كي يفهم قيصر ( انظر : Weber, 1921, 2 ) ، وبالتالي فالفهم الذاتي ليس إلاّ منهجاً مساعداً يسهل عمل عالم الاجتماع .

بما أن الفهم يقوم على إدراك العلاقة الدّالة ، وبما أن العلاقة الدالة هي

علاقة السلوك بسلوك الآخر ، تصبح الوحدة الأساسية للبحث السوسيولوجيّ عند فيبر هي الفرد المنعزل وفعله ؛ وذلك لأنّ ماهو جماعيّ لايؤلف واقعاً محدداً . فالفرد هو الحامل الوحيد للسلوك ذي الدلالة . وبالتالي فإنّ بحث علم الاجتماع القائم على الفهم عن معنى الفعالية الاجتماعية لايمكن أن يتم في ظلّ غياب الفرد . ولتوضيح ذلك فقد أتى فيبر على مفهوم الدولة ، كمفهوم له دلالة جماعيّة ، ليميز من خلاله بين علم القانون والسوسيولوجيا . فعلم القانون يرى في الدولة كياناً قائماً بذاته ؛ أمّا السوسيولوجيا فمهمتها فهم المعنى الذاتي الذي ينشده أفراد الدولة ، ويقبلون على أساسه واقع الدولة ،وينشئون فيها العلاقات الاجتماعية .

ويعدّ فيبر الفهم الخطوة الأولى التي لابدّ للباحث من أن يخطوها من أجل إدراك بداهة معنى فعالية ما ، بل من أجل فكّ رموز المعنى ، والتي لابد من أن تتبعها خطوة أخرى مرتبطة بها تضمن للبحث القائم على الفهم علميتهالمنشودة، وهي التفسير السببي ، أي تفسير ماهو موجود من خلال البحث عن السبب . إذاً تشكل الظواهر التي يمكن فهمها فهماً ذاتياً ، أي فهم المعنى الذاتي الذي ينشده الفاعلون في أثناء فعل اجتماعي مشخّص ، موضوع السوسيولوجيا الفيبرية . أما وظيفة هذا العلم فهي تفسير السلوك من خلال المعنى الذاتي .

بعد أن وضّحنا المفاهيم الأساسية التي يشملها تعريف فيبر للسوسيولوجيا ، وبعد أن أشرنا بإيجاز الى بعض المفاتيح المنهجية التي أكدها فيبر في دراسة موضوع السوسيولوجيا ، وانطلاقاً من أنّ تحديد موضوععلم من العلومشرط أساسي لاستخدام المنهج المناسب ، سنعمد فيما يلي إلى توضيح مااقترحه فيبرمن أسس منهجيّة ، بل إلى عرض منهجيته في ضوء ماقترحه من موضوع للسوسيولوجيا .

لابد في البداية من عرض وجهة نظر فيبر الابستيمولوجية حول علاقة العلوم الاجتماعيّة بالعلوم الطبيعية ، خاصة أنّ هذه العلاقة شغلت الكثير من المفكرين الذين انقسموا على بعضهم نتيجة مواقفهم المختلفة حيال وضع العلوم الاجتماعية في منظومة العلوم • فالوضعيون Positivisten ، من أمثال كونت وسبنسر ومل وغيرهم ، نظروا إلى المجتمع كنظرتهم إلى الطبيعة ، وطالبوا بإرجاع العلوم الاجتماعية الى العلوم الطبيعيّة ، واستخدام المنهج وطرائق البحث الخاصة بالعلوم الطبيعيّة في مجال العلوم الاجتماعيّة دون أن يعيروا خصوصية الحياة الاجتماعية أهمية تذكر • وخلافاً لهؤلاء فقد عارض الكانتيون الجدد Neakant'aner ، من أمثال ريكرت Rickert وفندلباند Windelband مماثلة الطبيعة بالمجتمع ، ورفضوا ــ بناءً على ذلك ــ استخدام المنهج وطرائق البحث الخاصة بالعلوم الطبيعية في مجال الحياة الاجتماعيّة ، وذلك لاعتقادهم بأن الظواهر الاجتماعية لاتخضع للقانون ( انظر : Rickert, 1924, 33 ) •

من ذلك ينجم ــ كما يدعي الكانتيون الجدد ــ أنّ علوم الطبيعة وعلوم المجتمع يجب أن تبقى منفصلة عن بعضها بعضاً بل متعارضة • وبناءً على ذلك فقد اقترح هؤلاء تصنيف العلوم الى : علوم قانونية ، أي علوم يمكنها الوصول إلى القوانين وهي هنا العلوم الطبيعيّة ، وعلوم وصفية ، أي العلوم التي تسعى إلى معرفة الظاهرة في تفردها ( انظر : Fiedler, 1964, 19 )•

وهذا يعني ضمناً استخدام مناهج مختلفة بشكل تستخدم العلوم القانونيّة ، أي العلوم الطبيعية ، المنهج العلميّ الذي يقوم على التعميم ؛ بينما تستخدم العلوم الوصفيّة ، أي العلوم الاجتماعية ، المنهج الوصفيّ الذي يعالج الظاهرة الاجتماعية بتفرّدها دون تعميم •

وبعد اطلاع فيبر على هذين الموقفين المتعارضين رفض تقسيم العلوم على أساس المنهج المستخدم فيهما ، عادّاً المنهج التعميميّ والمنهج الوصفيّ يصلحان للاستخدام في العلوم الاجتماعية وفي العلوم الطبيعية • وقد أكّد أنّ كلا المنهجين يكمل أحدهما الآخر ، وأنّ استخدام أيّ منهما أو كليهما مرتبط بطبيعة المشكلة المراد بحثها • وبهذا المعنى يرفض فيبر أن يحتكر علماً ما منهجاً خاصّاً به ، كما رفض إرجاع العلوم الاجتماعية إلى العلوم الطبيعية معارضاً بذلك أنصار الوضعية ، وبخاصة أوغست كونت الذي عدّ السوسيولوجيا علماً وحيداً عن المجتمع اشتقت قوانينها وأسباب وجودها من العلم الذي سبقها ، اي من علم الأحياء • وأكدّ أنّه من غير الممكن أن تكون السوسيولوجيا العلم الوحيد عن المجتمع ، مثلما لايمكن أن تكون الفيزياء ، مثلاً ، العلم الوحيد عن الطبيعة • فبقدر تنوع مناشط الحياة الاجتماعية يجب أن تتنوع العلوم الاجتماعية من خلال الموضوعات والمسائل التي يسعى إلى حلها كل علم مستقل ( انظر : فروند ، ١٩٧٦ ، ٤٠ ) •

والآن ما موقف فيبر من مسألة التكميم في العلوم الاجتماعية ؟

مثلما رفض وثوقية الآخرين بأن يكون لعلم ما أو لمجموعة علوم منهج خاص بها وآخر خاصّ بعلوم أخرى دون غيرها ، عارض فيبر أيضاً القول : إنّ المعرفة العلمية الحقة هي فقط تلك التي تقوم على القياس والتكميم • فالدقّة في العلم من وجهة نظره نسبية ، ولها علاقة بخصوصية موضوع كلّ علم من العلوم ، وليس بالتكميم والقياس اللذين ليسا إلا أسلوبين منهجيين ، أي أنهما ليسا هدف العلم • وبناءً على ذلك فقد رفض فيبر الاتجاه الذي كان يطالب بتحويل السوسيولوجيا إلى أرقام ومعادلات كي يصبح علماً حقاً ، كما رفض أن تكون الرياضيات ومنهجها أنموذجاً مطلقاً لغيرها من العلوم •

ومع ذلك فلم يعارض فيبر الاستفادة من الرياضيات والقيام بالتكميم في

السوسيولوجيا ، إذا كان ذلك يخدم أغراض البحث السوسيولوجي ، بل إنّ فيبر كان من الأوائل الذين ساهموا في صبغ علم الاجتماع بالصبغة الرياضية ، لكنه عارض ــ كما ذكرنا ــ إرجاع كل ظاهره اجتماعية إلى اعداد ومعادلات .

مثلما رفض فيبر محاوله الذين يريدون إرجاع الحياة الاجتماعية كلها إلى دستور عددي ، رفض ايضا محاوله اولئك الذين ارادوا للسوسيولوجيا أن تقوم على أساس من الحدس ، اي معايشة تجربة الاخر من الداخل ، عادّا الحدس كلّ مايخضع لملكة الشعور ، وبالتالي فهو ، أي الحدس ، لايؤدّي إلى المعرفة العلمية . غير أنّ الحدس أو معايشة الاخر من الداخل يمكن أن تتحول إلى أساس المعرفة العلمية عندما يتم إخضاعها لقواعد الملاحظة والتحقيق والبرهان .

فهم ممّا سبق أنّ فيبر لم يكن « أرثوذكسياً » في تفكيره المنهجيّ ، فهو ليس في مواجهة الرياضيات والتكميم في السوسيولوجيا ، كما أنّه ليس في مواجهة معايشة سلوك الآخر معايشة فعلية من الداخل من أجل الفهم ، لكنّه في مواجهة كلّ الوثوقيين الذين ينادون بتحويل السوسيولوجيا إلى علم أرقام ومعادلات ، أو الذين يريدون إقامة هذا العلم على أسس من الحدس الذي لايخضع لضوابط علمية . إنه مع الاستفادة من كل شيء يمكن أن يجعل من المعرفة السوسيولوجية معرفة علمية تكون ذات قيمة في نظر الناس جميعاً .

وفي معرض حديثه عن السببية ، كمفهوم من أهم المفهومات التي قام بتحليلها، ينتقد فيبر أولئك الذين خلطوا بين مفهوم السببية ومفهوم القانون ، رافضاً ادعاءهم بعدّ كلّ علاقة بين سبب ونتيجة نوعاً من العلاقة القانونية . فالعلاقة القانونية من وجهة نظره تشمل علاقات سببية تخضع لقاعدة عامّة ، لكن ليس كل علاقة بين ظاهرتين هي علاقة قانونية . والعلاقة السببية هي تلك العلاقة التي يؤدي فيها السبب أو الأسباب إلى نتيجة معينة .

وفي هذا الإطار فقد أكد فيبر أنه حتى الحادثة الفردة لابد أن يكون لها أسباب ، وأنّ ما نعدّه اليوم سبباً قد يكون غداً نتيجة . وبما أنّ العلم لايكون علماً إلاّ بما هو موجود ، فإنّ مهمة الباحث السوسيولوجي هي تفسير ماهو موجود سببيا ، أي البحث عن السبب أو الأسباب التي أدّت إلى هذه النتيجة أو تلك . وهذه الاسباب قد تكون مباشرة كالأسباب المباشرة لاندلاع حرب من الحروب ، أو غير مباشرة كالاسباب الاقتصادية التي تدفع بلداً أو مجموعة بلدان لإعلان الحرب على غيرها من البلدان بهدف الحصول على مافيها من ثروات وجعلها سوقاً لتصريف بضائعها . ويؤكد فيبر أنّ معرفتنا للأسباب المباشرة ضرورية لكنها غير كافية ، لذلك لابدّ من التفتيش عن الأسباب العميقة وغير المباشرة للحرب مثلاً ، لأنها تفيدنا في معرفة الحرب عموماً . فالباحث الاجتماعي الذي يهمل البحث عن الأسباب غير المباشرة لايستطيع الوصول إلى المعرفة العلمية الحقّة .

العلاقة السببية في إطار المنهج التعميمي أو الطبيعي لا تفهم بالمعنى نفسه الذي تفهم فيه في إطار المنهج التفريدي أو الوصفي . ففي الأوّل تنطوي هذه العلاقة تحت قاعدة عامة يصبح فيها مفهوم القانون غالباً على مفهوم السبب ؛ أمّا في الثاني فيغيب مفهوم القاعدة العامة أو القانون ، ويبرز التّفرّد الكيفي لأحد أجزاء الصيرورة . ومع ذلك فالعلاقة السببية موجودة سواء في الطبيعة أو في المجتمع ، ومعرفتها لاتقتصر على الطبيعة ، بل تشمل المجتمع أيضاً . فالسببية في العلوم الاجتماعية إذاً ليست أقلّ شأناً وحظّاً من السببية في العلوم الطبيعيّة .

مادام الوجود مؤلّفاً من عناصر لانهائية ، لذلك نقوم في البحث العلميّ بعمليةّ انتقاء للأسباب التي نراها أكثر أهمية من غيرها . وعمليّة الانتقاء هذه تخضع في إطار المنهج التعميمي لمعيار الاندراج ضمن قاعدة عامّة ، أي تجاهل كلّ مالا يخضع لقانون وكلّ ما هو عرضيّ وطارىء ، أمّا في المنهج الوصفيّ

أو التفريديّ فإنها تخضع لمعيار « العلاقة بالقيم » • والسؤال : ماذا يقصد فيبر بالقيم ؟

مايقصده فيبر بالقيم هنا لايعني حكم القيمة من استقباح واستحسان أو ما شابه ذلك ، فالأحكام القيمية هذه لايعترف بها فيبر في إطار المعرفة العلمية ، بخاصة أنه هو الذي طالب بحياد القيم في العلم • فالصيرورة الكليّة بحدّ ذاتها حياديّة الدلالة ، لانجد فيها المعيار والأسباب التي تحدّد اهتمامنا وعدّنا لأمر ما أنّه أهمّ من الآخر • وعندما نبحث في موضوع ماله علاقة بهذه الصيرورة ؛ نقوم بجمع الوثائق ونحدّد الجوانب الهامّة والثانويّة لهذا الموضوع • وعملية انتخاب هذه الجوانب وتحديدها في دراستنا لظاهرة ما تتمّ وفقاً لمعيار العلاقة بالقيم الذي يعدّ منطلق كلّ بحث علميّ ، ويستبعد كلّ تقدير تقييمي بمعنى الاستحسان والاستقباح • وانطلاقاً من أنّ القيم التي نرجع الواقع إليها في أبحاثنا العلميّة تتبدل عبر العصور ؛ فإنه لابد من الإقرار بتبدل وجهات النظر المستخدمة في دراسة هذا الواقع • وبسبب علاقة الباحث بالقيم نراه عاجزاً عن تقديم لوحة معرفية كاملة عن العلاقات الاجتماعية السائدة في نظام اجتماعيّ معيّن كالنظام الرأسمالي مثلاً ، لكنه قادر على المساهمة الجزئيّة بتسليطه الضوء على جانب من جوانب المسألة المطروحة • وبتضافر جهود مجموعة من الباحثين ، ومن خلال علاقة كلّ منهم الخاصة بالقيم يمكننا الوصول إلى معرفة معقولة عن الواقع • فالعلم ليس عمل العالم الفرد بل العلماء أجمع •

وعن دور العلاقة بالقيم من وجهة نظر فيبر لخّصها جوليان فروند على النحو التالي :

« آ ) انه يحدد انتخاب موضوع المعالجة ، أي أنه يتيح فصل موضوع ما عن الواقع العائم في انتشاره ؛ ب ) وعندما نختار الموضوع ، فهو يوجه الاختيار بين الجوهري والإضافي ، أي

أنه يحدد الفردية التاريخية ، أو وحدة المسألة ، بتجاوزه لا تناهي التفاصيل والعناصر والوثائق ؛ جـ ) وبهذا كان علّة إقامة العلاقة بين العناصر المختلفة والمعنى الذي يجب خلعه عليها ؛ د ) وهو يدلنا أيضاً على العلاقات السببية التي علينا أن نقيمها ، وإلى أي حد يجب علينا أن نمضي في عملية التراجع السببي ٠٠٠٠ » ( فروند ، ١٩٧٦ ، ٥٤ ) ٠

ويرتبط مفهوم العلاقة بالقيم بمفهوم التفسير الذي يعني إضفاء معنى على فعاليّة ما من خلال إبراز بداهة بواعثها وغايتها ٠ ويميّز فيبر بين ثلاثة أنواع من التفسير ، وهي :

١) التفسير الفيلولوجيّ : وهو التفسير الذي يذهب إلى إدراك المعنى الحرفي لنصّ ما ونقده والتحقّق منه ٠

٢) التفسير القيميّ : وهو التفسير الذي يرتبط بأحكام القيمة من قبح واستحسان وسواهما ٠

٣) التفسير العقليّ : وهو التفسير الذي من خلاله نستطيع الفهم بالسببيّة العلاقات ذات الدلالة القائمة بين الظواهر ٠ وهذا التفسير هو أساس المعرفة العلميّة ٠ فمن خلاله نستطيع ، مثلاً ، فهم معنى ما اتخذته الشرطة من إجراءات حيال مظاهرة جماهيريّة ، وذلك من خلال تفسير الأسباب التي دعت الشرطة لاتخاذ مثل هذه الإجراءات ، وما أدّت إليه هذه الإجراءات من نتائج ، وبالتالي دلالة ذلك بالنسبة للحكومة دون أن نبدي أيّ رأي لصالح الشرطة أو لطالحها ٠

وفي محاولته لتحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعيّة تصدّى فيبر لعدد من المسائل كمسألة العلاقة بين المفاهيم والقضايا السوسيولوجية العامّة والواقع المشخّص ، فلاحظ أنّ المنهج الوصفيّ المستخدم في دراسة الظواهر الاجتماعيّة

والتاريخيّة يتصرّف بمفهومات غير واضحة وغير دقيقة ، وذلك بسبب تغيّر مضموناتها الدالة تبعاً لتغيّر العصور والاتجاهات ، في حين أنّ المنهج المستخدم في دراسة الظواهر الطبيعيّة يستعمل مفهومات محددة كمفهوم القدرة والكتلة وغيرهما ( انظر : Weber, 1922, 215-220 ) ، ورأى أنّ الحلّ لا يكمن في استعارة مثل هذه المفاهيم الخاصّة بالعلوم الطبيعيّة واستخدامها في العلوم الاجتماعيّة ، وذلك لأنّها تثير الالتباس ، بل بجعل المفهومات التي يستخدمها المنهج الوصفيّ دقيقة وواضحة • ومن أجل ذلك فقد اقترح ــ كما ذكرنا سابقاً ــ آلة ووسيلة منهجية جديدة أطلق عليها مصطلح « النموذج المثاليّ » Ideal Typ .

والنموذج المثاليّ هو بناء أو تشييد عقليّ تجريديّ يتكوّن من السمات المميّزة والأنموذجيّة أو المشتركة لظاهرة ما • ووفقاً لضرورات البحث يستطيع الباحث إنشاء نماذج مثاليّة متعدّدة ومختلفة للظاهرة الواحدة بهدف فهمها فهماً أفضل •

وإنّ وظيفة النموذج المثاليّ تكمن في أنّه أداة للقياس نستطيع من خلالها تحليل الأحداث والمواقف الاجتماعيّة العيانيّة ، وذلك بمقارنة النموذج المثاليّ مع الواقع • وقد استخدم فيبر عدداً كبيراً من النماذج المثاليّة في أبحاثه السوسيولوجية موضحاً إمكان استخدام هذه النماذج وحدود هذا الاستخدام• ومن النماذج المثاليّة التي أنشأها فيبر تلك التي تميّز بين أنماط السلطة الشرعيّة كالنموذج المثاليّ للسلطة الشرعية التي تقوم على أساس عقليّ ، والنموذج المثاليّ للسلطة التقليديّة ، والنموذج المثاليّ للسلطة الكاريزميّة أو الملهمة (انظر : Weber, 1922, 1-12 ) .

ولعلّ أشهر النماذج المثاليّة التي أقامها فيبر هو النموذج المثاليّ للرأسمالية الذي يجمع في لوحة فكريّة متناسقة السمات المميّزة للرأسمالية كمذهب اقتصاديّ ويتجاوز التطبيقات المشخّصة لهذا التنظيم الاقتصاديّ ( انظر : Weber, 1934 )

فالرأسماليّة كما يراها فيبر ، هي نسق من المشروعات الهادفة إلى الربح التي ، أي المشروعات ، ترتبط فيما بينها بعلاقات سوقيّة .

والرأسماليّة بهذا المعنى نمت في المجتمع البابليّ والرومانيّ والصينيّ والهندوسيّ ، غير أنّ الرأسماليّة الحديثة في أوروبا تطوّرت عن هذا الشكل القديم لها ، وأصبحت تتميّز بالعقلانية Rationalismus ، فكيف تطوّرت هذه البذور إذاً نحو الرأسمالية في الغرب دون غيره ؟

في كتابه المشهور « الأخلاق البروتستانتيّة وروح الرأسماليّة » يجيب ماكس فيبر عن السؤال المطروح أعلاه كرد على ماقدّمته الماركسية من إجابة عنه في أنّ الإصلاح البروتستانتيّ كان نتاجاً لظهور الرأسمالية . ونظراً لأهميّة ذلك سنقوم فيما يلي بعرض نتائج اختبار ماكس فيبر لهذه المسألة معتمدين في ذلك على كتابه المشار إليه آنفاً ( انظر : فيبر ، د.ت.ن ) .

ففي مطلع حياته لاحظ ماكس فيبر أنّ المناطق الألمانية التي تنتشر فيها البروتستانتيّة أكثر غنى وتطوّراً من تلك المناطق التي تسود فيها الكاثوليكيّة . وهذه الملاحظة دفعته إلى القيام بالكثير من الأبحاث الهامّة لاختبار افتراضه عن العلاقة بين البروتستانتية وروح الرأسماليّة ، فتوصّل إلى اكتشاف علاقة سببيّة بين البروتستانتيّة ونموّ الرأسماليّة الحديثة .

ويؤكّد ماكس فيبر أنّه خلافاً للحضارات الأخرى لعب أصحاب المشروعات الرأسماليّون الأوربيّون الأوائل من ذوي الأخلاق البروتستانتية ، وبخاصة الكالفينيين منهم ، دوراً حاسماً في عقلنة الحياة ، وبالتالي في تكوين الروح الرأسماليّة.أمّا النموذج المثاليّ للخلق الخاصّ بهؤلاء، أي الخلق البروتستانتيّ الذي يتمسّك به أصحاب المشروعات الرأسماليّون الأوربيّون الأوائل ، فهو كالتالي :

بفضل عقلنته المتزايدة للحياة رفض البروتستانتيّ السحر كوسيلة للخلاص، مؤكّداً أنّ الخلاص يعتمد على مشيئة الله التي لا تعارض • إذاً الخلاص بالنسبة للإنسان هو جوهر حياته الدينيّة ، لذلك عليه أن يسعى إلى معرفة ما إذا كان هو من المختارين أم لا ، ولكن كيف ؟

إنّ انصياع المرء للأوامر الإلهيّة ونجاحه في الأمور الدنيويّة المرتبطة بالعمل الناجع هو يقين خلاصه • فالخلاص لا يمكن تحقيقه بالقرابين والبطالة والمتعة أو رفض العالم ، بل بالنشاط الذي يخدم زيادة مجد الله • وإنّ ضرورة ممارسة النشاط الناجع تستدعي عدم تبديد الوقت ، فتبديد الوقت هو إذن ، من حيث المبدأ ، أوّل الخطايا وأخطرها • وحياتنا « لا تدوم إلا لحظة قصيرة جداً وثمينة، وعليها أن تؤكد اختيارنا وقضاء الوقت بين الناس ، وتضييعه في ثرثرات غير مجدية وفي الترف ، بل وفي النوم ما يزيد على حاجة الجسد ــ بين ست وثماني ساعات على الأكثر ــ هو أمر يستحق إدانة أخلاقية مطلقة» (انظر : فيبر،د•ت•ن،١٣٥)•

وعلى هذا الأساس فإنّ الإنتاجيّة الأعلى في العمل ، ورفض الرفاه يساهم في تحقيق المرء لخلاصه ، لكون ذلك يعني تمجيد الله والمشيئة الربانيّة • ومن أجل تعميق صورة العمل على أنّه تجلٍّ لمجد الله كان لا بدّ من استخدام الربح على شكل استثمار ، فتحقّق التراكم الرأسماليّ •

وهذا الخلق الخاصّ بالبروتستانتية ، وبخاصة الكالفينية منها ، ساهم ــ في رأي فيبر ــ في خلق الجو المناسب لنشوء الرأسماليّة الحديثة في أوروبا •

ومن أجل تأييد استنتاجه هذا ، ولكي يتمكّن من دحض وجهة نظر ماركس القائلة : إن الإصلاح البروتستانتيّ بحدّ ذاته ليس إلاّ نتاجاً لظهور العلاقات الرأسماليّة وتطوّرها ، قام فيبر بإجراء عدّة أبحاث ضمّنها في مؤلّفه الضخم المخصص للأخلاق الاقتصادية في الأديان العالميّة

• « Wirtschaftsethik der Weltreligionen »

ولقد أجرى أبحاثه هذه على مجتمعات وحضارات مختلفة كالهند والصين وغيرها من البلدان التي كانت الظروف العامّة فيها ملائمة لظهور الرأسماليّة الحديثة ، ومع ذلك لم تشهد التنظيم العقلانيّ الرأسماليّ كالذي شهدته أوروبا في عصر الإصلاح • وحول ذلك يقول :

« ••• غير أن الرأسمالية لم تشهد إلا في الغرب انتشارها الكبير وأنماطها وأشكالها وميولها التي لم تبرز في أي مكان آخر • في العالم كله كان هناك تجار : بالجملة أو بالمفرق ، وتجار محليون أو ذوو مجالات عمل واسعة • كما عرفت كل أنواع القروض وأكبّت مصارف على شتى أنواع العمليات التي هي شبيهة على الأقل بعمليات قرننا السادس عشر • وانتشرت القروض البحرية ، والطلبيات والتجمعات وشركات التوصية انتشاراً واسعاً ؛ حتى أنها ارتدت أحياناً شكلاً ثابتاً • وحيث كانت توجد أرصدة توظيف للمؤسسات الرسمية ، وجد الدائنون في بابل ، في اليونان وفي الهند والصين وروما • وقد موّلوا الحروب وأعمال القرصنة ، وأسواق التموين والعمليات العقارية ••• كما لعبوا في سياسة ما وراء البحار دور المقاولين المستعمرين، المتاجرين بالنخاسة المستخدمين للعمل القسري • واستأجروا المزارع حقولاً وأيدي عاملة مع حصولهم على أفضلية لتغطية الضرائب • وموّلوا رؤوساء الأحزاب في مناسبات الانتخابات والجيوش المرتزقة أثناء الحروب الأهلية ، وعملوا ، في نهاية الأمر ، مضاربين ، منتهزين كل الفرص لتحقيق ربح مالي • إن هذا التنوع في صفوف المقاولين ، المغامرين الرأسماليين ، هو تنوع موجود في كل مكان • وقد كانت نشاطاتهم ، باستثناء

التجارة والعمليات المصرفية والتسليفية ، ترتدي صفة لاعقلانية ونظرية ، أو أنهم كانوا متجهين نحو الكسب عن طريق العنف ، وعن طريق اقتطاع حصة من المغانم قبل كل شيء : إما عبر الحرب مباشرة ، وإما بطريقة غير مباشرة ... عن طريق استغلال الأشخاص ... غير أن الغرب ، في الأزمنة الحديثة ، شهد وحدد شكلاً آخر من الرأسمالية ، هو التنظيم العقلاني الرأسمالي للعمل الحر ... ، وهو مالا نجده في أماكن أخرى إلا على شكل بدايات مشوشة ... » (فيبر ، د.ت.ن ، ٨ـ٩) .

الظروف العامة إذاً كانت ملائمة تماماً لظهور الرأسماليّة في تلك المجتمعات ؛ إلاّ أنّ المعتقدات والأفكار الدينية التي سادت في تلك المجتمعات كانت عاجزة عن توجيه السلوك الأخلاقيّ توجيهاً اقتصادياً عقلانياً يساهم ـ كما يدّعي فيبر ـ في خلق تنظيم عقلانيّ رأسمالي للعمل الحرّ مثلما ساهمت الأخلاق البروتستانتيّة في أوروبا الغربيّة .

من ذلك استنتج فيبر أنّ الظروف الاقتصادية التي تحدث عنها ماركس لم تساهم في خلق الرأسمالية ، وأنّ ظهور الرأسمالية الحديثة مرتبط بشرط ضروريّ ولكنه غير كافٍ ، مرتبط بالعالم الداخليّ للإنسان ، مرتبط بالأخلاق الخاصة بالبروتستانتية .

رغم ما أثارته استنتاجات فيبر من جدال حول مدى صدقها ؛ فإنها تبقى إرثاً علمياً على غاية من الأهمية يستحقّ المزيد من النقاش والتفكير خاصّة على الصعيد المنهجي .

ويبقى السؤال : إلى أيّ حدّ أصاب ماكس فيبر في اعتماده على مثل هذه المنهجية للوصول إلى فهم سببيّ ملائم لظهور الرأسمالية ؟ وهل غياب البروتستانتية من النظام الأخلاقيّ للبلدان المسماة اليوم « النامية » يشكّل السبب

الجوهريّ لعدم نشوء الرأسمالية ؟ ثم لماذا تطوّرت اليابان مثلاً تطوّراً رأسماليّاً هائلاً حتى في غياب الأخلاق البروتستانتية عن اليابانيين ؟

إنّ الفهم السببيّ الملائم للتتـابع التاريخيّ من المنظور المنهجيّ الفيبري يبدو عاجزاً ــ كما نرى ــ عن فهم جوهر العلاقة بين الأخلاق البروتستانتيّة والروح الرأسماليّة • فالأخلاق البروتستانتيّة بحدّ ذاتها لم تكن لتظهر في مرحلة تاريخيّة سابقة على المرحلة التي وجدت فيها ، وذلك لأنّ الظروف الموضوعيّة السابقة على تلك المرحلة لم تكن قادرة على خلق أتبـاع لهم مصلحة في اعتنـاق البروتستانتيّة والنضال من أجلها • فعندما نضجت الظروف الموضوعيّة ، أي عندمـا تطوّرت قوى الإنتاج الرأسماليّة إلى حدّ تناقضت مع علاقات الإنتـاج الاقطاعيّة ، كان لابدّ من إصلاح دينيّ يتناسب مع هذا التطوّر ، فكانت البروتستانتيّة نتيجـة وليس سبباً •

هذه النتيجة لم تبق كذلك ، بل تحوّلت فيما بعد إلى لعب دور سببيّ فاعل • فالقول : « إنّ الإصلاح البروتستانتي كان ويجب أن يبقى سبباً » فيه إهمال للبعد التاريخيّ الذي لايجوز إنكاره في التفكير المنهجيّ ، فلا ظاهرة اجتماعيّة دون منشأ وعمق تاريخيين •

إلى جانب حديثه عن الفهم السببيّ الملائم يشير فيبر إلى أنّ ما يميّز السببيّة في العلوم الاجتماعية عن السببيّة في العلوم الطبيعيّة هو أنها من النوع الاحتماليّ ؛ وذلك بسـبب تغير الظواهر الاجتماعية التي تشـكل موضوع السوسيولوجيـا وتبدّلها • وهذا الأمر يدعونا ــ في رأي فيبر ــ إلى استخدام أداة منهجيّة على غـرار النموذج المثـاليّ ، وهي التجربـة العقليّة gedanhliches Experiment أو مايدعى اليوم بشبه التجربة Quasi - Experiment التي نستطيع من خلالهـا رز دلالة الأسباب المختلفة لحادث ما ، بل تخيّل مجرى الحدث، من أجل تحديد

عناصره الأكثر أهمية من غيرها • وهنـا يطرح فيبر السؤال التالي : ولكن كيف نستطيع تحديد أهميّة سبب من الأسباب في أبحاثنا السوسيولوجية ؟

في معرض إجابته عن هذا السؤال يذكر فيبر بعض الأمثلة التي أتى بهـا المؤرّخ الألمانيّ ادوارد مييـر Edward Meyer الذي يقول : إنّ الانتصار في معركة « مرتون » كان له أهميّة بالغـة في الثقافة اليونانيّة ، وإنّ حرب عـام ١٨٥٦ في مواجهة النمسا اشتعلت نتيجة قرار بسمارك ، أمـا طلقات النار التي أشعلت ثورة برلين في ليلة آذار ١٨٤٨ فلم تكن هي الحاسمة ( انظر : Weber, 1922, 215-290 ) .

فعدّ بعض الأسباب أهمّ من غيرها ، كما فعل مييـر ، يحتاج من وجهة نظر فيبر إلى عملية منطقيّة يمكن حصرها بالسؤال التالي : « ضمنياً ما إذا كان يمكن أن يحدث ، في حالة انتصار الفرس ، أو إذا لم يتّخذ بسمارك هذا القرار ، أو إذا لم تطلق طلقات النار ؟ » ( فروند ، ١٩٧٦ ، ٦٩ ) •

والمقصود هنا هو أن نقوم عقلياً بعزل السبب ( قرار بسمارك مثلاً كسبب لحرب عام ١٨٥٦ ) ووضعه خارج العمليّة التاريخيّة لمعرفة ما إذا كان مجرى الأحداث سيبقى هو نفسه ، أو أنّه سيتغيرّ بعزلنا للسبب المذكور •

أخيراً ، ولكي تقيس طرائق البحث التي طوّرها فيبر مايجب أن تقيسـه في الواقع الاجتمـاعيّ ، بل لكي يؤتي المنهج الذي دعـا إليه فيبر ، أي منهج الفهم الذاتيّ ، ثماره لابدّ للباحث السوسيولوجيّ من أن يكون نزيهاً ، أي أن يكون حيادياً •

فحياد القيم من وجهة نظر فيبر هي التي تضمن موضوعيّة البحث وعلميّته ، وأنّ فرض وجهة نظر الباحث الشخصية على العمل العلميّ يمكن أن تضرّ بالبحث وتفقده قيمته العلميّة ( انظر : Weber, 1922, 146-214 ) .

وقد اختلف فيبر كثيراً مع غيره من المختصين في علم المناهج في زمنه حول هذه المسألة ليس فقط في مجال البحث العلميّ ، بل أيضاً في مجال الحياة العامّة . فالعالم من وجهة نظره لايجوز له أن يستغل سلطته العلميّة للتدخّل في مجال القرارات السياسيّة والاقتصاديّة ، كما لا يجوز للأستاذ الجامعيّ أن يحرّض طلابه على التشيّع لرأيه . فعلى الأستاذ الجامعيّ أن يؤدّي مهمّته بتدريسه المادة الاختصاصيّة دون أن يقوم بدور مصلح اجتماعيّ كما لو أنّه في ساحة عامّة وليس في قاعة المحاضرات .

ومهمّة عالم الاجتماع تكمن في تحليل بنى المجتمع ، وليس في الإصلاح الاجتماعيّ ، أو في القول : إنّ هذا النظام الاجتماعيّ أفضل من ذاك ؛ مثلما هي مهمّة الطبيب أن يشخّص المرض ، ويصف الدواء للمريض وليس مناقشة المريض في قيمة الحياة .

وفي الختام يمكننا أن نقول :

إنّ منهج الفهم الذاتي الذي دعا إليه ماكس فيبر في إطار السوسيولوجيا يقوم على وصف الظواهر كما تبدو في الوعي ، ويستبعد بذلك الفهم السببي المادي للتاريخ . فمركز الاهتمام في هذا المنهج هو فهم دوافع الفرد وغاياته وتفسيرها . إنّ اقتصار هذا المنهج على فهم الغاية والمعنى من السلوك الإنساني، **أي على الجانب الذاتي من الظاهرة** ، لا يساعدنا ــ كما نرى ــ على المعرفة العلمية الدقيقة بموضوع السوسيولوجيا الذي يرتبط فيه الجانب الذاتي ( السلوك الإنساني ) بالجانب الموضوعي ( العلاقات الاجتماعية ) ارتباطاً وثيقاً . وإنّ آراء الأفراد والبواعث الفكرية ، رغم أهميتها المنهجية ، ليست هي التي تحدّد الواقع الموضوعي ، بل قبل كلّ شيء الواقع الموضوعي هو الذي يحدّد الآراء والأفكار والبواعث التي لا تبقى سلبيّة ، بل تعود لتلعب دوراً هاماً في تغيير الواقع الموضوعيّ وتحديده .

إنّ الفرد ، بلا شكّ منطلق دراستنا في السوسيولوجيا ، غير أنّ دراسة الفرد بعلاقته بالآخرين على أسس ذاتيـة ــ مثلما يفعل فيبر ــ فقط دون التوغّل في الواقع الموضوعي الذي يميّز علاقـة الفرد بالآخرين ويطبعها بطابعـه الخاص تجعلنا بعيدين عـن فهم جوهر الظاهرة التي ندرسها • بناءً على ذلك فالرأسمالية مثلاً ليست وليدة الأخلاق البروتستانتية ــ كما يدّعي فيبر ــ وإنّما هي وليـدة الظروف الموضوعية قبل كلّ شيء •

رغم هـذا الموقف النقديّ الذي اتخذناه من ماكس فيبر ، إلاّ أنّ هـذا الأخير يبقى واحداً من ألمع السوسيولوجيين الذين جادت بهم البشرية ، وتجاوزت أفكارهم النظرية والمنهجية حدود اللغة الألمـانية وأرضها إلى العـالم وقاراته ، وذلك لما في هذه الأفكار من أصالة وجدّةٍ أثّرت في الكثير من المفكرين والاتجاهات التي عاصرت فيبر ، والتي أتت بعده • فقد كان فيبر من أبرز الذين ساهموا في تمهيد الطريق أمام نشـوء الاتجـاه الفنومنولوجي Phänomenologische Richtung مثلاً • فها هو ذا ألفرد شوتز Alfred Schutz ( ١٨٩٩ ــ ١٩٥٩ ) ، على سبيل المثال ، واحد من المفكرين الذين تأثّروا بعلم الاجتماع الفيبري ، وحاولوا إقامة السوسيولوجيا على أساس اعتبارات فنومنولوجية •

والسوسيولوجيا من منظور شوتز هي ذلك العلم الذي يسـعى إلى فهم المعنى الذي يسبغه الفاعل على فعله • والمنهج الملائم لتحقيق ذلك هو منهج الفهم الذاتيّ ، أي فهم دوافع الفرد وغاياته وتفسيرها •

والفعل من وجهة نظر شوتز هو منطلق السوسيولوجيا ، وهو مرتبط بالواقع الاجتمـاعي ، ويحركه نوعـان من الدوافع : دوافع الغـاية ، ودوافع السبب • وباستخدامنا لمنهج الفهم الذاتيّ نستطيع ــ كما يرى شوتز ــ فهم دوافع الغايـة وتفسيرها في ضوء أهداف الفاعل وغاياته ، وفهم دوافع السبب وتفسيرها في ضوء

خلفية الفاعل وميوله. بمعنى آخر: لكي نفهم الظاهرة الاجتماعية لابدّ من أن نردّها إلى النشاط والفعل الإنسانيين . والنشاط الإنساني لا نستطيع أن نفهمه إذا لم نقم النشاط والفعل الإنسانيين . والنشاط الإنساني لا نستطيع أن نفهمه إذا لم نقم بتبيان دوافعه الغائية ودوافعه السببية ، ويتم ذلك من خلال تخيلنا لذواتنا أننا نقوم بأفعال شبيهة بأفعال الآخرين مدفوعين بالدوافع السببية والغائية نفسها لدوافع الآخرين . ويساعدنا على ذلك خبرتنا المباشرة وغير المباشرة التي تشكّل مجموع معرفتنا والإطار الذي نفسّر العالم من خلاله . وقد عدّ شوتز أنّ «معرفتي بالآخرين معرفة مباشرة تفوق معرفتي بنفسي على الرغم من أننا تعوّدنا الاعتقاد بأنّ العكس هو الصحيح . واستناداً إلى واقع الاتصال يوجه شوتز الانتباه إلى أنني عندما أكون مستمعاً للآخرين فإني أكون مندمجاً في الوجود الحيّ لفكر الآخر . ولا يستطيع الآخر أن يرى حركات وجهه أو أن يدرك فكره الذي عبّر عنه ... بينما أستطيع أنا في اللحظة التي عبّر فيها الآخر عن فكره أن أتوصل إلى معرفته بشكل مباشر وبطريقة مختلفة أكثر مما يعرف هو ذاته . كما أنّ العكس أيضاً صحيح . فإذا كنت أنا المتحدّث أو الممثل فإن الآخر يكون المستمع أو الجمهور أو المراقب ، وفي لحظة الأداء يعرفني هذا الآخر بطريقة مختلفة وبشكل مباشر أكثر ممّا أعرف نفسي في هذه اللحظة بالذات . إنّ الإنسان يعيش في مجتمع ويستدعي هذا دائماً الآداء والتعبير والاتصال ؛ لذا فإني أجد نفسي في الحياةاليومية متّصلاً اتصالاً مستمراً وضرورياً بالآخرين،وفيحالة معرفة بالآخرين وهم بي» (أنور ، ١٩٨٨ ، ٢٥٩) .

إنّ خصوصية موضوع السوسيولوجيا ومنهج الفهم الذاتي المستخدم فيها يستدعي ــ كما يؤكد فيبر ومن تأثّر به من أتباع الاتجاه الفنومنولوجي ــ رفض مبدأ الوحدة المنهجية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية. فخلافاً للظاهرة الطبيعية لا نستطيع فهم الظاهرة الاجتماعية إذا لم نُعدها الى دوافع الأفراد

وغاياتهم • ويقترب هذا الموقف ، بل موقف أتباع منهج الفهم الذاتي بشكل عام، من موقف « الفردية المنهجية » الذي دعا إليه عـدد من المفكرين المعروفين مـن أمثال جورج هوماتز G. Homans .

ويقوم مبدأ الفردية المنهجية على أساس عدّ الأفراد العناصر النهائية التـي يتشكّل منها الواقع الاجتماعي • فكلّ مؤسسة أو ظاهرة أو موقف اجتماعي ليس إلاّ نتيجة لتركيب معيَّن لهؤلاء الأفراد • وبناءً على ذلك فإنه من أجـل تفسـير الظواهر الاجتماعية وفهمها لا بدّ لنا ، كما يقـول هومانز ، من الاعتماد على مبدأ « الفردية المنهجية » وليس على مبدأ « الاجتماعية المنهجية » • وإنّ الاعتماد على مبدأ الفردية المنهجية يتطلب ، بل يعني الاعتماد على القضايا النفسية ، وليس القضايا الاجتماعية ، والسبب في ذلك هو أنّ مثل هـذه القضايا الاجتماعية العامة لـم تكتشف بعـد •

إنّ الاعتماد على القضايا النفسية في تعليل الظواهر الاجتماعية، أي العودة إلى بواعث الأفراد الفكريّة وانفعالاتهم النفسية ، خلق جوّاً من المعارضة ، أي معارضة موقف هومانز الداعي إلى الاعتمـاد على مبدأ الفردية المنهجية في تعليل الظواهر الاجتماعية ؛ غير أنّ هومانز يتهم معارضيه قائلاً :

« والضعف الحالي ــ الزماني والمكاني ــ لأولئك الذين يعارضون المـوقف الذي تتخذه هنا أنهم لا يقدمون أي أنواع بديلة من التعليل بينما هم يجادلـون على العموم بأن علم النفس لن يكون قادراً على تعليل الظواهر الاجتماعية لينظروا الى مشاكل التعليل بجدية ... » ( هومانز ، ١٩٨٨ ، ٢٩ )•

وبرأي هومانز أنّ معالجة الكتلة الصلبة في إطار الميكانيك ممكن دون الاهتمام بسلوك ذرة من ذراتها ؛ أمّا تحليل سبب هزيمة جيش من الجيوش في إطار عـلم الاجتماع فإنّه غير ممكن دون العودة الى الأفراد الذين يشكلون هذه المؤسسة

إذ يقول : « ففي الميكانيك نستطيع أن نعالج الكتلة الصلبة كوحـدة متمركزة في نقطة واحدة دون الالتفات الى سلوك ذرة بمفردها ... وإنّنا إذا أردنا أن نعلّل لماذا تتصرّف المؤسسة بشكل معيّن ، أو لماذا تتصرّف بشكل يختلف عن المؤسسات الأخرى لا نستطيع أن نهمـل الأفراد كما أنّنا لا نستطيع أن نحلّل لماذا هزمت مؤسسة كالجيش دون إبادة تامّة ، ولكنّ الجيوش تهزم بهـذه الصورة حيث يبدأ الأفراد بالهرب وهزيمة مجموعة هو انحلالهـا إلى عناصرهـا الفردية وحتى العمداء الذين هم أفراد أيضاً يفقدون الرغبة في متابعة الحـرب» ( هومانـز ، ١٩٨٨ ، ٣٥ ) .

إذاً الفرد وأفعاله هو موضوع بحث السوسيولوجيا من وجهة نظر هومانز وشوتز وغيرهما . والمنهج الذي يجب استخدامه هو منهج فهم دوافع الأفـراد وغاياتهم وتفسيرها ، ويبقى السؤال : ترى هل نستطيع حقّاً فهم الظاهرة الاجتماعية من خلال فهم الجانب الذاتي منها ؟ وهل نستطيع فهم السلوك دون فهـم العلاقات الاجتماعية التي ينشأ فيها هذا السلوك ؟

* * *

## 3.3 — اميل دوركايم Emile Durkheim (١٨٥٨ ـ ١٩١٧) والمنهج الوظيفي

يعدّ دوركايم دعيمة من دعائم الحركة العلمية بشكل عام ، ورائداً من روّاد السوسيولوجيا بشكل خاصّ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، بعد أن سبقه الى ذلك عدد من علماء الاجتماع، وبخاصة عالم الاجتماع الفرنسي المعروف أوغست كونت •

ولد دوركايم عام ١٨٥٨ في مدينة ابينال Epinal الواقعة بالقرب من مقاطعة ستراسبورغ ، ودرس فيها إلى أن أنهى المرحلة الثانوية ، ثم التحق بمدرسة المعلمين العليا بباريس عام ١٨٧٩ ، وتخرّج فيها عام ١٨٨٢ ، وعمل بعدها في التدريس بالمدارس الثانوية حتى عام ١٨٨٧ ، ثم سافر إلى ألمانيا لدراسة السوسيولوجيا • وفي عام ١٨٩٣ نال درجة الدكتوراه من جامعة السوربون بعد أن تقدّم الى هذه الجامعة برسالة علمية عن مسألة تقسيم العمل الاجتماعي ، فكانت أوّل عمل علمي في المسائل الاجتماعية •

وسعياً منه لتطوير منهج في البحث يتوافق مع طبيعة الظواهر الاجتماعية ألّف دوركايم كتابه المعروف « قواعد المنهج في علم الاجتماع » عام ١٨٩٥ الذي ذاع صيته بين أوساط علماء الاجتماع الفرنسيين والأوربيين الآخرين ؛ ممّا مهّد له الطريق في أن يكون واحداً من أهمّ أقطاب المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع التي لعبت دوراً كبيراً في توجيه البحوث السوسيولوجية ، وأن يصبح أستاذاً لعلم الاجتماع التربوي في جامعة السوربون بدءاً من عام ١٩٠٢ حتى وفاته عام ١٩١٧ •

آمن دوركايم بالتغير الاجتماعي ، لكنّه رفض تفسير هذا التغير على أساس الصراع الاجتماعي • فسبب التغير الاجتماعي ـ في رأيه ـ هو التقسيم الاجتماعي

للعمل • لذلك فقد أكّد ضرورة التضامن الاجتماعي وليس الصراع الاجتماعي• وبناءً على ذلك فقد رأى أن الأبحاث السوسيولوجية يجب أن تساهم في علاج المشكلات الاجتماعية بما يحفظ التوازن والتضامن العضوي للمجتمع الفرنسي القائم الذي كان يعاني من أزمة حادّة على الصعيد الأخلاقي ، ومن حالة من الانقسام والفوضى • ففي مقدمة الطبعة الأولى لكتابه « قواعد المنهج في علم الاجتماع » يؤكّد دوركايم أنّ منهجيته في البحث محافظة وليست ثورية ، وذلك لكونها تنظر إلى الظاهرة الاجتماعية على أنّها شيء لا يمكن تغييره من قبل الأفراد ، إذ يقول : « ••• وحينئذ فليست طريقتنا ثورية بحال ما ، بل إنها على العكس من ذلك طريقة محافظة في جوهرها ، لأنها تنظر إلى الظواهر الاجتماعية على أنها « أشياء » لا نستطيع تغييرها حسب ما نريد ، على الرغم مما قد تكون عليه هذه الظواهر من المرونة وقابلية التشكل بصور مختلفة » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ١٦ — ١٧ ) •

تأثّر دوركايم بالاتجاه التطوري evolutionistische Richtung فاستقى منه قواعد تفسير تطوّر المجتمعات وتحوّلها من مجتمعات بسيطة إلى أخرى معقّدة ؛ وتأثّر بالاتجاه الوظيفيّ funktionalistische Richtung ، فاستقى منه أسس تحليل الظواهر الاجتماعية المترابطة في نسق وظيفي ، وأُعجب بالعلوم الطبيعية وإنجازاتها الهائلة ، فاستقى منها منهجية تحليل الظواهر الاجتماعية • إضافة إلى ذلك فقد تأثّر دوركايم بالآراء والأفكار الوضعية ، وبخاصة تلك التي أتى بها أوغست كونت ، إلاّ أنّه لم يَنْحُ نحوها في فهمه الظاهرة الاجتماعية ، إذ رفض فهم الظاهرة الاجتماعية وتفسيرها على أسس بيولوجية أو بسيكولوجية ، داعياً إلى استقلال السوسيولوجيا عن العلوم الأخرى ، وبخاصة عن علم النفس ، وذلك لأنّ الظواهر الاجتماعية تشكّل موضوع السوسيولوجيا وليس علم النفس •

بناءً على ذلك فقد حدّد دوركايم موضوع السوسيولوجيا بأنّه الظواهر الاجتماعية التي تفسّر بظواهر اجتماعية من طينتها ، ومثل هذه الظواهر كلّ ضرب من السلوك يمكن أن يمارس نوعاً من القهر الخارجي على الأفراد ، وله صفةالعموم في المجتمع • فماذا يقصد دوركايم بالظاهرة الاجتماعية ؟

في الفصل الأوّل من كتابه « قواعد المنهج في علم الاجتماع » يتساءل دوركايم عن حقيقة الظاهرة الاجتماعية قبل الشروع بالحديث عن كيفية دراستها منهجياً ، فينتقد هناك استخدام الناس لكلمة « اجتماعي » ، لأنهم يطلقون اسم « الظاهرة الاجتماعية » على كلّ حادثة إنسانية ، بل على الظواهر الموجودة في المجتمع جميعها ، تلك التي تنطوي على شيء من المنفعة الاجتماعية • وإنّ مثل هذا الاستخدام يؤدّي — في رأيه — إلى خلط عجيب في المفاهيم ، وينسف الحدود الفاصلة بين العلوم ، فلا يبقى للسوسيولوجيا موضوع خاصّ بها • وتحاشياً لذلك يحدّد الظاهرة الاجتماعية على النحو التالي : للظاهرة الاجتماعية وجود خارجي بالنسبة للفرد ، أي أنّها تَردُ إلى الفرد من الخارج وليس من الداخل كما في الظاهرة النفسيّة • وهذا يعني أنها سابقة في الوجود على وجود الفرد الذي يأتي إلى هذا العالم كمولود جديد يكتسب عن طريق التنشئة الاجتماعية عادات المجتمع الذي ولد فيه وتقاليده ، ويطبّقها في حياته إلى أن يموت • وموت الفرد كفرد لا يعني أنّ عادات المجتمع وتقاليده تموت معه ، بل تتأخّر في الوجود عن وجوده ، وتستمرّ باستمرار المجتمع ولا تزول بزوال الفرد • وبما أنّ الفرد كفرد لم يصنع الظاهرة الاجتماعية ، فإنّه لا يستطيع أن يفعل حيالها أيّ شيء ، وذلك لأنّها ذات قوة آمرة قاهرة ، تقيّد سلوكه وعلاقاته • والأفراد لا حول لهم ولا قوة في تبديل الحقائق والظواهر الاجتماعية أو تغييرها كالدين واللغة والعادات والتقاليد • فالفرد منذ ولادته ، يجد نفسه محاطاً بأحكام وقوانين اجتماعية قسرية شبيهة بقوانين الطبيعة مثل قانون الجاذبية ، لا يستطيع تغييرها أو

التقليل من شأنها أو انتقادها والتهجم عليها أو التهرب منها • والشيء الوحيد الذي يستطيع الفرد القيام به هو إطاعة هذه القوانين والاستسلام لها • ويورد دوركايم حول ذلك أمثلة متعدّدة ، إذ يقول :

« ••• فإنّي لست مجبراً على استخدام اللغة الفرنسية كأداة للتخاطب مع أبناء وطني ، ولست مضطراً إلى استخدام النقود الرسمية ، ولكني لا أستطيع إلا أن أتكلم هذه اللغة ، وإلا أن أستخدم هذه النقود • ولو حاولت التخلص من هذه الضرورة لباءت محاولتي بالفشل المشين • وإذا كنت من أرباب الصناعة فليس ثمة ما يمنعني من استخدام الأساليب وطرائق الصناعة التي كان يستخدمها الناس في القرن الماضي ، ولكني لو فعلت ذلك للحق بي الدمار مافي ذلك من شك »

( دوركايم ؛ ١٩٧٤ ، ٥٢ ــ ٥٣ ) •

إلى جانب ماتمارسه الظاهرة الاجتماعية من قهر خارجيّ على الأفراد ، فإنّها تتصف بعموميتها في المجتمع • وخاصّة العموم هذه لا تعني بأيّ حال من الأحوال ما يمكن أن يطلق عليه « تجسّداتها الفردية » ، أي الصور التي تتشكّل بها في الحالات الفردية، بل بوجودها المستقل عن هذه التجسّدات • فصفة العموم للظاهرة يعبّر عنها بالشعور الجمعيّ والسلوك الجمعيّ أو « العقل الجمعي » الذي يباشر نوعاً من القهر على الأفراد ؛ وليس بالصور التي تتشكل بها الظاهرة في شعور كلّ فرد من أفراد المجتمع •

وهكذا يصل دوركايم إلى تعريف الظاهرة الاجتماعية على الشكل التالي :

« إنّ الظاهرة الاجتماعية هي كل ضرب من السلوك ، ثابتاً كان أم غير ثابت ، يمكن أن يباشر نوعاً من القهر الخارجي على الأفراد ، أو هي كل سلوك يعم في المجتمع بأسره ؛ وكان ذا وجود

خاص مستقل عن الصور التي تتشكل بها في الحالات الفردية »
( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ٦٨ــ٦٩ )•

إنّ هذا الفهم للظاهرة الاجتماعية يعني ضرورة النظر إليها على أنّها الظاهرة التي ينتجها المجتمع والكامنة أصلاً فيه وليس في أجزائه ، أي أعضائه ؛ وبذلك فلا وجود للظاهرة الاجتماعية في الوعي الفردي لهؤلاء الأعضاء •

مع أنّ الظاهرة الاجتماعية والظاهرة النفسية تتحركان في وسط واحد ، إلا أنّهما لا ترتبطان بالشروط نفسها • ففكر الجماعة ليس هو نفسه فكر الأفراد، والقوانين التي يخضع لها فكر الجماعة ليست هي نفسها التي يخضع لها فكر الأفراد • وبناءً على ذلك فلا يمكن أن تفسّر الظواهر الاجتماعية بعوامل نفسية، وإنّما بعوامل اجتماعية خالصة •

وهذا لا يعني أنّ الإنسان لا يمتلك حسّاً وفكراً ووعياً ، ولا يعني التقليل من قيمة علم النفس ، وإنّما يعني الابتعاد عن اشتقاق الظواهر الاجتماعية من الظواهر النفسية ، والتأكيد على أنّ الظاهرة الاجتماعية لا يمكن أن تفهم أو تفسّر إلاّ من خلال الظواهر الاجتماعية التي من طينتها • وهذا ما يؤكده دوركايم عندما يقول :

« فإني حين أؤدي واجبي كأخ أو زوج أو مواطن ، وحين أنجز العهود التي أبرمتها أقوم بأداء واجبات حددها العرف والقانون • وعلى الرغم من أن هذه الواجبات لا تتعارض مع عواطفي الشخصية ، وعلى الرغم من أنني أشعر بحقيقتها شعوراً داخلياً ، فإن هذه الحقيقة تظل خارجة عن شعوري بها ، وذلك لأنني لست أنا الذي ألزمت نفسي بها ولكني تلقيتها عن طريق التربية » (دوركايم ، ١٩٧٤ ، ٥٠ــ٥١ )•

فالباحث الذي يقوم بتفسير تلك الواجبات على أساس الحالة النفسيّة يخلط **مـابين علم النفس والسوسيولوجيا** ، ويكون تفسيره فـاسداً ( انظر : دوركايم ١٩٧٤ ، ٢١٥ ) .

إنّ كلّ هذا يعني أن تكون السوسيولوجيا علماً قائماً بذاته له هويته الخاصّة به تميّزة عن سائر العلوم ، وبخاصة علم النفس .

أما بالنسبة لوظيفة السوسيولوجيا فهي تحديد التوافق بين الظاهرة المدروسة والحاجات العامّة للكائن الاجتماعيّ ، أي الانسجام والتضامن الاجتماعيين .

بعد أن حدّد دوركايم موضوع السوسيولوجيا ووظيفتها على النحو الذي بيّناه ، نراه يفتش عن المنهج الأمثل الذي يجـب على السوسيولوجيا اتبـاعه في دراستها للظواهر الاجتماعيّة محدّداً معالمه الأساسية وقواعده في كتابـه الذي أشرنا إليه أكثر من مرّة ألا وهو : « قواعد المنهج في علم الاجتماع » .

وقد انطلق دوركايم في تحديده لقواعـد المنهج في علم الاجتماع ممـا يلي ( انظر : أنور ، ١٩٨٨ ، ١٣٦ ) :

١) هناك وحدة في الطبيعة .

٢) بناء على وحدة الطبيعة فالظواهر الاجتماعيّة ليست إلاّ جزءاً من العالم الطبيعيّ الموضوعيّ . وهذا يعني أنّ الظواهر الاجتماعيّة موجودة بشكل واقعيّ وملموس كالوجود الواقعيّ والملموس للظواهر الطبيعيّة . لذلك فإنّه من الممكن ملاحظة الظواهر الاجتماعيّة وتفسيرهـا على نحو يشـبه ملاحظة ظواهر العلوم الأخرى وتفسيرها .

٣) وبما أنّ المجتمع البشريّ جزء من الطبيعة ، فإنّ الظواهر الاجتماعيّة تخضع للقوانين مثلما تخضع الظواهر الطبيعيّة لها . وهذا يعني إمكان قيام علم عن المجتمع يبحث عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية ، مثلما تبحث

العلوم الأخرى عن قوانين الظواهر التي تدرسها ، أي إمكان دراسة الظواهر الاجتماعيّة بمنهج علميّ يشبه المنهج المستخدم في دراسة الظواهر التابعة للعلوم الأخرى .

انطلاقاً من ذلك ، وتجنّباً للوقوع في الخطأ ، فقد حدّد دوركايم قواعد المنهج في علم الاجتماع التي يجب على الباحث اتباعها في دراسته للظواهر الاجتماعية بخمس قواعد أساسية وهي :

**اولاً ـ وجوب ملاحظة الظواهر الاجتماعية ودراستها على انها اشياء :**

وهنا يؤكدّ دوركايم أنّ المرحلة التي تسبق نشوء أيّ علم تتميّز عادة بسيطرة المعاني والآراء الشائعة على العقول إلى درجة أنّها تحتل مكان الظواهر نفسها ، فيتّجه الناس نحو استحضار معاني الأشياء في الذهن بدلاً من اتجاههم نحو الأشياء نفسها لملاحظتها ووصفها ومقارنتها . فالمعاني لايمكن أن تقوم مقام الأشياء نفسها . وكلّ علم يتّجه منهجياً نحو المعاني دون الظاهرة الموجودة بالفعل لن يكون إلاّ علماً مهترئاً وفاقد الجذور ، وذلك لأنّ هذه المعاني « تشبه الأصنام ... ، أي الأشباح التي تشوّه المنظر الحقيقي للأشياء ، والتي يخيل إلينا ، على الرغم من ذلك ، أنّها هي الأشياء نفسها » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ٧٥ ) .

إنّ مثل هذه المعاني غير الممحصة احتلّت مكان الظواهر نفسها في العلوم عموماً ، وفي السوسيولوجيا خصوصاً . فها هو ذا أوغست كونت يجعل من بعض المعاني العامة موضوعاً لدراسته ، وذلك عندما ينطلق فيها من فكرة أنّ الجنس البشريّ يتطوّر تطوّراً مستمراً . فما يطلق عليه كونت « تطوّر الإنسانية » ليس إلاّ فكرة شخصية لا وجود لها في الواقع الملموس ، وهذا لايمتّ ـ في رأي دوركايم ـ للسوسيولوجيا بصلة .

إضافة إلى كونت فقد رأى سبنسر أنّ التعاون جوهر الحياة الاجتماعيّة عادّاً إياه حقيقة بدهية لاتحتاج إلى أي برهان . وانّه بذلك ـ كما يقول دوركايم ـ

يبدي وجهة نظر فلسفية محاولاً عدّها الحقيقة الاجتماعيّة نفسها ، أي أنّه جعل الفكرة منطلقاً لدراسته ، وليس الشيء أو الظاهرة التي لها وجود فعليّ في الواقع. وهذا أيضاً لايعدّ عملاً علمياً ، وبالتالي لاعلاقة للسوسيولوجيا به .

فلكي تكون السوسيولوجيا علماً صحيحاً ، لابدّ للباحث فيها من أن يتّخذ من شيئية الظواهر قاعدة منهجيّة أساسيّة ينطلق منها في بحثه ، وذلك لأنّ « الظواهر الاجتماعية «أشياء» ، ويجب أن تدرس على أنّها «أشياء» . وإذا أردنا البرهنة على صدق هذه القضية فلسنا في حاجة إلى دراسة طبيعة هذه الظواهر دراسة فلسفيّة ، أو إلى مناقشة أوجه الشبه بينها وبين الظواهر الطبيعيّة الأقلّ مرتبة منها في الوجود ، ويكفي في هذه الحال أن نعلم بأن هذه الظواهر هي المادّة الوحيدة التي يمكن اتخاذها موضوعاً لعلم الاجتماع ، فإنّ الشيء هو حقيقة ما يقع تحت ملاحظتنا ، أو هو مايقدم نفسه لها ، أو هو بالأحرى مايفرض نفسه علينا فرضاً » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ٩٠ ) .

إنّ ضرورة معالجة الظواهر الاجتماعيّة على أنّها «أشياء» يعني أنها تقدم نفسها للملاحظة الحسيّة المباشرة ، مثلما تقدم الظواهر الطبيعية نفسها للملاحظة . وهذه الخاصّة النوعية للظاهرة الاجتماعيّة تحتم على الباحث الابتعاد عن مجرد التأمّل والتخيّل ، وتجبره على الاعتماد على الملاحظة العلمية كخطوة أولى وأساسية من خطوات البحث العلمي . فالتحليل العقلي دون الملاحظة والتجربة لايساعد على إدراك حقيقة الظاهرة الاجتماعية . وإن مايكونه الناس من فكرة عن « القيمة » لاتقع تحت الملاحظة المباشرة ، وبالتالي لاتشكّل نقطة بدء بحث علمي جادّ . فنقطة البدء في البحث العلميّ هنا هي مانستطيع ملاحظته من معاملات اقتصاديّة وليس فكرة « القيمة » .

إن شيئية الظاهرة الاجتماعيّة لاتعني أنّ الظاهرة الاجتماعيّة تقدم نفسها للملاحظة فحسب ؛ وإنما تقدم نفسها من الخارج أيضاً عبر رموز خارجية محسوسة

تفرض نفسها علينا فرضاً مكوّنة موضوع المعرفة ، فالشيء يعرف من الخارج .

ومعرفة الشيء من الخارج غير ممكنة من خلال عمليات عقلية بسيطة ، بل من خلال عزله عن طريق الملاحظة والتجربة والانتقال التدريجي من خواصّه الخارجية القابلة للإدراك المباشر إلى خواصه الأقل ظهوراً والأشدّ عمقاً . ففي تساؤله عن حقيقة الشيء في الواقع يؤكّد دوركايم مابيّناه قائلاً :

« إن الشيء يقابل الفكرة ، بمعنى أن معرفتنا له تأتي من الخارج على حين أن معرفتنا بالفكرة تأتي من الداخل ، والشيء هو كل مايصلح أن يكون مادة للمعرفة ، ولكن بشرط ألا تسمح له طبيعته بأن يندمج في العقل الذي يدركه ، وهو كل مالا نستطيع أن نكون لأنفسنا عنه فكرة تنطبق عليه تمام الانطباق لمجرد قيامنا بعملية عقلية تحليلية ، وهو مالا يستطيع العقل إدراكه إلا بشرط أن يخرج من عزلته ، وأن ينتقل بالتدريج وعن طريق الملاحظة والتجربة من خواصه الأكثر ظهوراً والأقرب تناولاً إلى خواصه الأكثر خفاءً والأبعد غوراً » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ٢٣ ) .

وباختصار يمكننا توضيح مايرمي إليه دوركايم من وضعه للقاعدة الأولى من قواعد المنهج في علم الاجتماع على النحو التالي :

إنّ كون الظاهرة الاجتماعية شيئاً ذا طبيعة واقعية موجودة خارج شعور الأفراد وتقدم نفسها للملاحظة تحتم علينا أن نسلك حيالها مسلكا علمياً يتفق مع طبيعتها ، فندرسها كما هي عليه في الواقع معتمدين على الملاحظة والتجربة غير المباشرة لتعرّف خصائصها وعللها المجهولة بعيدين كلّ البعد عن التأمّل الذاتي والاستبطان .

ويضيف دوركايم إلى القاعدة الأولى ، أيّ وجوب معالجة الظواهر الاجتماعيّة

على أنها أشياء ، قواعد أخرى متممة لهـا تحدّد السلوك العمليّ للباحث عنـد دراسته للظاهرة الاجتماعية ، وهي :

١) وجوب التخلّي عن كلّ تصوّر قبلي : يؤكّد دوركايم عدم الحاجة إلى إقامة البرهان على هذه القاعدة ، وذلك لأنها تحصيل حاصل لكلّ ماسبق ذكره . فدراسه الظواهر الاجتماعيّة على أساس الأفكار المسبقة الموجودة في ذهن الباحث أو المستقاة من العامة دون أي شكّ منهجيّ فيها قد تسيء إلى موضوعيّة البحث ، وبالتالي إلى علميته . لذلك فمـا على الباحث إلاّ أن يترك كلّ ما في ذهنـه من تصوّرات وأفكار مسبقة خارج إطار بحثه ، وأن يفصل نفسه عن تصورات الحس الشائع وأفكاره الموجودة لـدى العامّة لأنّ مثل هـذه التصوّرات والأفكار لا أساس لها في الواقع ، وأن يتّجه فقـط نحو ماهو موجود بالفعل ، فهـذا هو الضمان الوحيد للموضوعية في البحث بدءاً من تحديد موضوعه وانتهاءً بالبرهنة على صدق نتائجه .

٢) وجوب البدء بتعريف الظواهر : على الرغم من أهميـة القاعدة المتممة الأولى التي توجه عالم الاجتماع إلى الاهتمـام بالوقائع دون المعاني والأفكـار ، إلاّ أنهّا لا تدلنا على الطريقة التي بموجبهـا نستطيع إدراك هذه الوقائع بشكل موضوعيّ . وهذا ما دفع دوركايم إلى وضع القاعدة المتممة الثانية القائلة بضرورة وضع تعريف أوّليّ للظاهرة التي ندرسها ، علّنا نتلمسّ من خلالـه الخصائص الأساسية والقابلة للإدراك الحسيّ المباشر دون الغوص في خصائصهـا الغامضة والأشدّ عمقاً . إنّ تحقيق موضوعية التعريف تكمن في مدى تعبيره عن الخواصّ الخارجية المشتركة لكلّ الظواهر الفعليّة التي تتمثل فيها هذه الخواصّ ، لذلك « فمن الواجب أن ينحصر موضوع البحث في طائفة خاصة من الظواهر التي سبق تعريفها ببعض الخواصّ المشتركة بينها . ومن الواجب أن ينصبّ البحث نفسه على

كلّ الظواهر التي تتوافر فيها شروط ذلك التعريف » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ١٠٣ ــ ١٠٤ ) •

فعلى سبيل المثال هناك طائفة من الأفعال ذات وجود واقعيّ تقدم نفسها للملاحظة عبر خاصة خارجية مشتركة ، وهي أن وقوعها يحدث لدى الناس أو المجتمع ردّ فعل خاص يطلق عليه اسم « العقاب » • وبناءً على ذلك نقوم بإدخال هذه الأفعال في نطاق طائفة قائمة بذاتها نطلق عليها عنواناً مشتركاً ، بشكل نطلق اسم « الجريمة » على كل فعل يؤدي إلى عقاب مرتكبه ، ونجعل من الجريمة التي عرفناها على هذا الشكل موضوعاً لعلم قائم بذاته هو « علم الجرائم » •

إذا ، لكي نفهم الجريمة ، ونلم بها لابد لنا من البدء بالعقاب كخاصة خارجية مشتركة بين طائفة من الأفعال •

إن اتباع قاعدة التعريف الأولي تهيء لنا نقطة البدء الضرورية لكل بحث علمي لكونها توجه سلوك الباحث نحو العناصر الخارجية الموجودة بالفعل ، أي نحو المعطيات الحسية التي تعرض درجة كافية من الموضوعية • وحول ذلك يقول دوركايم :

« ولما كان الإحساس الوسيلة التي ترشدنا إلى معرفة الخواص الخارجية للأشياء ، فإنه يمكننا القول ، بصفة إجمالية ، إن العلم لن يكون « موضوعياً » إلا بشرط أن يجعل الإحساس نقطة بدء لدراسته ، بدلاً من تلك المعاني العامة التي لم تنشأ طبقاً لطريقة علمية • وحينئذ يجب أن يختار العلم مباشرة العناصر الأولية اللازمة لتعاريفه المبدئية من بين المدركات الحسية • ويكفي في الواقع أن يفكر المرء في المهمة الملقاة على عاتق العلم لكي يفهم أن هذا الأخير لايستطيع أن ينهج منهجاً آخر غير ذلك الذي ذكرناه » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ١١٦ ) •

٣) وجوب ملاحظة الظواهر ودراستها بعيداً عن تجلياتها الفردية : تلافياً لعدم تغليب الطابع الشخصي على إحساس الباحث الذي يقوم بملاحظة الظواهر ، وضع دوركايم القاعدة التي تنص على ضرورة اعتماد الباحث على المدركات الحسية التي تحمل طابعاً موضوعياً كافياً من خلال استبعاد كل ماهو ذاتي فيها ملاحظاً الخواص الخارجية القريبة من الواقع متجاوزاً التجليات الفردية التي تتشكل بها. إضافة الى ذلك ، فالإحساس يمكن أن يكون موضوعياً كلما كان موضوعه على درجة كافية من الثبات ، بشكل يسمح للباحث استبعاد كل ما هو متغير فيه . والحياة الاجتماعية ــ كما يرى دوركايم ــ تتصف بالقدرة على التشكل بصورة ثابتة ؛ فالتقاليد الاجتماعية تعبر عن نفسها ببعض الصور الثابتة كالقواعد القانونية أو الخلقية والأمثال الشعبية وغيرها . ومادامت هذه الصور ثابتة فإنها تشكل موضوعاً ثابتاً ومعياراً دائماً بالنسبة للملاحظ ، إذ لا تسمح له بتغليب خواطره الشخصية وملاحظاته الذاتية . وعلى هذا الأساس درس دوركايم ــ كما يقول ــ مسألة التضامن الاجتماعي وأشكاله وتطوره .

**ثانياً ــ وهي القاعدة الخاصة بالتمييز بين الظاهرة الاجتماعيةالسليمة والظاهرة الاجتماعية المعتلة :**

في بداية شرحه لهذه القاعدة ، وقبل أن يتحدث عن المعايير الموضوعية للتفريق بين الظاهرة السليمة والظاهرة المعتلة ، يشير دوركايم إلى نظرة العامة من الناس إلى الصحة والمرض مؤكداً أنّ الصحة تعني بالنسبة للمجتمعات والأفراد كل أمر محبوب ، أمّا المرض فيعني كلّ أمر بغيض ومؤلم .

والمعيار الذي يتمّ التفريق على أساسه بين الصحة والمرض لدى العامة هو معيار التكيف مع البيئة . فالصحة تؤدّي إلى التكيّف الأمثل للجسم العضوي

مثلاً مع بيئته الطبيعية ، بينما المرض فهو كلّ حالة تؤدّي إلى عدم وجود مثل هذا التكيف .

ويشكك دوركايم بصحة هذا المعيار متسائلاً : « ولو كان المعيار سالف الذكر صحيحا لوجب علينا القول إن الحيض إحدى الظواهر المعتلة ، وذلك لأنه يزيد قابليه المرأه للإصابه بالمرض بسبب ما يثيره لديها من الاضطرابات العضويه، ولكن كيف يستطيع المرء وصف الحيض بأنه ظاهرة معتله مع أن اختفاءه جملة أو في سن مبكرة ، دليل لا شك فيه على وجود ظاهرة معتله ؟ » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ١٢٨ ) . فالحكم على ظاهرة ما بانها سليمة او معتلة دون بحث علمي جادّ يقوم على أساس موضوعي وينطلق من الوجود الواقعي للظاهرة المدروسة ليس إلاّ حكماً ناقصاً كما يرى دوركايم . فوصف المؤمن لظاهرة الإلحاد في عصرنا على أنّها معتلة ، وظاهرة التديّن على أنها سليمة ، أو وصف الملحد لظاهرة التدين في عصرنا على أنها معتلة وظاهرة الإلحاد على أنها سليمة ، مستخدمين ( أي المؤمن والملحد ) في ذلك براهين قياسية منطقية خاصة لإثبات وجهة نظرهما تشير إلى قصور المعيار الذي يستند إليه كل من المؤمن والملحد للتفريق بين الإيمان والإلحاد .

إنّ الباحث الجاد هو ذلك الذي يبدأ بحثه بملاحظة الخصائص الخارجية للظاهرة قبل أن يحدّد العلاقات بين كلّ من الحالة السليمة والحالة المعتلة مستخدماً في سبيل ذلك معايير موضوعية تساعده على التفريق بين الظاهرة السليمة والظاهرة المعتلة . وهذه المعايير هي :

١) مدى انتشار الظاهرة : إنّ الظاهرة الاجتماعية تتشكل بصور مختلفة ، وفي ظروف مختلفة دون أن يغيّر ذلك من خصائصها . وهناك نوعان من هذه الصور ؛ فهناك بعض الصور التي تنتشر لدى الغالبية العظمى من أفراد الجنس الواحد ، وهناك بعض آخر من هذه الصوريندر وجودها في زمان ومكان معينين.

وهذا يعني أنّنا أمام نوعين مختلفين من الظواهر : النوع الأول هو ما يطلق عليه الظواهر السليمة ، والنوع الثاني هو مايسمى الظواهر المعتلة • وتعدّ الظاهرة الاجتماعية « سليمة بالنسبة إلى نموذج اجتماعي معين • وفي مرحلة معينة من مراحل تطوره ، إذا تحقق وجودها في أغلب المجتمعات في المرحلة نفسها المتابلة أثناء تطورها هي الأخرى » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ١٥١ ــ ١٥٢ )• وهذا يعني أنّه إذا أردنا معرفة ما إذا كانت الظاهرة الاجتماعية سليمة أو معتلة ، فإنّنا نقوم بملاحظة الصور التي تتشكّل بها الظاهرة في أغلب المجتمعات التي تتشابه في ظروفها الطبيعية والمورفولوجية والاجتماعية ، أي المجتمعات متحدة الجنس ، وذلك في مرحلة مشتركة من مراحل تطورها • فإ ذا ثبت لنا أنها عامة الانتشار نقول عنها : إنّها ظاهرة سليمة ، وإذا كانت نادرة نقول عنها : إنها معتلة • فالأخذ بالثأر مثلاً في المجتمعات القبلية ظاهرة اجتماعية سليمة لشيوعها في مثل هذه المجتمعات • لكن الظاهرة نفسها ، أي الثأر ، معتلة في المجتمعات الصناعية لعدم عمومها وانتشارها في مثل هذا النوع من المجتمعات • وبسبب شيوع الأسرة النووية في المجتمعات الصناعية نقول عنها ، أي عن الأسرة النووية ، إنها سليمة ، ولعدم شيوعها في المجتمعات الزراعية فهي معتلة •

٢) مدى ارتباط الظاهرة في نموذج اجتماعي معين بالشروط العامة التي تخضع لها الحياة الاجتماعية في هذا النموذج : إنّ معيار « العموم » ضروري لكنّه غير كاف ، إذ لا بد من تبرير شيوع الظاهرة ، وذلك بالاعتماد على معيار متمم للمعيار الأوّل وهو : « إن عموم الظاهرة في نموذج اجتماعي معين يقوم على أساس من طبيعة الشروط العامة التي تخضع لها الحياة الاجتماعية في هذا النموذج » (دوركايم ، ١٩٧٤ ، ١٥٢ ) • فانتشار العائلة الكبيرة أو الممتدة في المجتمعات الزراعية تتطلبه طبيعة العلاقات الزراعية ، أي الشروط العامة التي تخضع لها الحياة الاجتماعية في الريف • فوضع هذه الشروط في الحسبان يبرر

عموم الظاهرة ، وبالتالي يساعدنا على التفريق مابين الظاهرة السليمة والظاهرة المعتلّة .

٣) مدى ارتباط الظاهرة بالشروط العامة لتطور الحياة الجديدة : بعد أن يقرّر الباحث من خلال الملاحظة أن ظاهرة ما سليمة بسبب شيوعها في المجتمع ، وبعد أن يبرر شيوع الظاهرة من خلال استعراض كلّ الظروف التي أدّت إلى هذا الشيوع يتحقّق الباحث من مدى ارتباط الظاهرة بالشروط العامة لتطور الحياة الجديدة ، فينظر إلى الماضي الذي شاعت فيه الظاهرة ، ويستطلع الحاضر ليرى فيما اذا كانت هذه الظروف مازالت مستمرة وباقية أو أنّها قد تغيرت . وإذا اتضح أنها ما زالت على حالها يحقّ له أن يقول عن الظاهرة : إنّها سليمة ، وإلاّ فهي معتلة رغم انتشارها .

**ثالثاً ـ وهي القاعدة الخاصة بتحديد النماذج الاجتماعية :**

يحاول دوركايم قبل حديثه عن كيفية تحديد النماذج الاجتماعية تحديد ما يقصده بمصطلح « النموذج الاجتماعي » اعتماداً على فكرتي الوحدة والاختلاف . فالصفات النوعية موجودة في جميع أجزاء النموذج ؛ غير أنّ النماذج تختلف من واحد إلى آخر . وعلى هذا الأساس قام دوركايم بانتقاد أوغست كونت الذي لم يعترف بوجود النماذج الاجتماعية ، ويرى أنّه من الممكن فهم تقدّم المجتمعات على أنّه تقدّم شعب وحيد تنسب إليه ـ نظرياً ـ كلّ التغيرات المتلاحقة لدى الشعوب الأخرى .

إنّ هذا الفهم ـ كما يرى دوركايم ـ ليس إلاّ فهماً ساذجاً ومثالياً ، وذلك لأنّ ماهو موجود ليس شعباً وحيداً ، بل نماذج اجتماعية مختلفة نوعياً يصعب ضمها إلى بعضها أو التقريب بينها إلى درجة تصبح معها نقطة متشابهة تسير في خط هندسيّ مستقيم .

والآن : كيف يمكننا تحديد هذه النماذج الاجتماعية المختلفة نوعياً ؟

يجيب دوركايم عن ذلك قائلاً : « يجب علينا أن نبدأ بتصنيف المجتمعات بناءً على ما يبدو من درجة تركيبها ، وذلك بأن نتخذ أبسط المجتمعات تركيباً أو المجتمع المكون من جزء واحد أساسا لهذا التصنيف . ويجب علينا أن نفرق بين مختلف الانواع التي يحتوي عليها كلّ نموذج من هذه النماذج ، وذلك بناءً على وجود اندماج تام بين الطوائف الأولية التي يتركب منها كلّ نموذج منها ، أو عدم وجود هذا الاندماج التام » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ١٨٦ ). إذا ، تحديد النماذج الاجتماعيه يقوم على أبسط العناصر ، وليس على أساس تعقد المركب ، بشكل تتمّ فيه عمليه اشتقاق الأعقد من الأبسط . ومصطلح « بسيط » هنا يعني عدم وجود اجزاء ، والمجتمع البسيط هو المجتمع الذي لا يحتوي على مجتمعات أخرى أبسط منه تركيباً .

وعلى هذا الأساس فقد حدّد دوركايم ستة نماذج اجتماعية ، وهي :

١) الزمرة : وهي ذلك المجتمع البسيط الذي يتألّف من طائفة اجتماعية واحدة ، ولا يحتوي على أيّ أثر من مجتمع سابق ، أي أنّ الزمرة لا تحتوي على طائفةاجتماعية أقل تركيباً منها . وهي مجموعة من الأفراد الذين لا يشكلون داخلها طوائف خاصة ، وإنّما يوجدون إلى جانب بعضهم كوجود ذرة إلى جانب ذرة أخرى .

إذاً ، الزمرة هي « بروتوبلازما » المجتمع ، وهي أبسط طائفة اجتماعية من حيث التركيب ، إذ يستحيل أن توجد طائفة اجتماعية أبسط منها تركيباً ، وبالتالي فهي أساس كل تصنيف للنماذج الاجتماعية ، وهي الأصل الذي خرجت منه كل الأنواع الاجتماعية الأخرى .

٢) العشيرة : وهي طائفة اجتماعية نشأت من تكرار الزمرة ، وهي أكبر من الزمرة .

٣) القبيلة ( أو المجتمعات البسيطة متعددة الأجزاء ) : وهي تكرار للعشائر المنفصلة عن بعضها التي تشكل نموذجاً اجتماعياً جديداً ، ومن أمثلتها القبائل الاسترالية وقبائل الأوركوا والقبيلة البربرية في شمال أفريقيا •

٤) الاتحاد القبلي : وهو تكرار لقبائل منفصلة تؤلف نموذجاً أعقد من نموذج القبيلة كاتحاد القبائل الرومانية الثلاث التي أدّت لاحقاً إلى نشأة مدينة روما •

٥) المجتمعات متعددة الأجزاء مزدوجة التركيب : وهي المجتمعات التي تنشأ على أساس اندماج مجتمعات النوع السابق أو تجاورها كالقبائل الجرمانية•

٦) المجتمعات المعقدة : وهي اتحاد عدّة مجتمعات من النوع السابق ، ومن أمثلتها الامبراطورية الرومانية •

**رابعاً ـ وهي القاعدة الخاصة بتفسير الظواهر الاجتماعية :**

يرى دوركايم أنّ الهدف النهائيّ للسوسيولوجيا هو تفسير الواقع • فما نحصل عليه من بيانات ومعلومات نتيجة بحثنا العلميّ لا قيمة له إذا لم نقم بتفسيره• وقد انتقد دوركايم أولئك الذين يقومون بتفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء مبدأ الغائية ، بخاصة أوغست كونت الذي قام بإرجاع مقدرة الجنس البشري على التقدم إلى ميل الإنسان نحو تحسين واقعه ، وهربرت سبنسر الذي أرجع هذه المقدرة إلى ميل الإنسان نحو تحقيق أكبر قسط من السعادة • ودرءاً لهذا الخلط في التفسير يطالبنا دوركايم بالابتعاد عن البحث في السبب الغائي ، والتركيز على السبب الفعال والوظيفة التي تؤدّيها الظاهرة في المجتمع ، إذ يقول: « فيجب حينئذ على من يحاول تفسير إحدى الظواهر الاجتماعية أن يبحث عن كل من السبب الفعال الذي يدعو إلى وجود هذه الظاهرة والوظيفة التي تؤديها ، عن كل من هذين الأمرين على حدة » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ٢٠١ ) • فمهمّة الباحث لا تكمن في البحث عن الغايات والأهداف ، وذلك لأنّ الموضوعات المرتبطة

بها تكون ذاتية ويصعب التعامل معها بشكل علمي . بل بمعرفة السبب الفعّال الذي أوجد الظاهرة ، والوظيفة التي تؤدّيها الظاهرة في الواقع . أمّا الطريقة المثلى التي يجب على الباحث اتباعها في بحثه عن السبب الفعال والوظيفة التي تؤدّيها الظاهره ليست هي تلك التي يتبعها بعض علماء الاجتماع من أمثال كونت وسبنسر في تفسيرهما للظاهرة الاجتماعيه من خلال البحث عن سبب وجودها بين الحالات النفسية التي تمر بشعور الأفراد ، بل من خلال البحث عن السبب في طبيعة الحياه الاجتماعيه نفسها ، أي عن السبب الاجتماعي حصرا .

فالنزعة الردّية لعلماء الاجتماع المذكورين في تفسير الظواهر الاجتماعية تغفل — كما يرى دوركايم — كلّ ما تنطوي عليه هذه الظواهر من عناصر اجتماعية فتفسّر النظام الأسريّ مثلاً بالمشاعر التي يكنّها الأهل لابنائهم ، والأبناء لأهلهم . ومثل هذا التفسير غير مقبول في السوسيولوجيا ، وذلك لأنّ أسباب الظاهرة الاجتماعية لا تكمن في الوعي الفردي ، بل في الوعي الجمعي . ولا بدّ للبحث العلميّ في السوسيولوجيا أن ينحصر في هذا الوعي الأخير لتفسير الأسباب الحقيقية للظواهر الاجتماعية . ويؤكّد دوركايم ذلك عندما يقول : « يجب البحث عن السبب في وجود إحدى الظواهر الاجتماعية بين الظواهر الاجتماعية السابقة لها لا بين الحالات النفسية التي تمر بشعور الأفراد » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ٢٢٤ ) .

إنّ البحث عن السبب الفاعل في وجود الظاهرة ، وبالتحديد عن الوظيفة الاجتماعيّة لها يعني أنّ الظاهرة الاجتماعية يمكن أن تعود بالنفع على المجتمع ، إلاّ أنّ النفع والغاية يجب ألاّ يكونا سبباً مباشراً في وجود الظاهرة وبالتالي تفسيرها .

وبناءً على ذلك يتمم دوركايم القاعدة الفرعية السابقة بقاعدة فرعية جديدة ،

إذ يقول : ( يجب البحث دائماً عن الوظيفة التي تؤديها الظاهرة عن طريق دراستنا للصلة التي تربط بين هذه الظاهرة وبين إحدى الغايات الاجتماعية » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ٢٢٤ ــ ٢٢٥ ) .

أما القاعدة الفرعية الأخيرة التي ذكرها دوركايم في إطار حديثه عن تفسير الظواهر الاجتماعية ، فهي : « أن نبحث عن المصدر الأول لكل تطور اجتماعي ذي أهمية عن طريق دراستنا لتركيب البيئة الاجتماعية من الداخل » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ٢٢٨ ) . والبيئة الداخلية تؤثّر في المجتمع وتدفعه نحو التطور ، وهي تلك العلاقات الروحية القائمة بين الأفراد بشكل وثيق إلى درجة أنّها تجعلهم يعيشون حياة مشتركة ، فالالتحام الروحي في الوعي الجمعي هو شرط التقدم ، وهو الذي يجب أن ندرسه بعناية فائقة دون أن نغفل أهمية البيئة المادية من مواصلات وغيرها في مساعدتها على التطور . وهذا يعني أنّ دوركايم ، وعلى الرغم من تأكيده ضرورة تفسير الظاهرة الاجتماعية بظاهرة اجتماعية من طينتها ، إلاّ أنه لم يستبعد الوقائع النفسية كلياً من عملية التفسير ، وذلك لارتباط الوقائع الأخيرة بالوقائع الاجتماعية على ألاّ يفهم ذلك بأنّ الحياة الجمعية يمكن أن تشتق من الحياة الفردية .

**خامساً ــ وهي القاعدة الخاصة بإقامة البراهين :**

أشار دوركايم في بداية شرحه للقواعد الخاصة بإقامة البراهين إلى أنّه في حال استطاع الباحث إيجاد الظواهر متى شاء في ظروف مصطنعة يمكنه عندها استخدام الطريقة التجريبية الكلاسيكية للبرهنة على أنّ ظاهرة ما سبب في وجود ظاهرة أخرى . أمّا إذا لم يستطع ذلك « ولم يتمكن إلاّ من المقارنة بينها في الوضع الذي توجد فيه حسب ما تقتضيه طبيعتها ، فإن الطريقة التي تستخدم ، في

هذه الحـــال ، هي طريقة التجربة غير المباشرة أو طريقة المقارنـــة » ( دوركايم ، ١٩٧٤ ، ٢٤٩ ) .

وقد تحمّس دوركايم لطريقة المقارنة إلى درجة أنّه عدّهـــا الطريقة العلمية الوحيدة التي تتناسب مع طبيعة موضوع السوسيولوجيا ، إذ أنّها تقـــوم عـــلى أساس أنّ لكلّ معلول علّة .

أمّا بالنسبة لقواعد التحليل الأساسية التي يمكـــن أن تستخدم في إطـــار طريقة المقارنة ، والتي أتى بها ستيوارت مل ؛ فإنّه ، وبعد أن عرضها ونقـــدها ، أشار إلى إمكان استخدام قاعدة التغيّر النسبيّ أو التلازم في التغيّر التي تمكننا من استخدام الإحصاء بشكل واسع ولا تفرض علينا القيام بملاحظات سطحيّة .

وتقوم هذه القاعدة على أساس افتراض الباحث وجود علاقة بـــين ظاهـــرة اجتماعيّة مـــا وظاهرة أخرى متحقّقاً من ذلك باللجوء إلى ملاحظة تغير الظاهرة المدروسة ومدى تفاعل الظواهر الأخرى مع هذا التغيّر مستخـــدماً الإحصـــاء للتحقّق من صحة افتراضه .

هذه هي باختصار قواعد المنهج في علم الاجتماع كمـــا عرضها دوركايم في كتابه الذي يشير إلى ذلك .

وقد طبّق دوركايم القواعد المنهجيّة سالفة الذكر عـــلى عدد من الدراسات الاجتماعيّة التي أجراها بنفسه كدراسته للأسرة مثلاً ( انظر : دياب ، ١٩٨٦ ، ١٦٣ — ١٧١ ) . غير أنّ أهمّ الدراسات التي طبّق دوركايم عليهـــا قواعده تلك هي دراسته لظاهرة الانتحار التي نشرها عام ١٨٩٧ في كتابه المعروف «الانتحار».

وقد انطلق دوركايم في دراسته لظاهرة الانتحار من الفكرة التالية :

صحيح أنّ عملية الانتحار عملية فردية يقتل الفرد فيها نفسه بنفسه ، إلاّ أنّ أسبابها لا علاقة لهـــا بالحالة النفسية للمنتحر بل بالنظم الاجتماعية كالعائلةوالزواج

والدين وغيرها من المؤسسات التربوية والثقافية التي تقهر الفرد ، وتعلو عليه • وهذا يعني أنّ ظـاهرة الانتحار ظـاهرة اجتماعيّة وليست ظـاهرة نفسيّة ، إذ لها وجود واقعيّ خارج إطار مقاصد الفرد وميوله ومشاعره ، وتقـدّم نفسهـا للملاحظة من قبل عالم الاجتماع وليس من قبل عالم النفس •

والافتراض الأساسيّ الذي انطلق منه دوركايم في دراسته لهـذه الظاهرة يتعلّق بمسألة التماسك الاجتماعيّ • فكلما كان التماسك الاجتماعيّ بين الأفراد قويّاً قلّت نسبة الانتحار ، وكلما كان التماسك الاجتماعيّ ضعيفاً زادت نسـبة الانتحـار •

ومن أجل التحقّق من صحة الافتراض المذكور قام دوركايم بتعريف المفاهيم العلميّة التي يتضمّنها الافتراض ، فعرّف الانتحار ، مثلاً ، بشكل أوّلي ، بأنه قتل النفس بالنفس بسبب التفكك الاجتماعيّ • وبعد ذلك حاول دوركايم التحقّق من دور المتغيّرات الاجتماعية كمتغير الدين والحالة المدنية للأفراد في الميـل إلى الانتحار • وتوصّل إلى أنّ ظاهرة الانتحار أقلّ حدوثاً لدى المتديّنين وأكثرها حدوثاً لدى غير المتديّنين ، والبروتستانت ينتحرون بنسبة أكبر من الكاثوليـك ، ونسبة المنتحرين لدى غير المتزوجين أكبر منها لدى المتزوجين ، والمتزوجون الذين ليس لهم أطفال ينتحرون بنسبة أكبر من المتزوجين الذين لهم أطفال •

هكذا يتّضح لنا أنّ دوركايم كان يحاول إقامة السوسيولوجيا على أسس منهجيّة صارمة تشبه من حيث الشكل ، وليس المضمون ، الأسس المنهجيّةللعلوم الطبيعيّة ، يدفعه إلى ذلك رغبته الملّحة في تحويل هذا العلم من علم أدبيّ وفلسفيّ إلى علم مميّز ومستقل بموضوعه ووظيفته وقواعده المنهجيّة عن موضوع العلوم الأخرى ووظيفتها ومنهجها ، رافضاً تفسير الظاهرة الاجتماعيّة بظواهر نفسيّـة أو فيزيائيـة أو فيزيولوجيـة بل بظواهر من طينتهـا ، أي العودة إلى المجتمع لتفسيرها •

والمجتمع بالنسبة له ليس مجرد مجموع الأفراد ، بل الواقع المحدد المتعالي على الأفراد • بناءً عليه فقد نظر إلى الظاهرة الاجتماعية ــ كما بيّنا سالفاً ــ على أنّها شيء متميز كالظاهرة الطبيعية يصعب فهمها إلاّ من الخارج على أساس أنّها تمارس القهر والإلزام على الأفراد ، ممّا يجبر الباحث على ملاحظتها كما هي عليه دون فكرة مسبقة عنها •

إنّ موقفه هذا أثار الكثير من التساؤلات والمناقشات ، وخاصة رؤيته للظاهرة الاجتماعية على أنّها شيء كأشياء الطبيعة الأخرى •

لقد آمن دوركايم بضرورة إعادة السلوك الاجتماعيّ إلى العلاقات الاجتماعية دون أن يتطرق إلى الأساس الموضوعيّ الذي يحكم هذه العلاقات • وهكذا تبقى الوقائع الاجتماعية ، التي نظر إليها دوركايم على أنّها أشياء ، تصوّرات وأفكاراً وآراء جمعية مبتورة الجذور •

من ناحية أخرى فقد احتلت فكرة العقل الجمعي أو الوعي الجمعي القابل للملاحظة مركز الصدارة في أفكار دوركايم ، واستفاض كثيراً في الحديث عن التأثير الذي يمارسه العقل الجمعي في الفرد ، لكنه لم يبين بشكل علميّ العلاقة المتبادلة بين الوعي الجمعي والوعي الفردي •

ويقوم التفسير في نظر دوركايم على أساس البحث عن السبب ، أي التفسير السببيّ • وبعد العثور على السبب لا بدّ من البحث عن الوظيفة التي تؤدّيها الظاهرة الاجتماعية من خلال توضيح مدى تفاعل هذه الظاهرة وارتباطها بالظواهر الاجتماعية الأخرى • فوظيفة العقوبة مثلاً هي مساهمتها في العمليات التي تؤدّي إلى تدعيم نظام اجتماعيّ معين والحفاظ على توازنه وهنا بالتحديد تبرز النزعة الوظيفية عند دوركايم الذي غذّى ، وساهم في تطوير الاتجاه الوظيفيّ وأسسه المنهجية ، فما المنهج الوظيفي ؟

إنّ لفظة « وظيفة » Funktion شائعة في السوسيولوجيا ، وهي آتيـة من ميراث علمين مستقلين أحدهما عن الآخر ، وهما : الرياضيات والبيولوجيا • ففي الرياضيات يستخدم اصطلاح « وظيفة » ليشير إلى أن مقدار أهميـة متغيّر ما تحدد بدورها مقدار أهمية متغير آخر •

أمّا في البيولوجيا فيعني مصطلح « وظيفة » نشاط عضو أو جمـلة أعضاء للمحافظة على الكائن الحي • فالبيولوجيا تتحدّث مثلاً عن وظائف الكبـد أو الكلية أو القلب ، وكذلك تتحدّث عن وظائف التغذية أو بقاء النوع والخ•••

وللفظ « وظيفة » معان أخرى كثيرة مستعملة في الكيمياء كالوظيفة الحمضية أو الوظيفة القلوية، ومستعملة في علم النفس كالوظائف العليا في الإنسان ، وهي جملة النشاط العقليّ والروحيّ ، وفي اللسانيات كوظيفة الفاعل والمفعـول في سياق الجملة ، وفي كلّ ذلك تشفّ الكلمة عـن نوع من الارتباط في مجال ما • وغالباً ما تشير الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدّمه الجزء إلى الكلّ ، وهذا الكلّ قد يكون متمثّلاً في مجتمع أو ثقافة ، ولعلّ ذلك هو المعنى الذي يقصده كثير من الأنثروبولوجيين من أمثال رادكليف براون ورالف لنتـون ومالينوفسكـي وغـيرهم •

وفي الحياة اليوميّة يستخدم مصطلح « وظيفة » كـأن يقال : إنّ وظيفـة الحكومة هي ضمان سلامة النظام القائم في المجتمع •

وأحياناً يتسع هـذا المعنى فتشير الوظيفة أيضاً إلى الإسهامات التي تقدّمها الجماعة إلى أعضائها كالإسهامات التي تقدمها الأسرة من أجل بقاء أطفالها والمحافظة عليهم ، أو الإسهامات التي يقدّمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها •

إذاً الوظيفة تؤكّد ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكلّ ، أو ما يطلق عليه أحياناً تساند الأجزاء• والتحليل الوظيفي funtionalistische Analyse يعني دراسة

الظواهر الاجتماعية على أساس أنّها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة مثل أنساق القرابة وغيرها .

إلى جانب مفهوم « الوظيفة » أدخل كلّ من رادكليف براون وتالكوت بارسونز مفهوماً جديداً آخر وهو مفهوم « البنية » Struktur .

وقد ارتبط مفهوم « الوظيفة » بمفهوم « البنية » ونشأ اتجاه جديد سمّي الاتجاه البنائي ـ الوظيفي Strukturell-funktionelle Richtung . والتحليل البنائي ـ الوظيفي Strukturell-funtionelle Analyse يعني دراسة علاقات الارتباط بين المؤسسات الاجتماعيّة والنشاط الذي تؤديه تلك المؤسسات الاجتماعيّة في البناء الاجتماعيّ .

فالمنهج الوظيفي إذاً يشتمل على عمليتين أساسيتين ، وهما :

١) تبيان ارتباط أجزاء المجتمع ومؤسساته بعضها ببعض .

٢) تبيان ارتباط تلك الأجزاء ، التي هي كأعضاء الجسم ، بالمجتمع نفسه من حيث العون الذي تقدّمه له في استمراره وتكامله .

إنّ مفهوم « الوظيفة » متصل بنظرة الملاحظ لابنظره المشارك ، وذلك لأنّ الوظيفة الاجتماعية مرتبطة بالنتائج الموضوعية وليس بالمقاصد الشخصية الذاتية .

ومفهوم الوظيفة في السوسيولوجيا يساعد على تأمّل العلاقات الاجتماعيّة في النظام الاجتماعيّ الذي يتضمنها ، وعلى تأمل آثار تلك العلاقات في ذلك النظام وأثر ذلك النظام فيها ، فلا تشرح الظواهر الاجتماعيّة من طرف واحد ، بل تشرح شرحاً ينمّ عن تبادل التأثير بين أجزاء الظواهر ، ثم بين نتائجها بعضها ببعض .

إنّ هذا المنهج في التحليل يعتمد على الملاحظة والمقارنة والتجربة العقلية ، أي تخيّل ماذا يمكن أن يحدث في مجتمع معيّن فيما إذا أدّى بناء جزئي وظيفته

أو اضطرب في تأديتها ، وذلك من خلال عزل نظام اقتصادي أو ثقافي ما داخل المجتمع وتقدير الآثار المحتملة لمثل هذا العزل على المجتمع .

ومن أهم أعلام الاتجاه البنائي ـ الوظيفي المعاصرين يمكن أن نذكر عالمي الاجتماع الأمريكيين المعروفين ميرتون Mirton وبارسونز Parsons . فبارسونز مثلاً ينطلق من فكرة «نسق الفعل الاجتماعي» System of social action عادّاً النسق الاجتماعي يرتكز على فرد أو شخصية إنسانية محدّدة ، ينظر إليها كجهاز عضوي طبيعي ، ينشط في وسط حي طبيعي . ويشترك هذا الفرد كشخصية في سير عمليات التفاعل الاجتماعي عبر أدواره المختلفة . وبانتظام الأدوار ، وتوحدها تتشكّل الجماعات التي تدار بموجب أنظمة المعايير والقيم .

وعلى رأس النسق يتربّع المجتمع كنظام كامل يتألّف من ملايين الأفراد الذين يقومون بالفعل الاجتماعي . فالفعل لا يصبح اجتماعياً إلا إذا تضمن الموقف الاجتماعي وجود عدد من الأشخاص الذين يقومون بالفعل وينجزونه ( انظر : عبدالسلام ، ١٩٨٦ ، ٤٩ ـ ٥٢ ) ، وإذا توافرت ردود أفعال مباشرة لسلوك الفاعل الاجتماعي على أساس من التوقّع المنتظر المبني على سيادة نسق من المعايير والقيم التي يدركها الأفراد في أفعالهم .

وللنسق وظائف منها : الثبات المعياري والتكامل والتلاؤم ، تلك التي تساهم في أن يصل النسق إلى تحقيق أهدافه .

فنقطة الانطلاق في دراسة ظاهرة اجتماعيّة ما عند بارسونز تكمن إذاً في التوجّه نحو الخليّة الأولى للنظام الاجتماعي ، ألا وهي : الفعل الاجتماعي .

وختاماً نقول :

لاشك أنّ المنهج الوظيفي سلّمنا مفاتيح منهجية هامّة في دراستنا للظواهر

الاجتماعيّة من الداخل ، غير أنّه أهمل العوامل الخارجية المؤثرة في الظاهرة الاجتماعية ، وبخاصة العوامل التاريخيّة .

فعدم الاهتمام بالواقع المتغير ، بل بواقع ثابت لا وجود له إلاّ في أذهان غلاة الوظيفيّة في السوسيولوجيا ، لايساعد ـ كما نرى ـ على الوصول إلى نتائج علميّة دقيقة حول هذا الواقع الذي يشكّل منطلق البحث السوسيولوجي وهدفه .

* * *

Damascus University

## 4.3 — كارل ماركس Karl Marx ( ١٨١٨ – ١٨٨٣ ) والمنهج المادي التاريخي

يعدّ كارل ماركس واحداً من ألمع الفلاسفة وعلماء الاجتماع الذين عرفتهم البشرية ، وذلك بسبب الدور المميّز الذي لعبه في تاريخ الفكر البشريّ الحديث والمعاصر .

ولد كارل ماركس في ألمانيا عام ١٨١٨ في أسرة متوسطة الحال ، لكنها متنورة تهتمّ بالعلم وترعاه ، فأتيح له أن يدرس الحقوق والفلسفة والتاريخ بعد أنهى المرحلة الثانويّة . وفي عام ١٨٤١ حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة يينا Jena الألمانية . بعدها عمل في مجال الصحافة ، وكان رئيساً لتحرير « صحيفة الراين » التي عرفت من خلاله باتجاهها الثوريّ الديمقراطيّ .

وبسبب كتاباته ومواقفه الثوريّة اضطر ماركس عام ١٨٤٩ إلى الهجرة من ألمانيا إلى باريس التي طرد منها للسبب ذاته ، مما دفعه للجوء إلى انجلترا ، حيث أقام في لندن مع أسرته يساعده على تحمّل أعباء الحياة صديقه انجلز Engels الذي انسلخ عن الطبقة البرجوازيّة التي كان ينتمي إليها ، ووقف إلى جانبه في مواجهة استغلال الطبقة العاملة سواء أكان ذلك على الصعيد النظريّ أم على الصعيد العمليّ .

لقد عاش ماركس في لندن حياة كلها فقر وحرمان ، وتوفيّ هناك بعد أن توفيت زوجته ومعظم أفراد أسرته تاركا وراءه الكثير من المؤلفات والمواقف العمليّة التي أثرّت في الحركات الثوريّة العالمية على مدى أكثر من قرن من الزمن .

ففي عام ١٨٤٤ نشر ماركس بالتعاون مع انجلز مؤلّفهما المعروف « العائلة المقدسة » ، وفي عام ١٨٤٦ نشر مؤلفه « الأيديولوجيا الألمانيّة » . أما كتابه

« بؤس الفلسفة » فقد نشره عام ١٨٤٧ • وفي العام نفسه أصدر بالاشتراك مع انجلز كراس « بيان الحزب الشيوعي » • وخلال وجوده في لندن ألّف كتاب « الصراع الطبقيّ في فرنسا » عام ١٨٥١ • وفي عام ١٨٥٢ أصدر كتاب « الثامن عشر من برومبير لويس بونابرت » • أمّا كتاب « نقد الاقتصاد السياسيّ » فقد نشره عام ١٨٥٩ • وفي عام ١٨٦٧ نشر الجزء الأوّل من مؤلّفه الهام « رأس المال » •

إنّ هذه وغيرها من المؤلفّات الهامة بالإضافة إلى نشاطه العمليّ في مواجهة الظلم والاستغلال تعبرّ عن حقيقة ماركس الفيلسوف وعالم الاجتماع والسياسيّ والاقتصاديّ البارع الذي دعا حتى آخر حياته إلى تجاوز واقع البؤس الذي تعيشه الطبقات المسحوقة في ظلّ النظام الرأسماليّ ، وذلك من خلال فعل ثوريّ حقيقيّ ينهي الصراع لصالحها اعتماداً على فهم علميّ للعالم يتمثل بالفلسفة ، وهي علم القوانين العامّة لتطورّ الطبيعة والمجتمع والوعي ، والاقتصاد السياسيّ ، وهو علم تطوّر علاقات الإنتاج ، والاشتراكية العلمية التي تبيّن قانونيات نشوء المجتمع الاشتراكيّ وتطوّره •

أمّا المصادر النظرية التي اعتمد عليها ماركس في بناء منظومته الفكريّة فقد كانت الفلسفة الكلاسيكيّة الألمانيّة، والاقتصاد السياسيّ الإنجليزيّ، والاشتراكية الطوباويّة الفرنسيّة •

فاهتمام ماركس بالفلسفة دفعه للاطلاع على أفكار أبرز ممثلي الفلسفة الكلاسيكيّة الألمانيّة من أمثال هيجل Hegel وفويرباخ Feurbach ، فأخذ عن هيجل ديالكتيكة اللامادي ، وعن فويرباخ ماديته اللا ديالكتيكية ، وأرسى بذلك أسس الماديّة الديالكتيكيّة والمادية التاريخية •

وإلى جانب ذلك فقد اهتمّ ماركس اهتماماً كبيراً بالمشكلات الاجتماعيّة التي كانت تعاني منها الطبقات والفئات الاجتماعيّة المسحوقة في ظل النظام الرأسماليّ،

ممّا دفعه إلى دراسة المسائل الاقتصادية للرأسماليّة ، فاطلع على ماكتبه علماء الاقتصاد السياسيّ الإنجليزمن أمثال سميث Smith وريكاردو Ricardo وأرسى بذلك أسس الاقتصاد السياسيّ .

إضافة إلى ذلك فقد اطلع على ماكتبه ممثلو الاشتراكيّة الطوباويّة من أمثال سيمون Simon وفورييه Fourier من نقد شديد للرأسماليّة ، وأرسى بذلك أسس الاشتركيّة العلميّة .

بعد هذه المقدمة الموجزة لن نتطرّق فيما يلي إلى كلّ تلك الجوانب التي أبدع ماركس في معالجتها ، وهي كثيرة ، وإنما سنكتفي بالحديث عن ذلك الجانب الذي يهمنا هنا ، وهو : السوسيولوجيا عنده من حيث الموضوع والوظيفة والمنهج . باكتشافه الفهم الماديّ للتاريخ ، وبخاصة مفهوم « التشكيلة الاجتماعية — الاقتصادية » ، عُدّ ماركس واحداً من أهمّ روّاد السوسيولوجيا الذين أعطوا لمضمون هذا العلم بعداً جديداً أثّر في عدد من علماء الاجتماع الذين أتوا بعده.

إنّ موضوع السوسيولوجيا عند ماركس هو المجتمع كمنظومة علاقات اجتماعية أساسها العلاقات المادية . غير أنّ المجتمع يشكّل موضوع دراسة علوم اجتماعية كثيرة كالاقتصاد السياسي الذي يهتم بالعلاقات الاقتصادية بين الناس وقوانين إنتاج الخيرات المادية وتوزيعها ، وعلم التربية الذي يدرس قضايا التعليم والتربية والتدريس وغير ذلك . أمّا السوسيولوجيا بالمفهوم الماركسي فإنّها تبحث في المسائل العامة لتطوّر المجتمع من ناحية بنية المجتمع والتفاعلات القائمة بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والقوانين العامّة للتطوّر الاجتماعي والقوى المحركة لهذا التطور .

يتضمن هذا التعريف عدداً من المفاهيم التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح كمفهوم المجتمع . فماذا يقصد ماركس بهذا المفهوم ؟

المجتمع من وجهة نظر ماركس ليس شيئاً جامداً لا يتغيّر ، بل يتصف بالحركة والتغير الدائمين ، ويمثّل أعلى أشكال حركة المادة ، وهو جزء من العالم الماديّ ، إذ يشكّل مع الطبيعة وحدة يصعب فيها فهم الحياة الاجتماعية بمعزل عن الطبيعة ذات الأهمية الصحية والجمالية والتربوية والإنتاجية. ففي الطبيعة يجد الإنسان موضوع عمله ومصادر الطاقة التي تشكّل الأساس الماديّ لوجوده . وبناءً على ذلك فللبيئة الطبيعية دور في تعجيل تطوّر البلدان أو تأخيره . إذ يلعب الموقع الجغرافي لبلد ما ، وما في باطن أرض هذا البلد من ثروات دوراً هاماً في تقدّم هذا البلد أو تأخره . غير أنّ هذا لا يجوز أن يقودنا إلى عدّ البيئة الطبيعية العامل الحاسم في التطوّر الاجتماعي ، وذلك لأنّ الأسباب الحقيقية للتغيرات الجذرية في الحياة الاجتماعية تكمن بالدرجة الأولى في طبيعة المجتمع البشري من حيث التناقضات الداخلية والحاجات الخاصة بهذا المجتمع . فارتباط المجتمع بالطبيعة لا يعني طمس خصوصية الحياةالاجتماعية. فالظاهرة الاجتماعية ، وعلى عكس الظاهرة الطبيعيه ، لا وجود لها دون الإنسان، وظهورها مرتبط بظهور الإنسان .

وبناءً على ذلك ، فللظاهرة الاجتماعية جانب واعٍ وهادفٍ يتمثّل فيالنشاط الواعي والإرادي والهادف للعناصر البشرية التي تتشكل منها هذه الظاهرة . وهذا لا يعني أنّ الأسباب النهائية للتغيرات الجذرية في الحياة الاجتماعية هي الأفكار والآراء والأهداف الواعية للناس . إنّها أعمق من ذلك ومرتبطة بالواقع المادي لهؤلاء الناس وليس ببواعثهم الفكرية .

فالمجتمع من وجهة نظر ماركس ليس مجرد حاصل جمع ميكانيكي للأفراد ، بل هو الأفراد في علاقاتهم الاجتماعية التي تنشأ فيما بينهم في سياق عملية الإنتاج التي ينخرطون بها ، فأساس العلاقات الاجتماعية يكمن إذاً في علاقات الإنتاج .

وقد رأى ماركس أنّ الظواهر الاجتماعية مترابطة في إطار نظام متكامل ، وأن المجتمع يتعرض في تطوره الحتميّ لتغيرات ذات طابع حتمي ، « وفرز ... في تاريخ تطور المجتمع مراحل تاريخية هائلة تتميز بطائفة معينة نوعياً من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية ، وكذلك بسنن معينة خاصة بكل مرحلة من تلك المراحل ، وسمّاها التشكيلات الاجتماعيّة الاقتصاديّة » ( بربشكينا وآخرون ، ١٩٨٦ ، ٧٢ ).

والتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية جسد اجتماعي متكامل يتألّف هيكله العظميّ من علاقات الإنتاج السائدة ، أمّا لحم هذا الجسد ودمه فيتألّفان من الطبقات الاجتماعية والتنظيمات والمؤسسات الخاصة بتلك الطبقات .

وتتكوّن بنية التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية من البناء التحتي ، أي علاقات الإنتاج ، والبناء الفوقي ، أي الأفكار السائدة والمنظمات والمؤسسات القائمة على تلك الأفكار والآراء . وعلى الرغم من أنّ البناء التحتي هو الذي يحدّد البناء الفوقي في نهاية المطاف ، إلاّ أنّ البناء الفوقي يلعب أيضاً دوراً في التأثير في البناء التحتي ، فالعلاقة بينهما علاقة متبادلة التأثير والتأثّر .

والعنصر الأساسيّ الذي يربط الظواهر الاجتماعية ببعضها ربطاً عضوياً في إطار التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية هو أسلوب الإنتاج ، إنتاج الخيرات المادية . ورأى ماركس أنّ البشريّة عرفت التشكيلة المشاعية البدائية والعبودية والإقطاعية والرأسمالية ، وأنّها ستنتقل في تطوّرها إلى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية .

ومن أهمّ عناصر البنية الاجتماعية في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي تستند علاقاتها الإنتاجية إلى الملكية الخاصة ، أي العبودية والاقطاعية

والرأسمالية ، هي الطبقات والعلاقات الطبقية . ورأى أنّ الأساس الاقتصادي لتقسيم المجتمع إلى طبقات يعود إلى ظهور فائض في الإنتاج أدّى الى ظهور الملكية الخاصة مع نهاية المجتمع المشاعي البدائي . وقدّم ماركس تحليلاً ماديّاً لأوضاع كلّ طبقة داخل المجتمعات الطبقية ، وبيّن أنّ تاريخ المجتمعات التناحرية التي وجدت إلى الآن هو تاريخ صراع الطبقات ، والصراع الطبقي ليس في النهاية سوى صراع سياسي.وهذا الصراع هو القوة المحركةللتطور الاجتماعي في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التناحرية ، بشكل يؤدّي هذا الصراع في مرحلة معينة من التطوّر إلى الثورة الاجتماعية التي تساهم في القضاء على المجتمع القديم وبناء المجتمع الجديد الأكثر تقدّماً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. وأهمّ الثورات الاجتماعية وأعقدها ــ كما يرى ماركس ــ هي الثورة الاشتراكية التي تؤدّي إلى تغير جذري في البنية الطبقية للمجتمع من حيث إزالة الطبقات الاستغلالية وتصفية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

والآن : ماذا يعني ماركس بقوانين التطوّر الموضوعية ؟

بناءً على فهمه المادي للتاريخ ، وانطلاقاً من إيمانه بوحدة الطبيعة والمجتمع يرى كارل ماركس أنّ الظواهر الاجتماعية مثلها مثل الظواهر الطبيعية ، لا تخضع للفوضى في تطوّرها ، بل للعلاقات القانونية الموضوعية المستقلة عن الإرادة والرغبة الذاتية . بيد أنّه ، خلافاً لقوانين الطبيعة التي توجد وتتحقّق بشكل أعمى وغير واع وبصورة مستقلة عن وجود البشر ، يرى أنّ قوانين التطوّر الاجتماعي هي قوانين الفعل الاجتماعي للناس ، أي أنّها لا يمكن أن توجد وتتحقّق فعلياً قبل الحياة الاجتماعية للناس وخارج إطارها ، وذلك بالرغم من أنّها سارية المفعول بصورة مستقلة عن إرادة الناس ووعيهم . وهذا ما يؤكّده هو نفسه عندما يقول : « الناس يصنعون تاريخهم ، ولكن ليس على هواهم ،بل طبقاً للظروف الموضوعية التي يتواجدون فيها »

فالناس هم الذين يصنعون الثورة الاجتماعية ، لكنّهم لا يستطيعون صنعها في كلّ لحظة يرغبون ، بل طبقاً لنضج الظروف الموضوعية التي تحيط بهم .

وعلى هذا الأساس فاكتشاف قوانين التطوّر الاجتماعي ، وهو هدف السوسيولوجيا من وجهة نظر ماركس ، ممكن في حال افتراضنا هذه القوانين ليست نتيجة إرادة الناس ، وليست نتيجة نشاط إلهي ، بل نتيجة عملية طبيعية موضوعية تتحقّق بصورة مستقلة عن إرادة البشر وأيّ نشاط غيبي خارق . ومن القوانين الاجتماعية التي اكتشفها ماركس قانون توافق العلاقات الإنتاجية مع طابع تطوّر القوى المنتجة ومستواه .

وأخيراً : ماذا يقصد ماركس بالقوى المحرّكة للتطوّر الاجتماعي ؟

تشكل التناقضات الموضوعية بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، بين المجتمع والطبيعة ، بين البناء التحتي والبناء الفوقي ، بين الظروف الموضوعية والعامل الذاتي مصدر التطوّر . والقوى الاجتماعية التي تساهم في حلّ تلك التناقضات تشكّل القوى المحركة للتطوّر الاجتماعيّ ، أي الجماهير الشعبية من طبقات وأحزاب وجماعات تقوم بالفعل الاجتماعيّ بناءً على حاجات ومصالح وأهداف اجتماعيّة معينة ؛ وبالتالي فالقوى المحركة للتطوّر الاجتماعيّ هي الذوات الفاعلة على أساس المصلحة الموضوعية المشتركة ، وليس الظواهر الروحية .

وفي المجتمعات الطبقية تحلّ التناقضات الاجتماعية ـ كما يرى ماركس ـ بشكل تناحري ، أمّا في المجتمعات غير الطبقية فتحلّ بشكل سلمي .

بعد توضيح موضوع السوسيولوجيا عند كارل ماركس ، وقبل أن نتطرّق إلى المنهج الذي دعا إليه وطبّقه في دراسة هذا الموضوع ؛ لا بدّ لنا من ذكر وظيفة السوسيولوجيا كما يراها ماركس ، وهي المساهمة في الكشف عن

القوانين العامة للتطوّر الاجتماعي ومعرفة هـذه القوانين واستثمارها في تغـيير الواقـع .

والآن : ما طبيعة المنهج الذي دعا إليه ماركس واستخدمه في دراسته للظواهر الاجتماعية التي تشكّل موضوع السوسيولوجيا عنده ؟

إنّ موقف ماركس من الظواهر الاجتماعية ، ونظرته لهـا على أنّها لم ولن تكون تامّة الصنع وغير قابلة للتغيّر ، وإنّما للحركة والصيرورة والنمو ، دفعته إلى خلق منهج قادر على الكشف عن حقيقتها ويتناسب مـع خصوصيتها عـرف بالمنهج الماديّ التاريخيّ الذي يقوم أساساً على التطبيق الحيّ لمبادىء الماديـة الديالكتيكيّة ومقولاتها على المجتمع .

فالمقولة الأساسية في المادية الديالكتيكية هي مفهـوم « المادة » ، أي الواقع الموضوعيّ الموجود خارج وعينا . والسمة الأساسية للمادية هي تفسـير العـالم انطلاقاً من ذاتـه ، أي كما هو في حقيقة أمره دون إضافات غيبيّة أو وهميّة . وصفة المادة رفيعة التنظيم ، أي الدماغ البشري ، هي الوعي الذي يصوّر الواقع، ويعكسه ، ويكون هو اللاحق والمادة هي الأسبق . أمّا الخاصّة الأساسية للمادة والسمة الملازمة لها فهي الحركة كشكل من أشكال المادة ، فلا مادّة دون حركة ، ولا حركة دون مادّة . وتدلّ الحركة على التغيّر ، فكلّ ما في الكـون هو في حركة وتغيّر مستمرين ، فلا شيء سـاكن بشكل مطلق أو ثابت بشكل مطلق ، وتجري حركة المادّة في المكان والزمان ، وهناك جمـلة من أشكال حركة المادّة التي تستقي حركتها من صراع الأضداد الداخلية الملازمة لهـا . والقوانين العامّة لحركة الطبيعة والمجتمع والفكر هي : قانون تحوّل التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية وبالعكس ، وقانون نفي النفي ، وقانون وحدة الأضداد وصراعها .

وترتبط بقوانين الديالكتيك مقولات منها : الماهية والجوهر ، الإمكـان والفعل ، العلّة والمعلول ، الكيف والكم ، والخ ...

أمّا منطلق عملية المعرفة ومعيار صحتها فهو الممارسة البشرية •

إنّ مبادىء الديالكتيك ومقولاته المشار إليها توفّر مفتاحاً ليس لفهم مجال واحد من مجالات الوجود ، بل لفهم مجالات الوجود الثلاثة وهي : الطبيعة ، والمجتمع ، والفكر • غير أنّ المادية الديكالتيكية لا تطرح مسألة خصوصية الحياة الاجتماعية مقابل الطبيعة ، ممّا حدا بماركس إلى وضع المنهج الماديّ التاريخيّ الذي يستبدل به الفهم المثاليّ للتاريخ فهماً مادياً جدلياً • ففي دراستهم للظواهر والعمليات الاجتماعية نهج المفكرون السابقون لماركس نهجاً مثاليا في تناولهم لمسائل التطوّر الاجتماعيّ عندما عدّوا الوعي أو العقل أو الإله القوة المحركة لهذا التطوّر • وحول ذلك كتب بوغوسلافسكي ما يلي : « كانت الفكرة القائلة إن المجتمع هو وليد الروح أو حاصل لنشاط الناس النفسي والروحي ( الديني والسياسي والحقوقي والخ •••) قد سيطرت بلا منازع على كل البحوث والمطبوعات الفلسفية والسوسيولوجية والتاريخية قبل ماركس • واتسمت وجهة النظر هذه بطابع التقليد فانتشرت في الأدب وبدت وكأنها أمر بدهي لا يحتاج إلى برهان » ( بوغوسلافسكي وآخرون ، ١٩٧٥ ، ٢٩٠ ــ ٢٩١ )•

وقد انطلق ماركس في تحديده لمنهجيته في البحث بالتشكيك بصحة هذه الفكرة التي ترى أنّ أساس المجتمع هو حياته الروحية واضعاً المفهوم الماديّ للتاريخ الذي يتلخّص جوهره بالاعتراف المبدئي بأنّ الجانب الماديّ من الحياة الاجتماعية ، وليس الجانب الروحي ، هو الذي يجب أن يكون المفتاح المنهجي لفهم العمليات والظواهر الاجتماعية •

إنّ تعميم ماركس للمادية بشكل تشمل المجتمع كان حدثاً هامّاً في تاريخ التفكير المنهجيّ حيال الظواهر الاجتماعية ، وشكّل موقفاً مناقضاً جذرياً لأتباع المناهج المثالية الذين أعادوا التغيّرات الجارية في المجتمع إلى المشيئة الإلهية أو

إلى الفكرة المطلقة أو الى وعي الذات المفردة .

لقد اعترف ماركس بالدور الهامّ للأفكار والعقل البشريّ في التاريخ الاجتماعي ، لكنه رفض الانطلاق منها في فهم مسائل التطوّر الاجتماعي ودراستها، وذلك لأنّ هذه الأفكار نفسها ــ في رأيه ــ والنظريات التي يؤمن بها الناس ، ويسترشدون بها خلال نشاطهم العملي لم تأت قطّ من فراغ ، بل لها أسباب عميقة تكمن في طبيعة العلاقات المادية الموضوعية .

المبدأ الأساسيّ الذي انطلق منه ماركس ليعبّر من خلاله عن جوهر الفهم الماديّ للتاريخ هو : الوجود الاجتماعيّ للناس يحدد وعيهم الاجتماعي. والوجود الاجتماعيّ هو حياة الناس الاقتصادية ، وبخاصة إنتاج الخيرات المادية والعلاقات التي تقوم بين الناس في أثناء عملية الإنتاج ، وبينهم وبين الطبيعة.

أمّا الوعي الاجتماعي فهو حياة المجتمع الروحية، أي آراء الناس وتصوّراتهم، والنظريات السياسية والحقوقية والفلسفية والدينية وغيرها .

ومسألة العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي هي مسألة أيّ منهما الأسبق ، وأيّ منهما الذي يحدّد تطوّر الآخر بشكل يكون الآخر تابعاً له .

إنّ الحل الماركسي لهذه المسألة الذي يؤكد أنّ الأفكار والنظريات الجديدة تظهر كانعكاس للتغيرات الجارية في الحياة المادية للمجتمع،أي كانعكاس للتناقضات الاجتماعية بين ماهو معطى ومدى إشباعه للحاجات المادية المتنامية ، يشكّل ــ في رأي ماركس ــ مفتاحاً منهجياً ، بل منطلقاً على غاية من الأهمية يتمثّل في إرشادنا إلى التوجّه نحو الواقع الموضوعي ، وليس الذاتي ، بغية دراسته على ماهو عليه فعلاً كي نصل الى القانون الموضوعي الذي يخضع له هذا الواقع . فاكتشاف القانون الموضوعي يحتاج إلى دراسة موضوعية مستقلة عن إرادة الذات الباحثة والمبحوثة ورغبتها . وهذا هو بالتحديد الذي يميز المنهج المادي التاريخي

عن المناهج المثالية التي تبتعد في تناولها الظواهر والعمليات الاجتماعية عن دراسة الواقع الموضوعي المعطى وبالتالي قصورها في الوصول إلى القانون الموضوعي الذي يشكّل هدف كل علم ويسبغ عليه مشروعية وصفه بالعلم ، فالعلم الذي يعجز عن الوصول إلى القوانين ليس بعلم •

ويؤكّد ماركس أنّ قوانين التطوّر الاجتماعيّ قوانين موضوعية ، مثلها في ذلك مثل القوانين الطبيعية ، يصعب بل يتعذر تغييرها أو إبطال مفعولها ، ولكن يمكن اكتشافها واستخدامها لصالح المجتمع ، وهذا غير ممكن من خلال استخدام المنهج المثالي ، أو المناهج المثالية ، وإنمّا من خلال استخدام المنهج المادي التاريخي الذي يضع في الحسبان ، إضافة الى ماقيل ، خصوصية قوانين التطور الاجتماعي مقابل القوانين الطبيعية • فمعظم القوانين الاجتماعية تفعل فعلها في مرحلة تاريخية معينة ، ثم تخلي مكانها لقوانين جديدة أخرى • والسبب في ذلك يعود إلى التغير النسبي في ظروف حياةالمجتمع المادية نتيجة للتطور الحاصل في قوى الإنتاج • ومع ذلك فهناك قوانين اجتماعية تفعل فعلها في كلّ مراحل التاريخ البشري، وتسمى القوانين العامّة كقانون تطابق علاقات الإنتاج مع طابع القوى المنتجة ومستوى تطورها • أما قوانين الصراع الطبقي مثلاً فهي لا تفعل فعلها إلاّ في بعض مراحل التاريخ •

فقوانين التطور الاجتماعي إذاً هي التي تحدد مسار التاريخ ، ومن هنا فإنّ معرفتها ضرورية من أجل فهم الظواهر والعمليات الاجتماعية بشكل صحيح • وكلّ علم لا يستطيع من خلال المنهج المستخدم فيه الوصول إلى تلك القوانين الموضوعية لا يستحق أن يكون علماً •

إضافة الى ما ذكر حتى الآن يتطلب الفهم المادي للتاريخ إيضاح الدور الذي

يلعبه إنتاج الخيرات المادية وإعادة إنتاجها في حيـاة المجتمع لمـا لذلك من أهمية منهجيـة .

وفي سبيل ذلك فقد انطلق ماركس من الحقيقة البسيطة ، ولكن العميقـة بمعناها ، القائلة : إنّ الإنسان بحاجة إلى أن يأكل ويشرب ويسكن ويلبس قبل أن يفكّر ويمارس السياسة والفن والأدب والدين وغيرها . وهذا يعني أنّ أساس الحياة الاجتماعية لا يكمن في الحياة الروحية ، بل في إنتاج الخيرات المادية ، فتلبية الحاجات المادية أولاً ، والتفكير ثانياً ، وليس العكس ( انظر :
. ( Marx, MEW, Bd. 13, 8-9

ومادام الناس لا يجدون المأكل والمشرب والملبس والمسكن بشكل جاهز في الطبيعة فعليهم أن ينتجوها . وفي سياق عملية الإنتاج يتوجّه نشاط الناس العملي بالدرجة الأولى نحو موضوع العمل ، أي المادة الأولية التي يمكن أن يصنعـوا منها الأشياء اللازمة لعملية الإنتاج كالأخشـاب والأحجـار والخامـات المعدنية وسواها . ومن أجل التأثير في موضوع العمل وإنتاج الخيرات المادية يحتاج الناس إلى أدوات عمل كالفأس والمطرقة والمحراث والآلة ، إضافة إلى ذلك فإنّ الإنتاج يتطلب توافر مصادر الطاقة وقنوات الريّ والمباني وغيرها ، أي إلى وسائل العمل .

إنّ أدوات العمل وموضوعاته تشكّل معاً وسائل الإنتاج ، أي شـروط الإنتاج المـادية الضرورية . وبالتأكيد فإنّه لا قيمـة لموضوع العمل ولا لأدوات الإنتاج دون نشاط الناس العملي ، فالعامل الأهمّ في الإنتاج هو الإنسان المنتج للخيرات المادية . وتشكّل وسائل الإنتاج مع الناس المنتجين قوى الإنتـاج ، وتشير قوى الإنتاج ومستوى تطورها إلى علاقـة الإنسان بالطبيعـة ودرجـة سيطرته عليها .

وخلال عملية الإنتاج يدخل الناس بالضرورة في علاقات فيما بينهم تسـمى علاقات الإنتاج ، وهي العلاقات بـين الناس في سياق الإنتاج والتوزيع والتبادل

والاستهلاك • وتشكل ملكية وسائل الإنتاج جوهر العلاقات الإنتاجية ، إذ هناك الملكية الخاصة والملكية العامة ، ويقف وراء كلّ نوع من أنواع الملكية لون معين من العلاقات الاجتماعية • وتشكل القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج معاً أسلوب إنتاج الخيرات المادية ، ويلعب أسلوب إنتاج الخيرات المادية الدور الحاسم في حياة المجتمع ؛ ففيه تتواجد وتنشأ ظواهر اجتماعية معينة تتناسب معه ، حتى الوعي الاجتماعي مشروط به • إذاً فأسلوب إنتاج الخيرات المادية هو الذي يحدد سير التطور الاجتماعي واتجاهه ، إذ مع تغيره يتغير المجتمع بكامله •

**ماذا يعني هذا الكلام من الناحية المنهجية ؟ وكيف يمكن أن يترجم ذلك الى لغة المنهج ؟**

إنّ أول ما يعنيه هذا الكلام هو أنه على الباحث أن يفتش عن مصادر تغير أسلوب الإنتاج وتطوّره في هذا الأسلوب نفسه وليس خارجه •

من ناحية أخرى على الباحث أن ينظر الى العلاقة بين جانبي أسلوب الإنتاج على أنّها علاقة تبعية تشكل فيها القوى المنتجة الجانب الحاسم ؛ مما يستدعي أن ينصبّ البحث عليها أولاً • فعلاقات الإنتاج تنشأ بشكل موضوعي بين الناس تبعاً لطابع تطوّر القوى المنتجة ومستواه ، وفي المجتمعات الطبقية يؤدي تطور قوى الإنتاج إلى تناقض صارخ بينها وبين علاقات الإنتاج القديمة ، مما يستدعي ــ كما يؤكد ماركس ــ أن نستبدل بعلاقات الإنتاج القديمة علاقات إنتاج جديدة تتناسب مع طابع تطوّر القوى المنتجة ومستواه ، وهذا بدوره يؤدي إلى تبدل التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية • وإنّ هذا التناقض يشتد إلى حدّ النزاع الذي لا يحل إلاّ بالثورة الاجتماعية ، إذ يشكل فيها الصراع الطبقي القوة المحركة للتاريخ ، فالصراع في المجتمعات الطبقية من وجهة نظر ماركس يتألف من التناقض بين الظروف الموضوعية المعطاة ، أي الواقع المادي ، وبين حاجات الناس المادية المتنامية •

وبلغة الديالكتيك أو الجدل ، وهو الركن الأساسي الذي يقوم عليه المنهج المادي التاريخي ، يسمى الحد الأول ، أي الظروف الموضوعية المعطاة ، الأطروحة ، والحدّ الثاني ، أي الحاجات المتنامية ، الطباق . وبنتيجة التناقض بين الأطروحة وطباقها ، أي بين الظروف الموضوعية والحاجات المتنامية ، يشتدّ الصراع بين الطبقات الاجتماعية إلى درجة الثورة التي يتمّ فيها التحوّل إلى مرحلة تطوّر تاريخية أعلى ، وهذا مايسمى التركيب . إلاّ أنّ هذا التركيب يتحول من جديد الى أطروحة ، ويدخل في تناقض مع طباقه ، ويحلّ هذا التناقض بتركيب جديد وهكذا .

باختصار شديد نقول :

إنّ المنهج المادي التاريخي يقوم على أساس ضرورة تحليل الأساس المادي للحياة الفكرية أولاً وليس العكس ، أي تحليل العلاقات الإنتاجية بوصفها العلاقات الأساسية التي تحدّد باقي العلاقات . ومن أجل ذلك لابدّ من الانطلاق في التحليل من مقولة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ، كما لابدّ من إعادة العلاقات الاجتماعية الى علاقات الإنتاج ، وهذه إلى طابع تطور القوى المنتجة ومستواه بهدف الوصول إلى القانون الموضوعي الذي يخضع له التطور الاجتماعي .

أخيراً : إنّ الفضل في إيجاد الفهم المادي للتاريخ ، وبالتالي المنهج المادي التاريخي يعود بالدرجة الأولى إلى ماركس ، وإلى جانب ماركس فقد ساهم انجلز في تطوير هذا المنهج ، ولعب لينين وغيره من الماركسيين اللاحقين أيضاً دوراً هاماً في تطوير هذا المنهج ، واستخدموه في دراساتهم المتعدّدة .

* * *

# الفصل الرابع

## معاني السوسيولوجيا والعلاقة بين الموضوع والمنهج

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

## 1.4 — السوسيولوجيا كتعاليم اجتماعية :

إنّ مفهوم السوسيولوجيا كتعاليم اجتماعية لا يقصد به فرعاً محدداً من فروع العلم ؛ وإنما يقصد بـه الآراء والأفكار والتعاليم ووجهـات النظر المختلفة التي يبديها أحد المفكرين أو مجموعة منهم حيال مايحيط بهم من ظواهر مختلفة .

وتعود البذور الأولى للتعاليم الاجتماعية إلى أقـدم العصور ، فقـد عبّر الأقدمون عن آرائهم وأفكارهم الاجتماعية في أساطيرهم وأديانهم وفلسفاتهـم القديمة التي تميز ذهنية المجتمع القديم ونمط تفكيره البدائي.

ففي ذلك المجتمع القديم المتمركز حول الأم نسجت الأسـاطير الكثيرة حول وضع المرأة الحقيقي وموقف المجتمع منها ، فكانت هذه الأساطير بمثابة أفكـار ومعلومات قيمة زودتنا بمادة غنية عن طبيعة الحياة الاجتماعية والتفكير الاجتماعي المرتبط في ذلك العصر . فالأساطير تتحدّث عـلى سبيـل المثال عن الخصائص الإنسانية والقدرات الخلاقة للمرأة التي كانت المنتج الأول في الجماعة والمسؤولة الأولى عن تسيير شؤون الجماعة ، وامتلكت جسداً يتوافق إيقاعه مع إيقاع الطبيعة، ممّا ساعدها على تبوىء عرش الجماعة دينياً وسياسياً واجتماعياً . وهذا ما يفسر عبادة إنسان تلك العصور للالهة الأم التي كانت بالنسبة له الآلهة الأولى ، وهـو ماعبّر عنه في إحدى أساطيره على لسان الالهة « ايزيس » التي تقول عن نفسها : « أنا أم الأشياء جميعاً ، سيدة العناصر وبادئة العوالم . حاكمة مافي السموات من فوق وما في الجحيم من تحت ، مركز القوة الربانية . أنا الحقيقة الكامنة وراء الالهة والالهات ، عندي يجتمعون في شكل واحد وهيئة واحدة . بيدي أقـدر أجرام السماء وريح البحر وصمت الجحيم ، يعبدني العـالم بطرق شتى وتحت أسماء شتى ، أمااسمي الحقيقي فهو « إيزيس » به توجهوا إلي بالدعاء »

. ( Campbell, 1977, 56 )

وتؤكد عقـود الزواج المصرية القديمة ما قلناه عن طبيعة العلاقات الاجتماعية التي أعطت المرأة مركزاً ريادياً في المجتمع القديم ، ففي أحد صكوك الزواج التي تمّ العثور عليها ، ويعود تاريخها إلى نحو ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد يقول الزوج لزوجه : « منذ اليوم ، أقر لك بجميع الحقوق الزوجية ، ومنذ اليوم لن أفوه بكلمة تعارض هذه الحقوق • لن أقول أمام الناس إنك زوجة لي ، بل سأقول بأنني زوج لك • منذ اليوم لن أعارض لك رأياً ، وتكونين حرة في غدوك ورواحك دون ممانعة مني ، كل ممتلكات بيتك لك وحدك ، وكلّ ما يأتيني أضعه بين يديك » • ( Briffault, 1977, 82 )

وفي صك آخر يعود تاريخه الى نحو ثلاثة آلاف عام من الآن نجد المرأة تقـول لزوجها : « إذا تركتك في المستقبل لكرهي لك أو لمحبتي رجلاً آخر ، فإنني أتعهد أن أدفع لك مكيالين ونصف من الفضة وأعيد إليك هدايا الزواج » • ( Briffault, 1977, 54 )

إنّ مجتمع الأمومة المشار إليه لم يستمر طويلا في البقاء ، وذلك بسبب أنّ جماعة الذكور قـامت بالانقلاب الذكري التاريخي المعروف فقضت على « حق الأم » ، وأحلّت محله « حق الأب » ، وظهرت العائلة التي تقـوم على سيـادة الرجل الذي مارس السلطة على المرأة ردحاً طويلاً من الزمن ، وما يزال يمارسهـا إلى يومنا هذا في عدد من بقاع عالمنا المعاصر • وقد عكست الأساطير هذا الواقع الجديد الذي انتزعت فيه الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمرأة • فهاهي ذي الأسطورة الاغريقية حول أصل مدينة أثينا تحكي قصة هذا التحول التاريخي الكبـير :

« ففي صباح أحد الأيـام ، وقبل أن يطلق على مدينة أثينا اسمها المعروف، أفاق أهـل المدينة على حادث عجيب • فمن باطن الأرض نبتت في ليلة واحـدة

شجرة زيتون ضخمة ، لم يروا لهـا شبيهاً من قبـل ، وعلى مقربة منها انبثق من جوف الأرض نبـع ماء غزير لم يكن هناك البارحة • وقـد أدرك الناس أن وراء ذلك سراً إلهياً ورسـالة تاتي من الغيب • فأرسل الملك إلى معبـد دلفي يستطلع عرافته الأمر ويطلب منها تفسيرا ، فجـاءه الجواب أن شـجرة الزيتون هي الالهة اثينا وأن نبعه الماء هي الإله بوسيدون ، وأن الالهين يخيران اهل المدينه في اي من الاسمين يطلقون على مدينتهم • عند ذلك جمع الملك كل السكان واستفتاهم في الأمر ، فصوّتت النساء إلى جانب اثينا وصوّت الرجال إلى جانب بوسيدون • ولمّا كان عـدد النساء أكبر من عدد الرجال كانت الغلبه لهن ، وتم إطلاق اسـم الالهة أثينا على المدينة • وهنا غضب بوسيدون فارسل مياهه المالحه العانيه فغطت أراضي اثينا وتراجعت تاركه أملاحها التي حالت دون زراعة التربه وجني المحصول• ولتهدئه خواطر الاله الغاضب ، فرض رجال المدينة على نسائها ثلاث عقوبات : أولاً لن يتمتعن بحق التصويت العام بعد اليوم • وثانياً لن ينتسب الأولاد إلـى أمهاتهم بعد اليوم بل لآبائهم • وثالثاً لن تحمل النسـاء لقب الاثينيات ويبقى ذلك وقفاً على الرجال » ( السواح ، ١٩٨٨ ، ٣٨ ) •

إنّ هـذه الأسطورة تحدّثنا ــ كما قلنا ــ عـن انتزاع حقـوق المـرأة المدنية والسياسية والاجتماعية تاريخياً ، وتوضح لنا التغير في طبيعـة العلاقـات الاجتماعية حيال المرأة عبر آراء وأفكار اجتماعية بسيطة يمكن عدّها البـذور الأولـى للتفكير الاجتماعي والتعاليم الاجتماعيـة التي تشـكل المعنـى الأول للسوسيولوجيا •

في الفترة الواقعـة بين ( ٥٥١ ــ ٤٧٩ ق•م ) عرفت البشريـة مفكراً ومربياً صينياً كبيراً وهو « كونفوشيوس » الذي كان له تأثير كبير في تطورالفكر الفلسفي والاجتماعي وبخاصة الصيني • والأفكار الاجتماعية لكونفوشيوس تتمحور حول

إقامة مجتمع منسجم يقوم على كمـال الأفراد الذاتي والتنظيم الصارم للعلاقات الاجتماعية ، وقد طرح مشروع مجتمع وُزّعت فيه الالتزامات بين أعضائه توزيعاً دقيقاً بشكل يخضع فيه الأسفلون للأعلين ، والصغار للكبار ، والابن للأب والمرأة للرجـل •

ولم تظهر الأفكـار والتعاليم الاجتماعية والسياسية المتماسكة نظرياً إلا في العصر اليونانيّ ؛ فمع القرنين السابع والسادس قبل الميلاد ولد العلم النظري في اليونان ، وأبصر التفكير الاجتماعيّ النور بشكل نوعي وجديد • وقد عرف هذا العصر مفكرين كبار من أمثال أفلاطون وأرسطو وغيرهما •

فأفلاطون ( ٤٢٧ ــ ٣٤٧ ق•م ) مثـلاً مجّد حقوق النخبـة أو الأقليـة أو الأقلية الأرستقراطية من الفئات الغنية ، وكرس هذه الحقوق في كتاباته •

ففي كتابة « الجمهورية » قسّم أفلاطون دولته المثلى إلى ثلاث فئات أو شرائح اجتماعية ، وهي :

١ ــ الفلاسفة الحكّام الذين يمثلون النخبة المسيطرة التي تجمع في يدهـا السلطة والفكر •

٢ ــ المحاربون الذين يحمون وينظمون أو يضبطون شؤون الدولة •

٣ ــ المنتجون من زرّاع وصنّاع وحرفيين•

أما العبيد فلم يعدّهم في عداد المواطنين أو البشر •

وبعد أفلاطون يأتي أرسطو ( ٣٨٤ــ٣٢٢ ق•م ) ليعلن ، كما أعلن سابقوه، أنّ العبودية أمر طبيعي تماماً ، وأنّ المواطنة في المجتمع والدولة حق للحر فحسب • وما مقولته الشهيرة « الإنسان كائن اجتماعي » إلاّ تعبير عن الإنسان الحرّ وليس العبد •

في العصور الوسطى رسم الفارابي ( ٨٧٠ ــ ٩٥٠ ) مثلاً صورة مجتمـع

فاضل يضمن العدالة والسعادة لأعضاء المدينة في كتابة « آراء أهل المدينة الفاضلة »، فهو يرى أن الاجتماع ضرورة إنسانية ، والتعاون بين الأفراد في المجتمع هو سبيل سعادة الفرد ومصلحة المجتمع .

في العصور الحديثة أكدّ المفكر الإيطالي المعروف ميكافيللي ( ١٤٦٩ــ١٥٢٧ ) مثلاً أهمية الوحدة السياسية المعبّرة عن مصالح الطبقة البرجوازية ، وأقرّ بانقسام المجتمع إلى أغنياء وفقراء ، ونادى بضرورة استخدام الدولة للعنف والقوة للمحافظة على النظام ، وكان شعاره : « الغاية تبرر الواسطة » .

إن هذه وغيرها من التعاليم الاجتماعية لم تؤد إلى نشوء السوسيولوجيا كعلم مستقل بموضوعة ووظيفته ومنهجه ؛ لذلك أُدرجت تحت المعنى الأول لمفهوم سوسيولوجيا على النحو الذي أوضحناه .

* * *

## 2.4 — السوسيولوجيا كفلسفة اجتماعية :

أحياناً تفهم السوسيولوجيا على أنها تلك الفلسفة الاجتماعية التي نشأت بعد أوغست كونت أو حتى معه ، والأمر هنا يتعلق في الدرجة الأولى بالإجابة عن أسئلة جوهرية ذات طابع فلسفي ولها صلة بتطور المجتمع وتركيبه من مثل : هل الحدث الاجتماعي حتمي ؟ وأي دور يلعبه الإنسان ( الشخصية ) والأفكار أو من الذي يصنع التاريخ ؟ وماذا يعني صنع التاريخ ؟ وهل التاريخ تقدّم أم دوران أم تراجع ؟ وهل للتاريخ مغزى ؟ والخ ...

اختلفت الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها باختلاف الاتجاهات والمواقف الفلسفية لأصحابها حيال الظواهر الاجتماعية ، وأدّت — كما ذكرنا — إلى نشوء السوسيولوجيا بمعنى الفلسفة الاجتماعية . فها هو ذا أوغست كونت على سبيل المثال يعترف بالطابع الحتمي لتطور المجتمع ، لكنه يعيد هذا التطور إلى الوعي الإنساني الذي يعدّه القوة المحركة للتاريخ ؛ وذلك عندما أكد دور المراحل الحتمية الثلاث في تطوّر الفكر البشري ، أي المرحلة اللاهوتية والمرحلة الميتافيزيقية والمرحلة الوضعية ، عادّاً إياها جوهر العملية التاريخية . وها هو ذا هربرت سبنسر أيضاً يفترض أنّ قوانين التطور تؤثر في المجتمع تأثيراً مماثلاً تماماً لتأثيرها في مجالات الوجود الأخرى ، وأنّ التطور الاجتماعي يشبه التطور في عالم النبات والحياة ، وبكلمات أخرى : يحاول سبنسر تفسير تركيب المجتمع البشري وقوانين تطوره بشكل آليّ وميكانيكي من خلال استعارته للمفاهيم الخاصة بعلم الحياة وتطبيقها على الحياة الاجتماعية . والتطور من وجهة نظره هو عملية كمية لا تعرف القفزات أو التوقف في التدرج ؛ والوضع الطبيعي للبنيان الاجتماعي ، مثلما هو الأمر بالنسبة للبنيان البيولوجي ، التوازن .

إضافة إلى ذلك فهناك من رأى أنّ العنصر الأساسي الذي يؤثر في حياة المجتمع هو العنصر النفسي ، اي الخصائص والميزات النفسية للأفراد المنعزلين عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي ينتسبون إليه .

أمّا الإجابة المتكاملة عن هذه الاسئلة فقد وردت في الفلسفة الاجتماعية الماركسية ، وبالتحديد في المادية التاريخية التي وضعها كل من ماركس وانجلز اللذين بسطا وعمقا الفهم المادي للتاريخ . مما دفع لينين للقول : « لقد كانت فكرة استخدام المادة في السوسيولوجيا فكرة عملاقة بحد ذاتها » ( Lenin, 1961, 129 ) .

وفي مكان آخر يعد لينين المادية التاريخية أوّل سوسيولوجيا علمية ، إذ يقول : « بوضع ماركس حدا لتلك التصورات التي رأت في المجتمع تجمعاً ميكانيكياً من الأفراد ، فقد وضع لأول مرة السوسيولوجيا على أسس علمية ، حيث أنه أكد على التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية كبنية كلية للعلاقات الاجتماعية المعنية ، وبالتالي فإن تطوّر تلك التشكيلات غدا عملية تاريخية طبيعية »
( Lenin, 1961, 133 ) .

إنّ مطابقة لينين بين المادية التاريخية والسوسيولوجيا أثرّت في بعض المفكرين الماركسيين اللاحقين من أمثال بوخارين Bucharin الذين ماثلوا أيضاً بين المادّية التاريخيّة والسوسيولوجيا .

يؤكد بوبوف Popov في كتابه « نقد علم الاجتماع البرجوازيّ » ضرورة عدّ المادّية التاريخيّة السوسيولوجيا نفسها بمعنى العلم المعاصر المستقل ، وأى خروج عن هذا الافتراض ليس — من وجهة نظره — إلاّ انحرافاً ، إذ يقول :

« وحتى الآن لم يجمع الماركسيون المعاصرون على رأي واحد حول مادة علم الاجتماع الماركسي . فيعتقد القسم الأكبر من الفلاسفة ... أن السوسيولوجيا الماركسية هي نفسها المادية التاريخية ، وأن الأبحاث والدراسات السوسيولوجية الملموسة

هي طريقة أو أداة تستخدمها المادية التاريخية ، وتتحول المادية التاريخية بدونها ( بدون هذه الأبحاث ) إلى نظام جامد من المقولات المنفصلة عن الحياة . في حين يرى بعض الماركسيين ... أن المادية التاريخية ليست سوى أساس نظري للسوسيولوجيا الماركسية التي هي علم مستقل عن المادية التاريخية . ورأينا نحن أن وجهة النظر الأخيرة ضعيفة الأساس ، فهي شئنا أم أبينا ، تتطابق وتتوافق مع مطامح المنظرين الغربيين البرجوازيين ، في فصل السوسيولوجيا عن الفلسفة ، وفي تحويل السوسيولوجيا إلى علم خاص كلياً ، أقرب إلى العلوم التكنيكية يدرس الهندسة الاجتماعية » ( بوبوف ، ١٩٧٤ ، ٤٢–٤٣ ) .

إنّ دوغمائية بوبوف هذه جوبهت ، كما يؤكّد هو نفسه ، بآراء علماء ومفكرين ماركسيين آخرين ممّن دعوا إلى فصل السوسيولوجيا عن المادية التاريخيّة . وهذا مايؤكده فولف Wolf عندما يقول :

« إن عملية الفصل بين الفلسفة وعلم الاجتماع ، وإن تأسيس دوائر سوسيولوجية مستقلة لمادة علم الاجتماع ، إن هو إلا دليل على أن علم الاجتماع الماركسي – اللينيني قد انفصل عن المادية التاريخية ليتحول إلى مقياس علمي مستقل ولو تطلب هذا أيضاً التغلب على الرأي الذي يطابق بين المادية التاريخية وعلم الاجتماع العام » ( Wolf, 1976, 210 ) .

إذا لايجوز – كما نرى أيضاً – فهم المادية التاريخية على أنها سوسيولوجيا

عامة ؛ بل فلسفة اجتماعية* تختلف عن السوسيولوجيا كعلم مستقل بموضوعه ووظيفته ومنهجه وطرائق بحثه ، وهذا سيكون لب حديثنا عن المعنى الثالث لمفهوم « سوسيولوجيا » .

---

* هناك من يطالب اليوم بواد المادية التاريخية والكف حتى عن عدها فلسفة اجتماعية . إن هذا الموقف غير الموضوعي يشبه إلى حد كبير الموقف الدوغمائي الذي بوأ المادية التاريخية عرشا لم يكن لها ، عندما جعلها سيدة العلوم الاجتماعية بلا منازع .
إن المطالبة بواد المادية التاريخية يعني أيضا المطالبة بشكل غير مباشر بواد الفلسفات الاجتماعية الاخرى كلها وهو مالا يمكن الموافقة عليه .

### 3.4 — السوسيولوجيا كعلم مستقل

تتصف العمليات الاجتماعية في وقتنا الراهن بتسارع حركتها ، وشدة تغيرها ، وبنشاط الناس المتزايد الذي يترك آثاره في الطبيعة والمجتمع ؛ مما يعني ضرورة استنفار سائر الإمكانات والطاقات ، وبخاصة الأكاديمية منها ، وتضافرها دوليّا ومحليّا لرصد واقع تلك العمليات والتنبؤ بمسارها في المستقبل بهدف السيطرة عليها وتوجيهها بما يخدم تقدم إنسان هذا الكوكب والمجتمع الذي ينتمي إليه .

والسيطرة على العمليات الاجتماعية تتطلّب من المتخصصين في العلوم الاجتماعية ، وبخاصة السوسيولوجيا ، معرفة علمية دقيقة بهذه العمليات . والمعرفة العلمية بالعمليات الاجتماعية تتطلّب قبل كلّ شيء الكشف عن العلاقات السببية والعلاقات القانونية التي تخضع لها هذه العمليات . والكشف عن العلاقات السببية والعلاقات القانونية يتطلّب بدوره وضع خصوصية تلك العلاقات في الحسبان وعدم إغفالها .

لذلك ، وقبل الحديث عن موضوع السوسيولوجيا ومنهجها والعلاقة بينهما ، لابدّ من تحديد خصوصية العلاقات السببية والقانونية في المجتمع وإبرازها بشكل يساهم في الكشف الصحيح عنها عند إجراء الأبحاث السوسيولوجية ، خاصّة أن أرقى أنواع المعرفة السوسيولوجية هي تلك التي تؤدّي إلى الكشف عن القانون السوسيولوجي . وبناءً على ذلك سنحاول فيما يلي تسليط الضوء أولاً على خصوصية العلاقات السببية في المجتمع ، ثم تنتقل فيما بعد للحديث عن خصوصية العلاقات القانونية فيه :

أولاً — خصوصية العلاقات السببية في المجتمع :

بداية لابدّ من تحديد مفهوم السببية الذي لاقى اهتماماً كبيراً من قبل الكثير

من المفكرين الذين ينتمون إلى مراحل واتجاهات مختلفة ؛ لدرجة أنه لعب دوراً أساسياً في معظم منظومات التفكير الفلسفية ، وفي بعضها يمثل هذا المفهوم المشكلة الأساسية ، أو على الأقل مسألة من المسائل التي تطوّرت على أساسها مبادىء منظومة التفكير الفلسفي برمتها ، كما هو الحال عند هيوم Hume وكانت Kant مثلاً • وبشكل عام تعني السببية العلاقة بين السبب والنتيجة أو وحدتهما ، وهذا المعنى العام للسببية لايعبرّ عن حقيقة مفهوم السببية بشكل دقيق ، والسبب في ذلك هو صعوبة العثور — سواء في الطبيعة أو في المجتمع — على علاقة خالصة وصافية تتألف فعلاً من سبب ونتيجة ؛ ففي الواقع الموضوعي لا وجود لعلاقة سببية تشترك فيها ظاهرتان ( سبب ونتيجة ) فقط •

وهذا يعني أننا لانستطيع إعطاء تفسير سليم لعلاقة سببية من خلال المفهومين المذكورين ، أي « السبب » و « النتيجة » ؛ لذلك فإنه من الضروري الاستعانة بمفهوم ثالث يساعدنا على تفسير العلاقات السببية ، وهو مفهوم « الظروف » • ( انظر : Brik, 1988, 24 ) .

وقد أوضح انجلز الدور الهام للظروف التي تعدّ شرطاً أساسياً كي يؤدي السبب إلى النتيجة ، إذ قال :

« لانجد أن حركة معينة تتبعها أخرى ، بل نجد أننا نقدر على إحداث حركة معينة عندما نخلق الظروف التي في ظلها تجري الحركة ، والتي لم تكن موجودة من قبل ••• »
( Engels, Bd. 20, 497 — 498 ) .

والظروف يجب ألاّ تفهم على أنها الأسباب ، ومع ذلك لايجوز الفصل التعسفي والمطلق بينها وبين الأسباب • ففي حين أنّ « السبب » هو تلك الظاهرة

( أو مجموعة الظواهر ) التي من خلال وجودها وتغيرها تنشأ بالضرورة « النتيجة »، فإنّ « الظروف » تمثل مجموعة الظواهر والعمليات التي تؤدّي سوية مع السبب أو الأسباب إلى حدوث النتيجة • والسبب يتقدّم دائماً على النتيجة زمنياً ، وضمن العلاقة السببية تمثّل النتيجة ذلك الحدث ( أو الظاهرة ) الذي يشترط وجوده وتغيره وجود ظواهر أخرى وتغيرها •

وبناءً على ذلك يفيد مبدأ السببية أنّ الأشياء والعمليات في الطبيعة والمجتمع موجودة في علاقات سببية ، وهذا يعني أننا كي نتمكن من معرفة ظاهرة ما وتفسيرها علينا بالضرورة معرفة أسبابها أولاً • ومعرفة العلاقات السببية يمهّد الطريق نحو معرفة العلاقات القانونية التي نهدف للكشف عنها في أبحاثنا العلمية وبخاصة السوسيولوجيا •

إنّ العلاقات السببية توجد وتؤثر في الطبيعة والمجتمع بشكل موضوعيّ ، أي بشكل مستقل عن وعي الناس وإرادتهم ، ومع ذلك فلهذه العلاقات خصوصية في المجتمع تميزها عن العلاقات السببية في الطبيعة ، فأين هي هذه الخصوصية ؟

في المجتمع تتوسّط السببية العلاقة بين السلوك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية ، وفي هذا التوسط بالذات تكمن خصوصية السببية في المجتمع التي تنجم قبل كل شيء عن النشاط الواعي والهادف للناس الذي يشكلون الظواهر الاجتماعية • فمع هذا النشاط وخلاله تنشأ أشكال متنوعة من العلاقات الاجتماعية التي تلعب دوراً هاماً في تحديد السلوك الاجتماعي •

فبسبب التغير النسبي للظروف تتغير غالباً العلاقة بين السبب والنتيجة في المجتمع ، وهذا مايميز السببية في المجتمع ؛ الأمر الذي يحتم علينا وضعه في الحسبان في أبحاثنا السوسيولوجية كي نتمكن من الكشف عن العلاقات السببية الحقيقية

الموجودة في الواقع الموضوعي ، فنفتح الطريق أمام الكشف عن العلاقات القانونية التي تحكم الظاهرة التي ندرسها .

ثانياً ــ خصوصية العلاقات القانونية في المجتمع :

من خلال ملاحظة بسيطة للظواهر الطبيعية والاجتماعية نكتشف أنها لاتخضع للفوضى ، بل للعلاقات القانونية ، أي العلاقات الموضوعية العامّة والضرورية والجوهرية التي تدلّ على شيء من الثبات النسبي والتكرار .

فالعلاقة القانونية عامّة لأنها تتضمن ماهو مشترك ومتكرر في الظواهر المتغيرة ، وهي ضرورية لأنها تتحقق دائماً على الشكل نفسه عندما تتوافر الشروط الملائمة لتحققها ، وهي جوهرية عندما تحتوي على العامّ والضروريّ .

والعلاقة القانونية ليست تلك العلاقة الضرورية والعامة والجوهرية فحسب ، بل أيضاً العلاقة التي تتميز بالثبات النسبيّ وإمكان التكرار .

ومثل هذه العلاقات لاتوجد في الطبيعة فحسب ، بل في المجتمع أيضاً ؛ وهذا القول لايتفق عليه الجميع ، بل يرفضه بعضهم ، وبخاصة الكانتيون الجدد من أمثال فندلباند Windelband وريكرت Rickert وغيرهما الذين يدّعون أنّه خلافاً للطبيعة لايوجد في الحياة الاجتماعية إلاّ ما هو فريد Einmalig غير متكرر .

ومن هنا يستنتج هؤلاء أنّ الحياة الاجتماعيّة لاتخضع للقوانين ؛ فالقوانين ، كما يدّعون ، موجودة في الطبيعة دون غيرها . وهذا مايؤكده ريكرت في حديثه عن المجتمع ،إذ يقول :

« ... كما يجب أن يقال دائماً؟ : إنه لايوجد في الواقع سوى الموضوعات الفردية وغير العامة ؛ إنه لايوجد إلا الفردي ، ولاشيء يتكرر فعلاً » ( Rickert, 1924, 33 ) .

بناءً على ذلك يؤكد الكانتيون الجدد ضرورة فصل العلوم الاجتماعية عن

العلوم الطبيعية فصلاً تاماً .

وعلى عكس هؤلاء ينادي ممثلو الوضعية الجديدة ، وبخاصة أعضاء مايسمى حلقة فيينا ، بوحدة العلوم ، بل بعلم فيزيائي موحد ( انظر : Hahn u.a., 1929, 15-19 ) .

إن كلا الموقفين كان غير صائباً في فهمه للقوانين الاجتماعية التي تتميز فعلاً عن قوانين الطبيعة ، ولها خصوصية نابعة من خصوصية الحياة الاجتماعية ، إلاّ أنّ ذلك لايعني المبالغة بهذه الخصوصية أو طمسها نهائياً .

والآن أين تكمن خصوصية القوانين الاجتماعية ؟

بادىء ذي بدء لابد من التمييز بين نوعين من القوانين : القانون الدينامي dynamisches Gesetz ، والقانون الاحصائي statistisches Gesetz .

فعندما لايتوافر سوى إمكان واحد كي تتحقق علاقة عامة وضرورية وجوهرية نكون بصدد الحديث عن القانون الدينامي ؛ أمّا القانون الإحصائي فإنّه يمثل وحدة جدلية مابين الضرورة والمصادفة والقوانين الإحصائية تسمح بتنبؤ دقيق بالنسبة لسلوك المنظومة ككل ( جانب دينامي ) ؛ أمّا فيما يتعلّق بكلّ عنصر من عناصر هذه المنظومة فالتنبؤ بسلوكه يصبح احتمالياً ( جانباً إحصائياً ) ، وهذا النوع من القوانين هو الموجود في الحياة الاجتماعية .

إنّ القوانين الموضوعية لاتوجد في الطبيعية فحسب ، بل في المجتمع أيضاً ؛ غير أنّ القوانين في الطبيعة والمجتمع تختلف فيما بينها من حيث آلية تأثيرها . ففي حين أنّ القوانين في الطبيعة تنشأ وتؤثر دون فعل الناس وبشكل غير واع وأعمى ؛ فإنها في المجتمع قوانين الفعل الواعي والهادف للناس ، وهذا ما يؤكده انجلز عندما يقول :

« إن تاريخ تطور المجتمع يثبت الآن أنه مختلف في نقطة جوهرية عن تاريخ تطور الطبيعة . ففي الطبيعة ـ وفي حال أغفلنا

تأثير الناس في الطبيعة ــ توجد مواد كيماوية تتفاعل مع بعضها بشكل أعمى وغير واع • وفي تفاعلها المتبادل هذا ينشأ القانون العام ••• وخلافاً لذلك فإن الفاعلين في تاريخ المجتمع هم الناس المزودون بالوعي والرؤى ، والذين يسعون وراء تحقيق أهدافهم؛ ولاشيء يحدث دون رؤية واعية ، دون هدف مقصود • ورغم أهمية هذا الاختلاف بالنسبة للبحث الاجتماعي ، فإنه لايغير شيء في الحقيقة التي تفيد أن سير التاريخ يخضع لقوانين داخلية عامة » ( Engels, Bd. 21, 296 ) .

تكمن إذاً خصوصية القوانين الاجتماعية مقابل قوانين الطبيعية في أنها توجد في الفعل الواعي والهادف للناس ومن خلاله ؛ غير أنّ هذا الفعل محدد في الوقت نفسه بالعلاقات الاجتماعية للناس ، أي أنّه ذو طابع موضوعي • وعن ذلك ينجم أنّ القوانين الاجتماعية تتحقق في جدل العلاقة مابين الموضوع Objekt والذات Subjekt ؛ أمّا قوانين الطبيعة فتتحقق ، خلافاً لذلك ، بشكل مستقل عن الذات الفاعلة ، أي أنها ( القوانين ) تشكل العلاقات الجوهرية بين الموضوعات العمياء وغير الواعية • وبما أنّ الأبحاث السوسيولوجية تهدف إلى دراسة بل اكتشاف القوانين الاجتماعية ؛ فإنّه لابدّ لهذه الأبحاث من مراعاة خصوصية هــذه القوانين التي عرضناها أنفا •

إنّ كلّ ماقلناه عن خصوصية العلاقــات السببية والعلاقــات القانونية في المجتمع يقودنا إلى الإقرار بحقيقة تعقد الظواهر والعمليات الاجتماعية وتشابكها ، ومن ثم صعوبة دراستها مقارنة بدراسة الظواهر الطبيعية • فتنوع أشكال الحقائق الاجتماعية وتغيرّها ( الطــابع المتبدل نسبياً للظروف ، والتغير الكبير للعمليات الاجتماعية ) تصف تعقد الظواهر والعمليات الاجتماعية وتشابكها • إلاّ أنّ هذه

الحقيقة يجب ألاّ تقودنا ــ على الصعيد المنهجي ــ إلى المبالغة في مشكلة تعقد الظواهر الاجتماعية ، وبالتالي القول باستحالة دراستها بشكل علميّ والكشف عن القوانين التي تخضع لها • فكلّ مانريد تأكيده هو تجنب النظر إلى الظواهر الاجتماعية بنظرتنا نفسها إلى الظواهر الطبيعية ، وتبسيط مشكلة تعقد الظواهر الاجتماعية إلى درجة طمس خصوصيتها ، ودراستها ــ بناءً على ذلك ــ بمثل ما ندرس الحجر والفأر • من ناحية أخرى لايجوز بأيّ حال من الأحوال اتّخاذ مشكلة تعقد الظواهر الاجتماعية وتشابكها حجة لرفض الدراسة العلمية عليها •

إنّ تعقد الظواهر الاجتماعية لايسمح لنا عادة بالعثور على سبب واحد لتفسير النتيجة ، وذلك لأنّ العمليات الاجتماعية مرتبطة بعدد كبير من العوامل وليس بعامل واحد فقط • فمن أجل تفسير الظاهرة الاجتماعية لابدّ لنا من التفتيش عن سلسلة من الأسباب والعوامل التي أوجدتها ، وهنا تكمن الصعوبة التي لابدّ من تذليلها كي يؤدّي البحث السوسيولوجي الغرض منه •

والسؤال المطروح هنا هو : هل الظواهر والعمليات الاجتماعية المعقدة والمتشابكة قابلة حقاً للعزل ؟ وهل يمكننا فعلاً عزل الفرد عن سياقه الاجتماعيّ والاقتصاديّ ؟

الإجابة عن هذا السؤال ذات أهمية منهجية خاصة ، لذلك سنعرج عليها فيما يلي بشيء من التفصيل :

إنّ الإنسان لايستطيع أن يكون خارج إطار المجتمع ، فقدرته على إنتاج ظروف وجوده تشكل سمة بارزة يشاركه فيها أناس آخرون • وبناء على ذلك فإنه من الصعب الكشف عن القوانين السوسيولوجية عندما ننطلق في أبحاثنا من الأفراد المعزولين عن بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية • وخلافاً لذلك فإنه في مجال الطبيعة يسمح بعزل الحقيقة ، أو بعض جوانها ، وبإعادة إنتاجها في المخبر ؛ أمّا عزل

الظواهر الاجتماعية عن بيئتها الطبيعية عند إجراء البحث السوسيولوجي فقد يؤدي إلى تشويهها .

وقد عبر جنديف Gindev عن هذه الحقيقة بشكل متطرف أكثر عندما قال :

« تماماً مثلما يؤدي عزل خلية مخية ليس إلى دراسة المخ الحي ، بل الميت ، كذلك يؤدي عزل ظاهرة اجتماعية عن محيطها إلى موتها »( Gindev, 1978, 266 ) .

إننا نوافق جنديف فيما قاله ، بخاصة عندما يتعلق الأمر بظواهر وعمليات اجتماعية كلية أو بوحدات اجتماعية كبيرة ، لكن المجموعات الصغيرة والأفراد ، كجانب من الجوانب التي تدرسها السوسيولوجيا ، يمكن عزلهم إلى حدّ ما عن المجتمع وجلبهم إلى المخبر لإجراء التجارب عليهم . غير أنّ المجموعة الصغيرة في المخبر غير قادرة على أن تعكس الظروف الاجتماعية العامة الكائنة خارجه ، ومن هنا ينشأ خطر حصول المرء من خلال هذه المجموعات الصغيرة على معارف تكون مفصولة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي لا تلامس إلاّ سطح الظاهرة ؛ لذلك فإنّ دراسة الظواهر الاجتماعية في بيئتها الطبيعية تساعدنا على الوصول إلى رؤية علمية دقيقة أكثر مما تساعدنا في المخبر .

إضافة إلى ذلك نشير هنا الى المشكلات الأخلاقية التي تثيرها دراسة الظواهر الاجتماعية في المخبر ، فعندما يتعلّق الأمر بموضوعات تجريبية كالعناصر الكيماوية والفئران وغيرها يمكن إجراء التجارب المخبرية دون صعوبات كبيرة ؛ أما عندما تكون موضوعات البحث بشراً فيطرح السؤال التالي : هل يمكن من الناحية الأخلاقية إجراء التجارب على الناس في المخبر ؟

بعض الكتاب أعربوا عن تحفظهم قائلين إنه من غير المسموح أخلاقياً عزل الناس عن بيئتهم وإجراء التجارب عليهم في المخابر . فهاهما بارتي Parthey وفال Wahl مثلاً يقولان :

« إنه من المستنكر أخلاقياً عزل مجموعة من الناس عن علاقاتها الاجتماعية بهدف إجراء التجارب عليها ، لأن ذلك قد يؤدي إلى أضرار • فقد يؤدي إلى جرح كبرياء الإنسان عندما يستخدم مجرد موضوع بحث وعندما يتعرض لأضرار مؤكدة » • ( Parthey / Wahl, 1966, 213 ) •

وبعض الكتاب الآخر يعدّ خداع أفراد التجربة مبرراً بل ضرورياً من الناحية العلمية ( انظر : Zimmermann, 1972, 270 ) • وينطلق هؤلاء في حديثهم عن ضرورة خداع أفراد التجربة من الحقيقة التالية : لو عرف المجرَّب عليه ماذا يريد المجرِّب منه لغير سلوكه وأضرّ بناءً على ذلك ــ بالنتائج العلمية للبحث •

إنّ عزل الفرد عن بيئته بهدف إجراء الأبحاث العلمية عليه في المخبر أمر ممكن في إطار أبحاث علم النفس وعلم النفس الاجتماعي وغيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى بشرط ألاّ يتعرض المجرَّب عليه جراء ذلك لأضرار صحية أو نفسية• أمّا في السوسيولوجيا فمع أنّ الأمر ممكن نظرياً ؛ إلاّ أنّه عقيم وغير مجد عملياً بسبب خصوصية موضوع السوسيولوجيا بالنسبة للعلوم الاجتماعية الأخرى •

إنّ هذا الموقف المعارض لدراسة موضوع السوسيولوجيا في المخبر يجب ألاّ يؤدي الى القول مع القائلين : « إذاً فالسوسيولوجيا ليست من العلوم الدقيقة »•

وهذا الأمر يقودنا للحديث فيما يلي عن مسألة الدقة في العلم لتفحص صدق قول القائلين أعلاه : إنّ السوسيولوجيا ليست من العلوم الدقيقة •

لقد ميّز أفلاطون قديماً بين ماهو دقيق Exakt وماهو غير دقيق Unexakt ، عندما عدّ الأفكار Ideen التي من خلالها تقوم المعرفة

العلمية ، كما يدعي ، أنها هي الدقيقة ، أمّا المفاهيم الامبريقية empirische Begriffe فهي غير دقيقة .

إنّ ربط الصفة « دقيق » بكلمة « علم » ظهر أوّل مرّة في فرنسا ، إذ هناك « يطلق المرء على العلوم التي تقوم على الحساب والقياس والملاحظة والتجربة ، أي العلوم الرياضية والفيزيائية ، مصطلح العلوم الدقيقة « Les sciences exaktes » ( Konig, 1966, q ) .

والمصطلح المركب « علوم دقيقة » انتشر فيما بعد في بلاد أخرى كبريطانيا وألمانيا وغيرها ، وشاع استخدامه في كلّ مجالات العلوم الطبيعية ، ويستخدم اليوم من قبل اتجاهات متعدّدة كصفة تصنيف Klassifikationsmerkmal بل كصفة فصل Trennungsmerkmal العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية ، مع أنه سواء في العلوم الطبيعية أو في العلوم الاجتماعية لا توجد دقة مطلقة ، والسبب في ذلك يعود إلى أنّ كلّ علم ( حتى الرياضيات ) هو من صنع الإنسان ويخدم أغراضه .

إنّ الدقة في العلم مرتبطة بطبيعة كلّ علم . وقد عبّر عن هذه الحقيقة أرسطو عندما قال : « المستمع المؤهل بشكل منطقي يطلب الدقة في مجال معين بمقدار ما تسمح به طبيعة الموضوع » ( Aristoteles, 1983, 1094 b ) . وانطلاقاً من ذلك فإنّ الدقة في الرياضيات والفيزياء ، دون شك ، لا تماثل الدقة في العلوم الاجتماعية ، لكن هذا لايجوز أن يقودنا إلى عدّ تلك العلوم وحدها علوماً دقيقة ، وبالتالي فصلها عن العلوم الاجتماعية بشكل مطلق وتعسفي . وجوهر الدقة في العلم يكمن في حيازة العلم :

١) كمية كافية من الحقائق الميدانية .
٢) تصورات نظرية مترابطة .
٣) منهج بحث وطرائق تساهم في الكشف عن القوانين وصياغتها في نظريات .

وعلم الاجتماع لم يصبح علماً إلاّ بعد أن تحققت فيه الشروط المذكورة والعلاقة الضرورية بين الناحية النظرية والناحية الامبريقية بمساعدة المنهج وطرائق البحث الخاصة بذلك • ومن هنا نقول : إن إضفاء صفة « عدم الدقة » على علم الاجتماع فيها شيء من الغبن ، خاصة أن الدقة في العلم ، أي علم كان ، مرتبطة أشدّ الارتباط بمراعاة خصوصية موضوع هذا العلم قبل كل شيء•

وهذا يقودنا للحديث بشيء من التفصيل عن موضوع السوسيولوجيا وإبراز خصوصيته ، ومن ثمّ عن وظيفة هذا العلم والمنهج المستخدم فيه ، أي ، باختصار ، الحديث عن الأركان الأساسية التي تشكّل أساس قيام السوسيولوجيا بمعنى العلم المعاصر المستقل ، وليس بمعنى التعاليم الاجتماعية أو الفلسفة الاجتماعية التي سبق شرحها •

في البدء لا بدّ من الإشارة إلى أن كل فرض يقوم على أساس جواز الفصل بين موضوع علم من العلوم ومنهجه يكون فرضاً خاطئاً ، وذلك لأنّ علاقة الموضوع بالمنهج علاقة حيوية لا تسمح لنا بالفصل بينهما • فالموضوع هو الذي يحدّد المنهج ، وتحديد الموضوع يساعد على استخدام المنهج المناسب وتطويره •

وفي عرضنا السابق لمنهجية البحث عند أعلام السوسيولوجيا درجنا على هذا النحو بأن عرضنا أولاً موضوع السوسيولوجيا من وجهة نظر كل واحد منهم ، ثم عرضنا ثانياً منهجه الخاص في معالجة الموضوع الذي اقترحه ، ورأينا كيف أنّ الاختلاف في منهجية بحث هؤلاء يعود إلى اختلاف وجهات نظرهم حول طبيعة موضوع السوسيولوجيا ، ومن هذا المنطلق فإنّنا سنترك الحديث عن المنهج الى مابعد الحديث عن موضوع السوسيولوجيا في محاولة لتحديده على النحو التالي :

مثلما اختلف روّاد علم الاجتماع على تعريف السوسيولوجيا وتحديد

موضوعها بشكل جامع ومانع وشامل ، فقد اختلف أيضاً من أتى بعدهم من علماء الاجتماع الذين لم يتفقوا الى يومنا هذا على تحديد واحد وموحد لموضوع هـذا العلم ( انظر : الزعبي ، ١٩٨٦ ، ٥٧ ) • فهناك من عرّف السوسيولوجيا مثلاً بأنّها « علم المجتمع » أو « علم الظواهر الاجتماعية » ، فكانوا مثل الذي عرّف الماء بعد الجهد بالماء ، وذلك لأنّ هذه التعاريف صالحة للعلوم الاجتماعية كافة • والسؤال الذي يجب أن نسأله لأصحاب مثل هذه التعاريف هو : أين خصوصيـة السوسيولوجيا ؟

إنّ هؤلاء يخلطون بين ما يعرف بمجال السوسيولوجيا ، وهو مجال العـلوم الاجتماعية الأخرى ، وموضوع السوسيولوجيا ، وهو الجوانب التي يتناولها هذا العلم دون غيره بالدراسة • فكما أنّ الطبيعة تشكّل مجال الدراسة بالنسبة للعلوم الطبيعة ، كذلك فإنّ المجتمع يشكل مجال الدراسة بالنسبة للعلوم الاجتماعية ومنها السوسيولوجيا ، ومن هنا فتعريف السوسيولوجيا بأنّها علم المجتمع ليس تعريفاً دقيقاً ، لأنّ علم السياسة أيضاً هو علم المجتمع وعلم الاقتصاد وغيره كذلك •

إضافة الى ذلك فهناك عدد من علماء الاجتماع الذين يؤكّدون ضرورة إعطاء الإنسان وسلوكه أهمية خاصة ، وبالتالي ضرورة أن تتجاوب السوسيولوجيا مـع ذلك ، مما دعاهم إلى عدّها علم السلوك الإنساني وموضوعها العلاقات الوجدانية والنفسية بين الأفراد • وهؤلاء يفسرون السلوك الإنساني عـلى أساس ميكانيزم الفعل ورد الفعل أو المثير والاستجابة بغض النظر عن العلاقات الاجتماعية ودورها الخاص بتحديد السلوك الاجتماعي ؛ فالسلوك بالنسبة لهـم ليس إلاّ استجابـة لمثير خارجي •

بالتأكيد إنّ نظرية السلوك هذه التي تقوم على فصل السلوك عـن العلاقات الاجتماعية ليست من دون خلفية علمية • فمن المؤكد أنّ هناك قانوناً عاماً يسـعى

الناس من خلالـه إلى البحث عن النجاح وتجنّب الفشل ، ومن المؤكد أيضاً أنّ الناس يفرقون بين نتائج إيجابية وأخرى سلبية لأفعالهم ( العقـاب والمكافأة ) ؛ فالأفعال التي تؤدي إلى نتائج إيجابية يتمّ تكرارها أو تعزيزها ؛ أمّا الأفعال التي تؤدّي إلى نتائج سلبية فيتمّ استبعادها أو تضييقها .

وبمساعدة هذه النظرية يمكننا إلى حدّ ما تفسير لماذا يدخّن الناس مثلاً ، مع أنهم يضرون صحتهم . فهم ، نعني النـاس المدخنين ، يقوّمون الأثر السلبي ( الضرر بالصحة ) بشكل أقل من الأثر الإيجابي ( المتعة ) ، وذلـك لأنّ الأوّل يظهر بعد مدة زمنية طويلة نسبياً ، أما الثاني فيظهر مباشرة . وهذا يخضع للقانون العام الذي يفيد أن الآثار المباشرة تقدّر بشكل أكبر من تلك التي تظهر بعد مدة زمنية طويلة .

وبتركيز أنصار الاتجاه السلوكي على السلوك الاجتماعي بالشكل الـذي عرضناه دون أن يربطوا هذا السلوك بالعلاقات الاجتماعية يجعل من السوسيولوجيا مطيّة لعلم النفس . ففي المثال السابق يبقى الإنسان ـ نظرياً ـ وحيـداً مـع سيجارته ، وليس ضمن علاقة اجتماعية مع أنّ مثل هذه العلاقة موجودة دون أدنى شك ، ومثل هذه العلاقة هي التي تهمّ الباحث السوسيولوجي ، إذ أنّ الجانـب السوسيولوجي للتدخين يكمن مثلاً في عدّ المدخن عملية التدخين أنّها رمز للرجولة والنضج ولفت أنظار الآخرين ؛ وأنّ المرء يتعاطى التدخين عادة من خلال شـخص مرجعي يوجه سلوكه ويَعُدّه قدوة بالنسبة له والخ ...

يشكل الأفراد دون شك منطلق دراساتنا ، والدليل على ذلك هو أنّ نحو ٩٠٪ من الأبحاث السوسيولوجية الميدانية تنطلق من سلوك هؤلاء . غير أنّ دراسـة سلوك الأفراد على أساس حالتهم النفسية وبواعثهم الفكرية دون التوغل في طبيعة

العلاقات الاجتماعية التي ينتمي اليها هؤلاء الأفراد تجعلنا نبتعد عن فهم السلوك الاجتماعي وتفسيره تفسيرا سوسيولوجياً سليماً .

فبخلاف علم النفس لا تدرس السوسيولوجيا الميكانيزمات الداخلية أو العناصر الداخلية المنعزلة للسلوك الفردي ، بل قبل كلّ شيء العلاقة المتبادلة بين السلوك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية ( انظر : Br.k, 1988, 62 ).

وعلى هذا الأساس يصبح السلوك الاجتماعي في مجالات الحياة الاجتماعية العامة ( السياسة ، الاقتصاد، الفن، البيئة وغير ذلك ) منطلق كل تحليل سوسيولوجي ، إلاّ أنّ هذا التحليل لا يهتم بسلوك فرد معزول عن محيطه، بل بسلوك الفرد الموجود في إطار علاقة اجتماعية تربطه بالآخرين من بني جنسه في مستويات مختلفة تتدرج من مستوى العلاقة الثنائية البسيطة القائمة بينه وبين فرد آخر ، إلى مستوى العلاقة المتشابكة والمعقدة القائمة بينه وبين المجموعات الاجتماعية الصغيرة ( الأسرة مثلاً )، وبينه وبين المجموعات الاجتماعية الكبيرة ( الحزب، النقابة، الطبقة وغيرها ). وبناء على ذلك فإنّ وظيفة السوسيولوجيا تكمن في سدّ حاجات اجتماعية نظرية وأخرى عملية تتطلبها عمليات التحوّل والتغير الاجتماعي والاقتصادي .

والآن : ما المداخلُ المنهجيةُ المناسبة لدراسة الموضوع المقترح آنفاً للسوسيولوجيا ؟

إنّ فهم السلوك الاجتماعي وتفسيره يجب أن ينطلق من الأسس الميتودولوجية التالية :

أولاً ــ ضرورة النظر إلى السلوك الاجتماعي على أنّه الجانب الذاتي للعلاقات الاجتماعية السائدة في مستويات العمليات الاجتماعية المختلفة ( بين الأفراد ، وفي المجموعات الاجتماعية الصغيرة ، وفي المجموعات الاجتماعية الكبيرة، وفي المجتمع ككل ) .

ثانياً ــ بالرغم من العلاقة الوثيقة بين السلوك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية فإنّ أهمية كل حد من هذين الحدين ليست واحدة • ففي حين أنّ السلوك يحدد لنا شكل الظاهرة المدروسة يتحدد هو نفسه في نهاية المطاف بطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المستويات المختلفة للعمليات الاجتماعية ؛ وبالتالي فالبحث عن طبيعة العلاقات الاجتماعية يعني البحث عن جوهر الظاهرة ، أي عن الجانب العام والضروري والثابت نسبياً الذي باكتشافه نستطيع الوصول الى القانون العلمي الذي تخضع له الظاهرة المدروسة • وبكلمات أخرى: إنّ دراسة السلوك الاجتماعي بمعزل عن طبيعة العلاقات الاجتماعية يمنعنا من الوصول إلى القانون السوسيولوجي الذي يحكم الظاهرة التي ندرسها •

ثالثاً ــ أهمية العلاقات الاجتماعية مقابل السلوك الاجتماعي يجب ألاّ يعني في أي حال من الأحوال أنّ السوسيولوجيا على هذا النحو ترى الإنسان في دور سلبي مقابل ظروفه البيئية المحيطة به • فالإنسان كجوهر اجتماعي لا يستجيب بسهولة كالآلة الأوتوماتيكية للمثيرات الخارجية ، ولا يُفسر سلوكه عندما نعدّه كما لو أنه رُكّب تركيباً في قالب صيني أو في وضع اجتماعي محدد لا حول ولاقوة له حياله • فالإنسان يتميز بأنه يغيّر ظروفه الطبيعية وظروف وجوده الاجتماعي• بالتأكيد هذا الأمر لا يحدث كلما أراد الفرد ومتى شاء ، بل بقدر ما تسمح به الظروف الموضوعية التي ينتمي إليها •

هكذا يتضح لنا ، مرة أخرى، أنّ منطلق دراستنا السوسيولوجية هو السلوك الاجتماعي • والسلوك الاجتماعي قابل للسبر الميداني لكونه يقدّم نفسه للملاحظة المباشرة في أغلب الأحيان • فالسلوك في مجال العمل والسكن والرياضة والسلوك المتعلق بالثقافة والفن والصحة والاتصال ، والسلوك في إطار الأسرة وغيرها يقدّم نفسه للملاحظة المباشرة والسبر الميداني عبر طرائق البحث

السوسيولوجي المعروفة★. وقد يكون السلوك الاجتماعي غير قابل للملاحظة المباشرة وإنما للملاحظة غير المباشرة كالسلوك الاجتماعي في مرحلة تاريخية ماضية. واختيار طريقة البحث المناسبة لدراسة هذا السلوك أو ذاك ، وتحديد وسيلة جمع البيانات تتم من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية التي نطرحها على أنفسنا عند التحضير لبحث ما ( انظر : Wolf, 1989, 212 ) :

١) هل البيانات المتوافرة حول السلوك الاجتماعي المراد دراسته يمكن الحصول عليها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر ؟

إنّ أهمية هذا السؤال تكمن في توجيهه لنا نحو اختيار طريقة البحث المناسبة . فإذا كان موضوع بحثنا سلوكاً اجتماعياً قابلاً للملاحظة المباشرة يتوجب علينا استخدام طريقة المسح الاجتماعي مثلاً التي تمكننا من خلال الاستمارة المرافقة لها من جمع البيانات الميدانية بشكل مباشر .

أمّا إذا كان موضوع بحثنا يتعلق بسلوك اجتماعي غير قابل للملاحظة المباشرة ، كأن يكون السلوك الاجتماعي للمرأة في المجتمع الأمومي مثلاً ، فعلينا أن نختار طريقة البحث المناسبة لهذا الغرض كالطريقة التاريخية وطريقة تحليل المضمون .

٢) أيقبل السلوك الاجتماعي المراد دراسته تحليلاً كمياً أم كيفياً ؟

إنّ طرح مثل هذا السؤال قد يثير الكثير من الاعتراضات ، والسبب في ذلك هو أنّ السلوك الاجتماعي لايقدم نفسه للسبر الكمي فقط أو للسبر الكيفي فقط، وإنّما للاثنين معاً . فالظاهرة الاجتماعية ليست إلاّ وحدة الجانب الكمي والكيفي،

★ هذا لا يعني انّ البحث السوسيولوجي هو فقط البحث الميداني . فهناك ابحاث نظرية لاتعتمد على النزول إلى الميدان وجمع البيانات منه ، وتعدّ ابحاثا سوسيولوجية أصيلة .

والمعرفة العلمية تشتمل على الجانب الكمي وعلى الجانب الكيفي ، فهما يكملان بعضهما • ومع ذلك فالأبحاث السوسيولوجية المعاصرة تتجه يوماً بعد يوم نحو الاهتمام بالتكميم • وفي هذه الحالة يُنصح باستخدام التحليل الكمي للظواهر القابلة أكثر من غيرها لمثل هذا النوع من التحليل • كما يُنصح بأن يكون التحليل الكمي مقنناً بشكل صارم ، وأن يتناسب مع الوقت والإمكانات المتوافرة نظراً لتكاليفه الباهظة • وأكثر طرائق البحث السوسيولوجي المتوافرة يمكنها أن تستخدم لهذا الغرض بشرط إخضاعها لعمليتي الضبط والتقنين اللازمتين للتحليل الكمي •

٣) أتتمّ دراسة السلوك الاجتماعي بشكل طولاني أم عرضاني ؟

إنّ هذا السؤال يتعلق مباشرة باستراتيجية البحث وبشكل غير مباشر بمسألة اختيار طرائق البحث المناسبة ، والتحليل العرضاني للسلوك يستخدم على عدة مجموعات بحث في مكان وزمان محددين ، أمّا التحليل الطولاني فإنه يستخدم على مجموعة البحث نفسها أكثر من مرة وفي أزمنة مختلفة ، وهذا النوع من التحليل يحتاج إلى إمكانات مادية وزمنية كبيرة ، كما يثير بعض الإشكالات المنهجية كتغيّر مزاج أفراد البحث مع الوقت أو تسرّب جزء منهم في مرحلة لاحقة من البحث ، غير أنّه مع ذلك يساعدنا على سبر تطوّر بعض العمليات الاجتماعية وتغيرها •

٤) أتتم الدراسة على عينة محددة أم على وحدات البحث كلها ؟

إنّ إجراء الدراسة على عينة محددة من أفراد مجتمع البحث الأصلي أصبح هو الإجراء المفضل في البحث السوسيولوجي المعاصر ، وذلك بسبب التكاليف القليلة التي يتطلبها مقابل البحث الشامل • إنّ المطلوب عند الاعتماد على عينة محددة أن تكون هذه العينة ممثلة إحصائياً لمجتمع البحث الأصلي ، وإلا فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبة في تعميم النتائج •

٥) أتتمّ دراسة السلوك الاجتماعي بشكل تجريبي أم بشكل غير تجريبي ؟

إنّ المقصود بالتجريب هنا ليس التجريب المخبري الذي بيّنا سابقاً صعوبة استخدامه في السوسيولوجيا ؛ وإنما التجريب الحقلي بالدرجة الأولى ، أي ذلك التجريب الذي يتمّ على أفراد البحث وهم في بيئتهم الطبيعية دون عزلهم عنها. وفي حال قررنا أن يكون البحث تجريبياً علينا التأكد من إمكان ضبط العوامل ، أي تثبيت المتغيرات سواء أكان في المجموعة الضابطة أم في المجموعة التجريبية . علاوة على ذلك علينا التأكد من إمكان إدخال المتغير التجريبي دون أن نلحق أضراراً بأفراد العينة .

بالإضافة الى التجربة الحقلية نستطيع استخدام التجربة القبلية ـ البعدية بخاصة في مجال الاتصالات ، فندرس العوامل التي تتفاعل في الحاضر ، ونفتش عن العوامل المستقلة التي أُدخلت في الماضي ، وما تزال نتائجها تتفاعل في الحاضر .

٦) أتتم دراسة السلوك الاجتماعي عبر طريقة سوسيولوجية واحدة أم عبر طرائق متعددة ؟

هنا لابدّ من التنويه إلى أنّنا نستطيع استخدام طريقة واحدة فقط في البحث السوسيولوجي الواحد ؛ غير أنّ هذا الاستخدام يمكن ألاّ يكون مجدياً بالمقارنة مع استخدام أكثر من طريقة واحدة من طرائق جمع البيانات ، فهناك بعض الأبحاث تستدعي منا استخدام مجموعة طرائق لجمع بيانات متكاملة من الميدان حول موضوع دراستنا . فعندما ندرس الجانب السوسيولوجي لمشكلة المياه في الوطن العربي مثلاً لا نستطيع أن نقتصر على طريقة المسح الاجتماعي ؛ بل لابدّ لنا من استخدام طريقة تحليل المضمون لتعرّف مدى اهتمام المدارس ووسائل الإعلام وبرامج المنظمات الشعبية بتنمية الوعي البيئي ، وبخاصة ما تعلق منه بعقلنة استهلاك المياه في الاستعمالات الشخصية والإنتاجية . إضافة إلى طريقة المسح

وطريقة تحليل المضمون ، فنحن بحاجة إلى طريقة دراسة الحالة لنعرف المشكلة بدقة سواء في الريف أو في المدينة ، وقد نحتاج أيضاً إلى طريقة المقارنة . إذاً باستخدام أكثر من طريقة بحث نستطيع الحصول على صورة أدّق عن الواقع المبحوث من الصورة التي تعطينا إياها طريقة بحث واحدة ، وفي كل الأحوال فالأمر متعلق بطبيعة موضوع البحث الذي يلزمنا أحياناً بالاقتصار على طريقة واحدة ، وأحياناً على أكثر من طريقة .

وهكذا نلاحظ أنّ الإجابة عن الأسئلة التي طرحت وسواها يساعدنا على تحديد المدخل المنهجي المناسب لدراسة السلوك الاجتماعي ، وتجميع البيانات المطلوبة عنه كي ننتقل إلى الخطوة المنهجية التالية التي تساعدنا على تفسير هذا السلوك وفهمه . فهذه الخطوة هامّة إلى درجة أنّ بياناتنا المستقاة من الميدان ستبقى صمّاء إذا لم نلجأ إليها لتوضيح أسباب كون السلوك على ماهو عليه وليس على أي شكل آخر .

وهنا نقوم بعملية ربط السلوك الاجتماعي بالعلاقات الاجتماعية، وملاحظة دور هذه العلاقات في تشكيل هذا السلوك بالشكل الذي هو عليه بهدف فهمه والتنبؤ بمساره في المستقبل من ناحية الدور الذي يمكن أن يلعبه في تغيير العلاقات الاجتماعية السائدة . فلكي نفهم ، على سبيل المثال ، مسألة سيادة الرجل في المجتمع العربي وسلوكه السلطوي نحو أسرته لا يمكننا من الناحية السوسيولوجية تفسير ذلك بالصفات الجسدية والنفسية له ؛ بل لا بدّ لنا من التفتيش عن الأسباب الحقيقية التي شكّلت مثل هذا السلوك . وهذه الأسباب تكمن بالدرجة الأولى في طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي التي تعطي للرجل حقوقاً أكثر مما تعطيه للمرأة ، ومن جملة هذه الحقوق أن يكون الآمر الناهي في أسرته وأن يتبع أفراد الأسرة ( الزوجة والأولاد ) إلى سلطته .

بالتأكيد إنّ العلاقات الاجتماعية هذه لم تأت من فراغ ، بل لها جذور

موضوعية تكمن في كون الرجل هو المنتج الأول في الأسرة ، ممّا ساهم في خلق جو قيمي يبرر له امتلاك السلطة في الأسرة .

إنّ لهذه الملاحظة أهمية منهجية خاصّة لكونها توجهنا نحو دراسة الجانب الموضوعي للسلوك الاجتماعي ، وهذا الجانب هو الذي يعطينا الحق أكثر من غيره في أن نطلق على بحثنا السوسيولوجي البحث العلمي . فلو اقتصرنا على الجانب الذاتي في البحث لبقينا على السطح دون الأعماق وهذا ما قد يبعدنا عن العلمية .

وللتأكّد من صحة هذا المدخل المنهجي وصلاحيته نستطيع اختباره في دراسة مقارنة على السلوك الاجتماعي للرجل في مجتمعات أخرى كالمجتمع الأوروبي، مثلاً، وهنا سنكتشف أنّ سلوك هذا الرجل تجاه زوجته وأولاده ليس تماماً كسلوك الرجل العربي . وإذا فتشنا عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الأوروبي لاحظنا بأنّها لا تعطيه الحق لممارسة السلطة على أفراد أسرته ولا سيما الزوجة ، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى أنّ الزوجة قد احتلّت مكاناً موازياً له في كل شؤون الحياة ، وبالتالي فمسألة التبعية للزوج جرّاء ذلك غير واردة .

فهي قادرة على اتخاذ القرار المناسب الذي يتعلق بشؤونها بشكل مستقل بدءاً من اختيار شريكها وانتهاء بالطلاق منه دون أن يكون للرجل سلطة خاصة به يضمنها له القانون بمنعها من تقرير مصيرها.

من ناحية أخرى فإن هذا المدخل المنهجي يصلح للاستخدام في الدراسات المقارنة التاريخية ، فلفهم كيف تبوأت المرأة في المجتمع الأمومي عرشاً اجتماعياً مرموقاً ، أعطاها الحق في ممارسة السلطة على من حولها من الرجال والأولاد ، يجدر بنا العودة الى طبيعة العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك ، وأعطت المرأة مثل هذا الحق لنلاحظ أنها كانت المنتج الأول في الأسرة والمسؤولة الأولى عن تأمين حياة من حولها .

والآن : ترى هل يعني ذلك أن السلوك الاجتماعي هو مجرد انعكاس آلي للواقع الاجتماعي ؟

حتماً لا ، فكما أنّ العلاقات الاجتماعية تلعب دوراً كبيراً في تحديد السلوك الاجتماعي على النحو الذي أشرنا إليه ؛ يلعب السلوك دوره الخاص في تغيير العلاقات الاجتماعية وأحياناً كثيرة تحديدها أيضاً . والدليل على ذلك هو مايحدث مثلاً في مجتمعنا من تغيير على طابع العلاقات الاجتماعية بخصوص المرأة التي بدأت تحصل هنا وهناك على حقوقها كحق العمل والتعليم ، وأصبحت قادرة إلى حدّ على تقرير شؤونها بنفسها ، فلم تعد المدرسة ولا الجامعة ولا المعمل في نظر بعض الأوساط الاجتماعية من مجتمعنا حكراً على الذكر ، بل للجنسين معاً .

إنّ هذه الحقيقة أخذت تتجذّر شيئاً فشيئاً ، وتساهم في تغير طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ، ولم يعد الرجل ــ في بعض الأوساط الاجتماعية ــ الآمر الناهي في أسرته . وعلى هذا الأساس نستطيع التنبؤ بأنّ العلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمعنا حيال المرأة سيطرأ عليها تغيير عميق نتيجة بدء تكون نمط من السلوك الاجتماعي يكمن في رفض المرأة السلطة المطلقة للرجل من جهة ، وتخلي الرجل عن تلك السلطة تجاه المرأة ونظرته لها على أنّها جوهر اجتماعي مساوية له في الحقوق والواجبات من جهة أخرى .

عند استخدامنا للمدخل المنهجي المشار إليه لا بدّ لنا من الالتزام بالمبادىء الأساسية ذات الأهمية المنهجية بالنسبة لعملية المعرفة السوسيولوجية ، وأهمها :

١) مبدأ وحدة النظرية والواقع : إنّ مبدأ الوحدة بين النظرية والواقع يلعب دوراً حاسماً في عملية المعرفة السوسيولوجية ، ولهذا لا يجوز الإخلال بهذه الوحدة ؛ إذ لا وجود لبحث سوسيولوجي علمي خارجها . فالمصدر الأساسي لكل معرفة سوسيولوجية هو الواقع الاجتماعي ؛ إذ أنّ عملية التطور الاجتماعي التي

تحصل في هذا الواقع تخلق باستمرار مادّة جديدة للبحث من خلال ماتفرزه عملية التطور هـذه من مسائل وإشكاليات جديـدة غالباً ما تشكل منطـلق البحـث السوسيولوجي • فالواقع الاجتماعي معين لا ينضب ، ولكي يطفىء الباحث ظمأه نحو المعرفة العلمية لواقعه لا بدّ له من أن يشرب من هذا المعين • إضافـة إلى أن الواقع الاجتماعي يشكل مصدر معارفنا ، فهو أيضاً مصب هذه المعارف ؛ فالبحث السوسيولوجي لا قيمة له إذا لم تصبّ نتائجه في الواقع الاجتماعي ، إذ أنّ هذا الأخير هو هدف المعرفة السوسيولوجية •

والواقع الاجتماعي يعدّ أيضاً معيار الحقيقـة الحاسم للمعـارف النظريـه السوسيولوجية المستقاة منه ، فالواقع أغنى من أية نظرية ، ومنه تنبثـق دائمـاً حاجات جديدة لتطوير النظرية السوسيولوجية ؛ فالواقع بهذا المعنى معيار لصلاحية السوسيولوجيا أو جودتها وبنائها النظري •

أمّا النظرية فهي منظومة مقولات منسقة حول مجـال من مجالات الواقع الموضوعي ، ومع أنّ الواقع الاجتماعيّ سابق على النظرية إلاّ أنّ العلاقة بين هذين الحدين علاقة وثيقة لابدّ من حضورهـا في ذهن الباحث الذي يسعى إلى الوصول إلى المعرفة السوسيولوجية العلمية ، خاصة أنّ العلاقة بين النظرية والواقع تتجلّى بوضوح في الأبحـاث السوسيولوجية الامبريقيـة • فالواقع الاجتماعيّ المتغيّر نسبياً يحتاج دائماً إلى حلول نظرية جديدة تساهم الأبحاث الامبريقية في الوصول إليها ، ومن ناحية ثانية فـإنّ هذه الحلول النظرية التي تتوصّل إليهـا الأبحـاث الامبريقية تبقى بلا معنى إذا لم تصبّ من جديد في الواقع ، والبحـث السوسيولوجي يرشدنا إلى الكيفية التي يجب أن تنتقل المعارف النظرية بموجبها إلى الواقع •

إضافة إلى ذلك فإنّ المعارف المستقاة امبريقياً يمكنها المسـاهمة في البرهنة على صحة المعارف النظرية التي انطلق منها البحث السوسيولوجي •

وأخيراً إنّ وظيفة النظرية السوسيولوجية هي تعليل الوقائع المستقاة امبريقياً، وإقامة البرهان على أنّ هذه الوقائع أجزاء من سلسلة العلاقات العامّة والضروريّة والجوهريّة الكامنة في الواقع الاجتماعيّ ، والتنبؤ العلمي حول وقائع غير معروفة ولم توجد في الواقع بعد .

٢) مبدأ وحدة التحليل والتركيب : التحليل والتركيب ليسا مرحلتين منفصلتين، بل مترابطتين ومتلازمتين تتمّان معاً في وحدة عضوية تعكس الارتباط العضويّ بين الكلّ والجزء ، وتتجلّى في كلّ مراحل البحث السوسيولوجي . وعلى هذا الأساس فكلّ استخدام لأحدهما دون الأخر لايكون مثمراً بالنسبة للمعرفة العلمية السوسيولوجية ؛ فالتحليل والتركيب يعنيان معاً تقسيم الكلّ إلى أجزاء ، ومن ثمّ إعادة تركيب الأجزاء في كلّ واحد .

ومن أجل معرفة الكلّ لابدّ أولاً من القيام بعملية التحليل كعملية منهجية ضرورية تسبق عملية التركيب . وفي مرحلة التحليل نقوم بتقسيم الكلّ إلى العناصر أو الأجزاء التي يتكون منها ، وفرز ماهو جوهريّ عما هو ثانوي ، ودراسة هذه الأجزاء في انفرادها بهدف الكشف عن العلاقات العامّة الموجودة فيها .

أمّا استعادة الكلّ في صورة جملة من العلاقات والروابط الكائنة بين أجزائه فتتطلب استخدام التركيب كعملية منهجية ذهنية ضرورية لإعادة الأجزاء بصورة وحدة مركبة ، وهكذا فدون تحليل لايوجد تركيب والعكس صحيح .

٣) مبدأ وحدة التاريخيّ والمنطقيّ : من أجل سبر أغوار الظاهرة الاجتماعية يتحتم علينا عدم إهمال البعد التاريخي لها ، « فالتاريخيّ » كمصطلح يشير إلى عملية نشوء الظاهرة وتشكلها ، أمّا « المنطقي » فيعني تجريد التاريخيّ بصورة نظرية . والوحدة بين التاريخيّ والمنطقيّ مبدأ منهجيّ هامّ وضروريّ من أجل الكشف عن قوانين التطور والتركيب التي تخضع لها موضوعات البحث السوسيولوجي ، وهذا يتطلّب الاعتماد على علم التاريخ .

باختصار نقول : التاريخيّ والمنطقيّ مفاهيم مترابطة وظيفتهاالأساسية تكمن في إعادة بناء عمليات التطوّر الاجتماعيّ العيانيّ بشكل نظريّ .

# الفصل الخامس

## الخطوات المنهجية والإجراءات التقانية الضرورية

## لإنجاز البحث العلمي الاكاديمي

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

من خلال تدريسنا لمقرر « مناهج البحث في علم الاجتماع » لطلبة السنة الثالثة من شعبة علم الاجتماع ، ومن خلال حضورنا لعدد من المناقشات العلنية للرسائل الجامعية ، وبعد اطلاعنا على عدد من الأبحاث الجامعية الناجزة ، اتّضح لنا أن هناك نوعاً من الفوضى والتلقائية أحياناً في عرض المعلومات الواردة في هذه الأبحاث وصياغتها وتوثيقها . والسبب في ذلك يعود ، كما نرى ، إلى النقص الشديد لدى طلابنا في امتلاك المعرفة المتعلقة بالأسس المنهجية المطلوبة من البحث العلميّ الأكاديمي .

هذا الواقع هو الذي دفعنا إلى تناول موضوع هذا الفصل ، أي الخطوات المنهجيّة والإجراءات التقانية الضرورية لإنجاز البحث العلمي الأكاديمي ، بالبحث والدراسة بهدف تمكين طلابنا من معايير البحث وأساليبه وتوجيههم في إعداد بحوثهم العلمية الأكاديمية وتنفيذها وكتابتها .

والبحث العلميّ الأكاديمي المقصود هنا هو في الدرجة الأولى ذلك البحث الذي يقوم الطالب بإعداده وتنفيذه وكتابته بغية الحصول على درجة جامعية عليا كالماجستير والدكتوراه* ، وذلك بعد إخضاعه لسلسلة من الإجراءات العلميّة والادارية كالإشراف العلميّ من قبل أستاذ مختص ، وموافقة المجالس العلميّة المعنيّة عليه ، والتسجيل الرسمي له ، والمناقشة العلنية له أمام لجنة من الأساتذة.

---

* هذا لايعني أن الحديث عن الخطوات المنهجية والإجراءات التقانية الضرورية لإنجاز البحث العلميّ الاكاديمي موجه حصراً إلى طلاب الماجستير والدكتوراه . فطلاب الدبلوم وطلاب المرحلة الجامعية الأولى وكل أولئك الذين يكتبون بحثاً علمياً يمكنهم أيضاً الاستفادة من ذلك عند إعدادهم لبحوثهم .

إذاً البحث العلمي الأكاديمي يمرّ بمراحل متعدّدة يمكن حصرها بثلاث رئيسة وهي : إعداد مشروع البحث وتنفيذه وكتابته • ولأهمية ذلك سنحاول استعراض هذه المراحل بشيء من التفصيل في الصفحات اللاحقة •

### 1.5 — إعداد مشروع البحث :

شئنا أم أبينا ترانا ، وقبل قيامنا بأي عمل يتعلّق بحياتنا اليومية ، نخطّط بشكل أو بآخر ، ونضع تصوراتنا الأولية عن كيفية إنجاز هذا العمل أوذاك بشكل أفضل ، كي نتجنب العشوائية والتخبط أو إضاعة الجهد والوقت عند إقدامنا على تنفيذ أعمالنا •

إذا كان هذا هو الحال في حياتنا اليومية الاعتيادية ، فسيصبح لزاماً علينا في حياتنا العلمية الأكاديمية أن نكون أكثر تشدّداً في المطالبة بضرورة إعداد مشروع البحث قبل تنفيذه • فالإعداد الجيد للبحث والتحضير المسبق لـه يساعدنا على الوصول إلى أهدافنـا المنشودة بأقل التكاليف وأفضل النتائج ، وتشتمل مرحلة إعداد مشروع البحث على جملة من الخطوات ، وهي :

#### اولاً — اختيار مشكلة البحث وصياغة الإشكالية :

تعدّ هذه الخطوة من أهم خطوات إعداد مشروع البحث بل البحث العلمي برمته • فمن دون تحديد دقيق لمشكلة البحث يصعب على الباحث تنفيذ بحثـه • واختيار مشكلة البحث ليست من أهمّ خطوات البحث العلمي فحسب بـل من أصعبها أيضاً • فإيجاد الحلّ المناسب لمشكلة ما أسهل بكثير من تحديدها •

ومشكلة البحث هي جملة من التساؤلات التي يحاول الباحث الإجابة عنهـا

من خلال ماهو متوافر لديه من معارف حولها من جهـة ، ومن خلال مايحصل عليه من معارف جديدة عنها من جهة ثانية .

وغالباً مايسبق تحديد المشكلة من قبل الباحث وجودها بحدّ ذاتها في الواقع العياني الملموس ، فالوجود الموضوعيّ للمشكلة في الواقع العياني الملموس هو الذي يفرض نفسه على الباحث، ويدفعه إلى الوعي بها ، ومن ثم تحديدها واختيارها موضوعاً لبحثه العلمي . هذا لايعني أنّ الوجود الموضوعيّ للمشكلة هو الشرط الضروريّ والأساس الوحيد لاختيار مشكلات البحث العلمي ؛ فهناك مشكلات بحث علمية يختارها الطالب موضوعاً لبحثه دون أن يكون لهذه المشكلات وجود عياني في الواقع الموضوعي بعد . فعلى سبيل المثال قد يختـار الطالب الباحث مشكلة التلوث البيئي موضوعاً لبحثه قبل أن يتحول هذا التلوث إلى مشكلة ذات وجود عياني ملموس في الواقع ، أو قد يختار مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي قبل أن تصبح هذه المشكلة حقيقة واقعة تصعب السيطرة عليها . واختيار هذا النوع من المشكلات بهدف البحث والدراسة يحتـاج إلى باحث قـادر على التعامل ليس فقط مع معطيات الواقـع بل أيضاً مع معطيات مابعد الواقع، ومدرك لطبيعة التطور والتغيّر اللذين تتعرض لهما العمليات الطبيعية والعمليات الاجتماعية التي تترك آثارها في حاضر البشرية ومستقبلها .

ومن هذا المنطلق يمكننا تفهم اهتمام العلماء المتزايد بدراسة مشكلة الخلل الحاصلة في طبقة الأوزون ، وتنبههم للأضرار الجسيمة التي يمكن أن تخلفهـا على البشرية في حال عدم وضع الحلول المناسبة لهذه المشكلة قبل أن تتحول مستقبلاً إلى كابوس حقيقيّ يمكن أن يؤدي إلى خسائر فادحة لبني البشر .

إلى جانب ذلك فإن التنطّح لدراسة هذا النوع من المشكلات يمكن أن يكون طريقاً للإبداع الحقيقي ؛ ومايدل على ذلك هو الكثير من الاكتشافات والاختراعات

العلمية الهائلة التي تم التوصل إليها في كثير من الأحيان من خلال دراسة مشكلات من نوع مابعد الواقع • ويعدّ هذا النوع من المشكلات تحدياً حقيقياً للعلم الذي يتصف ، من جملة مايتصف به ، بالقدرة على التنبؤ بمسار الظواهروالمساهمة في وضع الحلول المسبقة لبروز المشكلات وتجليها في الواقع العياني الملموس •

اذاً نستطيع أن نميز بين نوعين من مشكلات البحث التي يمكن للطالب أن يختارها موضوعاً لبحثه العلمي تختلف عن بعضها باختلاف المصدر الذي نستقي هذه المشكلات منه ، ويمكن أن يكون الواقع أو مابعد الواقع★•

إضافة إلى هذا التمييز هناك تميز آخر مرتبط بالهدف المعرفي من اختيارنا لهذه المشكلة أو تلك ، فقد نهدف إلى مجرد وصف المشكلة أو إلى تعريفها أو إلى تفسيرها والخ •• وبناء على ذلك نميز بين مشكلات بحث من النوع الذي يحتاج إلى وصف ، وآخر من النوع الذي يحتاج إلى تعريف ، وثالثة من النوع الذي يحتاج إلى تفسير • ومع ذلك يمكننا التأكيد على أن مشكلات البحث من النوع الذي يحتاج إلى تفسير تعدّ أهم من باقي أنواع المشكلات المذكورة ، خاصّة وأنها تتضمنها حكماً ، أي أنّ التفسير يحتاج إلى الوصف والتعريف في آن معاً • ومن جهة أخرى فإنّ التفسير السببي للوقائع يشكّل أساس حل مشكلة البحث التي يتخذّها الطالب موضوعاً لبحثه •

ولأهمية اختيار مشكلة البحث العلميّ وصعوبتها سنحاول فيما يلي تسليط

---

★ إن اختلاف مشكلات البحث على اساس اختلاف مصدرها لايعني الفصل التام بينها ، فمشكلات مابعد الواقع مثلاً مرتبطة اشدّ الارتباط بالواقع الذي يمكن ان يكون سبباً لتجليها في المستقبل . فالتفريق بين الواقع ومابعد الواقع لايعني ابداً استبعاد البعد التاريخي للظواهر ، فالواقع له امتداد في الماضي وهو نفسه يمكن ان يصبح ماضي مابعد الواقع .

الضوء على الجوانب التالية :

**١ ـ العوامل التي تؤثر في اختيار مشكلة البحث :**

هناك عوامل متعدّدة تؤثر في اختيارنا لمشكلة البحث ، وهذه العوامل يمكن تصنيفها إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية. فالعوامل الذاتية مرتبطة بالدرجة الأولى بهدف الطالب من البحث ، فهدف الطالب الباحث من بحثه يشكّل عاملاً ذاتياً أساسياً يؤثر في اختياره لهذه المشكلة أو تلك ، إذ هناك من الباحثين من يهدف من بحثه إلى مجرد إشباع فضوله العلمي ، فيحاول اختيار نظرية من النظريات أو فرضية من الفرضيات من أجل الوصول إلى حقائق جديدة ، وهناك من يهدف إلى الوصول إلى حل لمشكلة ما ، وهناك من يهدف إلى تحقيق الناحيتين معاً ، أي الناحية النظرية والناحية العملية . بالاضافة إلى ذلك فقد تلعب الخبرات الشخصية للباحث ، وقيمه الخاصة ووضعه العلميّ والنفسيّ وغيرها دوراً هاماً في اختياره لهذه المشكلة دون غيرها .

أما العوامل الموضوعية فأهمّها طبيعة النظام الاجتماعيّ والسياسيّ الذي ينتمي إليه الطالب الباحث ، ويلعب دوراً أساسياً في اختيار الباحث لهذه المشكلة أو تلك . فهناك أنظمة اجتماعيّة وسياسية تحرم على الطالب تناول مشكلة ما بالبحث والتحليل مانعة إياه من الاقتراب منها لأسباب مختلفة .

بالإضافة إلى ذلك تلعب العوامل الاقتصاديّة المتعلقة بامكانات الباحث المادية وبمدى استعداد الهيئات والمؤسسات العامّة لتمويل بحثه دوراً هاماً في اختيار مشكلة البحث . فقد يعرض الباحث عن القيام بدراسة مشكلة ما بسبب وضعه الماديّ الذي لايسمح له بتمويل نفقات بحثه . وقد يقبل مضطراً مع آخرين غيره من الباحثين بإجراء دراسات حول مشكلات تختارها حكومة أو مؤسسة أو هيئة ما تقوم بتمويل مثل هذه الدراسات . وتلعب الجوانب المتعلقة بالتسهيلات المكتبية والإمكانات العلميّة المتاحة ، والمسائل الإداريّة ، وغير ذلك دوراً هاماً آخر في اختيار هذه المشكلة دون غيرها .

## ٢ ـ كيفية اختيار المشكلة :

بعد أن سلّطنا الضوء على طبيعة مشكلات البحث والعوامل التي تؤثّر في اختيارها سنحاول فيما يلي توضيح الكيفية التي تتم بها عملية اختيارنا للمشكلة.

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّ المصادفة قد تلعب أحياناً دورها في الكشف عن مشكلة لم نكن نخطط لبحثها ؛ غير أننا يجب ألاّ ننتظر هذه المصادفة لنختار مشكلات بحثنا. وقد يساعدنا على اختيار مشكلات بحثنا توجيه السؤال التالي لأنفسنا : ترى لماذا حدثت هذه الظاهرة على هذا الشكل وليس على أي شكل آخر، أو ما الأسباب التي يمكن أن تساهم في خلق ظواهر لم توجد في الواقع العياني الملموس بعد ؟

إنّ هذا النوع من الأسئلة يشكل نقطة بدء البحث سواء في مشكلات الواقع أو في مشكلات مابعد الواقع ، إذ يقوم الباحث بوضع افتراضاته في محاولةللتحقق منها والوصول إلى النتائج التي تساعد على حلّ مشكلة البحث .

ومن الأمور الأخرى التي يمكن أن تساعد الطالب الباحث على اختيارمشكلة بحثه التفاته إلى ميدان تخصصه ، وتسجيله للمشكلات التي تمّت دراستها سابقاً في إطار هذا الاختصاص وللمشكلات التي لاتزال بحاجة إلى المزيد من الدراسة بخاصة تلك التي اختلفت حولها الآراء ووجهات النظر ، أو تلك التي لم يتمكّن الآخرون من دراسة كل جوانبها ، بحيث تشكّل موضوعاً لبحث جديد يقوم بتنفيذه بنفسه أو مع آخرين .

وقد يستفيد الطالب من اطلاعاته الفرعية العامّة ، وبخاصة تلك التي تكون قريبة من مجال اختصاصه ، في الكشف عن مشكلات بحاجة لدراسة .

وتشكّل المحاضرات والندوات ومايدور فيها من مناقشات معيناً لاينضب يمكن أن يساعد الطالب على اختيار مشكلة بحث يتخذها موضوعاً لرسالته الأكاديمية .

وفي كلّ الأحوال ينصح بـأن يكون الموضوع المختـار من ضمن اهتمامات الباحث • فمقولة « مع الأكل تأتي الشهية » ، أو « مع الزواج يقع الحب » ، غير صالحة تماماً للحياة العامّة ، فكيف تكون صالحة للحياة العلمية • فالشهيـة شرط أساسيّ للتمتع بالطعام ، والحبّ شرط ضروري لنجاح الزواج ودوامه ؛ كذلك الاهتمام والرغبة في موضوع معيّن شرطان لابدّ منهما لإنجاز بحث علمي ناجح •

ومن الأمور التي يجب مراعاتها عند اختيار موضوع البحث التأكّد مـن توافر المراجع المطلوبة حول هـذا الموضوع • فالعلم عملية تراكم معرفي نأخذ في ممارستنا له عن السابقين ، ونضيف الجديد على ماتوصلوا إليه مشكّلين بذلك نقطة انطلاق للاّحقين وهكذا • فلا إبداع من فراغ★ •

ومانريد قوله هو الانتباه لكل ماكتب حول الموضوع المراد بحثه ، وعـدم التقليل من أهميته ، وضرورة الاعتماد على أبحاث الآخرين وماتوصلوا إليه ، كي لانكرر ماكتبوا ، بل نستفيد منه ، وكي لانحكم على أنفسنا بالضياع فـلا نأتي بالجـديد •

إضافة الى ذلك فإنّه لابدّ ، لـدى اختيار مشكلـة البحث ، من تجنب

---

★ حتى الأديان أستفادت من قصص السابقين وحوادثهم وتجاربهم وإضافة ماهو جديد إليها . فكرة آدم وحواء والافعى والشجرة الواردة في التوراة لم تأت من فراغ ، بل كانت معروفة قبل ألفي سنة من وجود التوراة . مايؤكدّ ذلك هو الاكتشافات التي عثر عليها علماء الآثار في منطقة سومر ، إذ تمّ العثور هناك على ختم سومريّ منقوش على الحجر ، وتظهر فيه حواء إلى جانب الشجرة من جهة اليسار والرجل من جهة اليمين والافعى منتصبة وراء المرأة تهمس بأذنها ( انظر : السواح ، ١٩٨٨ ، ١١٥ ) .

الموضوعات التي تتحدّث عن سيرة فلان ، وتعدّ مجرد اجترار لأبحاث يمكن العثور عليها في الموسوعات • وهنا ينصح الطالب بدلاً من اختيار سيرةفلان اختيار فترة من حياته مثلاً ، أو جانب من أعماله ، أو ما تأثّر به وأثّر فيه • فالأبحاث العقيمة هي تلك التي تقتصر على التلخيص وإعادة تقديم المعلومات العامّة المعروفة•

وبعد اكتشاف الطالب للمشكلة التي يريد اتخاذها موضوعاً لبحثه عليه إبرازها على شكل عنوان واضح وموجز •

**٣ ـ صياغة إشكالية البحث :**

تعدّ الصياغة الجيدة لإشكالية البحث الخطوة الأولى على طريق حلّ مشكلة البحث ، وتصاغ عادة إشكالية البحث على شكل إجابة عن الأسئلة التالية ( انظر : نجاحي ، ١٩٩٠ ، ٢٢ ) :

ـ أين المشكلة التي تستحق الدراسة ؟
ـ ماالجوانب الرئيسة والفرعية التي تتضمنها مشكلة البحث ؟
ـ أين تكمن أهمية دراسة المشكلة ؟
ـ ماالأسباب الحقيقية وراء اختيار المشكلة ؟
ـ ماالهدف النظريّ والهدف العمليّ من وراء دراسة المشكلة ؟
ـ ماأهم الدراسات التي تناولت المشكلة ؟ وما الإضافات المتوقع تقديمها في الدراسة ؟
ـ ماأهم الافتراضات والمفاهيم الخاصّة بدراسة المشكلة ؟
ـ ماالمداخل المنهجيّة وطرائق البحث المناسبة لدراسة المشكلة ؟

إذاً ، لدى صياغة إشكالية البحث لابدّ أولاً وقبل كل شيء من ابراز مشكلة البحث ، وتحديد الجوانب الرئيسة والفرعية التي تتشكل منها بصورة

واضحة ودقيقة • فلو اسلمتنا ملاحظاتنا إلى الكشف عن مشكلة تدنّي إنتاجية العمل في معامل القطاع العام مثلا ، واتخذنا هذه المشكلة موضوعاً لبحث علمي أكاديمي نقوم بصياغة عنوانه بشكل دقيق على النحو التالي : «ظاهرة تدنّي إنتاجية العمل في مصانع القطاع العام ــ أسبابها وآثارها الاجتماعية » • ثم نحدّد الجوانب الرئيسة التي تتألف منها هذه المشكلة على النحو التالي :

ــ العوامل الاجتماعية التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق مشكلة تدنّي إنتاجية العمل •

ــ الآثار الاجتماعية التي تتركها هذه المشكلة على الفرد والمجتمع •

أما الجوانب الفرعيّة لهذه المشكلة فيمكن أن تصاغ بصورة أسئلة على النحو التالي :

ــ ماطبيعة العمل الذي يزاوله المنتج ؟

ــ ما مستوى تأهيله ؟

ــ ماطبيعة نظام الأجر والحوافز في المصنع ؟

ــ هل يطبق مبدأ المكافأة والعقاب من قبل الجهاز الإداري بناء على ماينجزه العامل من عمل ؟

ــ ماطبيعة العلاقات الاجتماعيّة بين العمال من جهة ، وبينهم وبين الإدارة من جهة أخرى ؟

ــ ماطبيعة جوّ العمل في المصنع ( تهوية ، تدفئة ، الخ ...)؟

ــ كيف تتم عملية تقسيم العمل والتعاون بين مختلف الأنشطة داخل المصنع ؟

ــ ماالآثار المباشرة لتدني مستوى إنتاجيته على المستوى المعيشيّ للفرد نفسه ؟

ــ والخ ...

بعد الانتهاء من إبراز مشكلة البحث وتحديد جوانبها الأساسية والفرعية ؛

على الطالب أن يذكر أهمية البحث في هذه المشكلة،ويعرض الدوافع الحقيقية الكامنة وراء اختياره هذه المشكلة بالذات ، وليس غيرها ، من أجل الدراسة والتحليل • إضافة إلى ذلك عليه أن يحدّد أهدافه من وراء دراسة هذه المشكلة، وأن يبيّن بشكل واضح ودقيق ماذا يبغي على الصعيد النظريّ والعملي من وراء البحث فيها،ثم عليه أن يعرض أهمّ الدراسات التي تناولت هذه المشكلة بالبحث والدراسة وتبيان الإضافات العلمية المتوقعة ، وعليه ذكر أهم الافتراضاتوالمفاهيم الخاصّة بدراسة المشكلة ، والمداخل المنهجية المناسبة لدراستها •

**ثانياً ـ اختيار المشرف العلميّ :**

بادىء ذي بدء لابدّ من الإشارة إلى أنإعداد مشروع البحث العلميّ الأكاديمي ، وبخاصة أبحاث الماجستير والدكتوراه ، وإنجازه يقعان بالدرجة الأولى على عاتق الطالب الباحث • فهو ، أي الطالب الباحث ، الركن الاساسيّفي هذه العملية والصانع الأول لبحثه • إلا أنه ، ولكي لايتوه في شعاب البحث العلميّ الوعرة حقاً، ولكي يأخذ بحثه مشروعيته الأكاديمية المطلوبة ، لابدّ من إخضاع هذا البحث لسلسلة من الإجراءات العلمية والادارية التي تنصّ عليها القوانين والأنظمة الجامعية المعمول بها في الجامعة التي ينتمي إليها الطالب•

وأول هذه الإجراءات ، بل وأهمها ، هوالذي يتعلّق بالجانب العلميّللبحث، ويكمن في ضرورة اختيار مشرف علميّ على البحث الذي ينوي الطالب الكتابة حوله • فبالإضافة إلى ضرورته الإدارية يعدّ المشرف العلميّ بمثابة البوصلة التي تقي الطالب الباحث من الضياع ، وتساعده على اختصار الجهد وتوفيرالوقت في كل مرحلة من مراحل البحث وصبّ كل الامكانات اللازمة في مكانها الصحيح والمطلوب •

فبعد اكتشاف الطالب لمشكلة بحث معينة ، وبعد أن ينتهي من صياغةإشكالية بحثه عليه أن يفكر بمشرف علميّ مختص بشكل مباشر بالموضوع الذي ينـوي الكتابة عنه ، والتوجّه إليه شخصياً لعرض إشكالية البحث عليه ، والتشـاور معه بهذا الشأن لأخذ رأيه ومعرفة مدى استعداده للموافقة على الموضوع المقترح ، بل على الإشراف على بحثه برمته • وعنـدما يكـون المشـرف المختار مختصّاً بالموضوع الذي اختاره الطالب الباحث يصبح إمكان استفادة هذا الطالب مـن مشرفه كبيراً مما ينعكس إيجابياً على بحثه ؛ أما في حال تعذّر إيجاد مشرف مختص مباشرة بالموضوع الذي اختاره الطالب ، فإنّه لابدّ من التشاور مع آخرين مـن الأساتذة الذين يبدون استعداداً للاشراف على البحث حتـى وإن لـم يكونوا مختصّين مباشرة بالموضوع • ومن الممكن أيضاً اختيـار أكثر مـن مشرف على البحث ، كأن يتمّ اختيار مشرف علمي أساسيّ وآخر مساعد ، وهذا الأمر يتمّ من خلال تشاور الأساتذة مع بعضهم ومع الطالب أيضاً ، وإن كل مايتعلق باختيار المشرف العلمي مرتبط دائماً بطبيعة الموضوع الذي سيبحثه الطالب •

وعندما يتمّ اختيار المشرف العلمي والاتفاق معه حول موضوع البحث يصبح الطالب ملزماً بتنفيذ توجيهات مشرفه الذي يعدّ مسؤولا عن بحثه من ألفـه إلى يائه • فقد يقترح المشرف بعض التعديلات حـول الموضوع من حيث الفحـوى والمنهجية وغير ذلك ؛ وفي هذه الحالة يحقّ للطالب مناقشة مشرفه حول كـلّ أمر يقترحه أو فكرة يبديها للوصول بالبحث إلى برّ الأمان •

**ثالثاً ـ دراسة استطلاعية :**

بعد تحديد الموضوع واختيار المشرف ينصح الطالب الباحث بالاطلاع عـلى عدد من الدراسات التي تناولت موضوع بحثه بالدراسة والتحليل بشكل مباشر ؛

والهدف من وراء مثل هذا الاطلاع هو تعميق فكرة البحث في ذهن الطالب الباحث من جهة ، ومساعدته على وضع مخطط أوّلي لبحثه من جهة ثانية .

إضافة إلى ذلك فإنّ مثل هذا الاطلاع على الدراسات السابقة يساعد الطالب على توجيهه نحو مصادر ومراجع ومقالات ووثائق أخرى يمكن الاعتماد عليها في معالجة موضوع بحثه ، وذلك من خلال إلقائه نظرة على القائمة الببليوغرافية المفصلة في آخر كل كتاب يقرؤه . فهذه القوائم تساهم في تخفيف العبء عن كاهل الطالب من حيث التفتيش عن المصادر والمراجع والمقالات والوثائق التي لها علاقة ببحثه بشكل مباشر أو غير مباشر ( حتماً هذا لايعفي الطالب من عناء السؤال والتفتيش عن كل ماكتب حول موضوعه ، إلاّ أنه ــ وكما ذكرنا ــ يساعده ليس أكثر ) . وهنا ينصح الطالب بتسجيل أسماء المصادر والمراجع والمقالات التي عثر عليها في أثناء دراسته الاستطلاعية من أجل البحث عنها فيما بعد في المكتبات العامة أو الخاصة .

والدراسة الاستطلاعية لاتقتصر على قراءة ماكتب حول موضوع البحث الذي ينوي الطالب الكتابة عنه ، بل تشتمل أيضاً على القيام بزيارات ميدانية استطلاعيّة في حال كان لموضوعه جانب ميداني .

**رابعاً ــ وضع مخطط أولي :**

في ضوء الدراسة الاستطلاعية ، وفي ضوء الطرح الذي يريده الطالب الباحث يتمّ وضع مخطط أوّلي للبحث ، بحيث يشتمل على جملة من العناصر التي يمكن أن تغطي كل جوانب الموضوع المطروح . وقد جرت العادة على اتباع أسلوب عرض هذه العناصر في أبواب وفصول عندما تكون الرسائل طويلة ، بحيث تمثل الأبواب الجوانب الرئيسة للبحث ، والفصول الجوانب الفرعية منه . وكلّ باب من أبواب

البحث يمكن أن يشتمل على عدد من الفصول ، وكلّ فصل يمكن أن يشتمل على عددمن الفقرات ، بشكل يصبح المخطط على النحو التالي :

**العنـوان :** .....

**مقدمة :** .....

**الباب الاول :** .....

**الفصل الاول :** .....

**— 1**

**— 2**

**الفصل الثاني :** .....

**— 1**

**— 2**

**الفصلّ الثالث :** .....

**— 1**

**— 2**

**— 3**

**الباب الثاني :** .....

**الفصلّ الاولّ :** .....

**— 1**

**— 2**

الفصل الثاني : .....

— 1

— 2

الباب الثالث : .....

الفصل الاول : .....

— 1

— 2

— 3

خاتمـة : .....

إن عدد الأبواب والفصول مرتبط أشدّ الارتباط بطبيعـة البحث ، وعلى الطالب في هذه المرحلة من مراحل إعداد مشروع البحث أن يحدّد بشكل أوّلي، وليس بشكل نهائيّ ، أبواب بحثه وفصوله على أساس مـن التوازن بين عـدد الأبواب وعدد الفصول.

إن تقسيم المخطط إلى أبواب وفصول ليس ملزماً للطالب الباحث الذي يقـع عليه وضع مخطط بحثه كخطوة أساسية من خطوات إعداد مشروع البحث. فقـد تكون طبيعة الموضوع المبحوث لا تدعو إلى تقسيم البحث إلى أبواب ومن ثم إلى فصـول ، بشكل يصبح الفصل هنا ممثلاً للجوانب الرئيسة للبحث والفقـرات التي تتضمنها الجوانب الفرعية منه ، وذلك على النحو التالي :

العنـــوان : .....

مقدمـــة : .....

الفصل الاول : .....

— 1.1

— 2.1

الفصل الثاني : .....

— 1.2

— 2.2

الفصل الثالث : .....

— 1.3

— 2.3

الفصل الرابع : .....

— 1.4

— 2.4

الفصلَ الخامس : .....

— 1.5

— 2.5

خاتمـــة : .....

**خامساً ـ مناقشة المخطط مع الأستاذ المشرف :**

بعد أن يتوصّل الطالب الباحث إلى مخطط أوّلي لبحثه المنشود ؛ عليه الاتصال بمشرفه العلميّ لعرض المخطط عليه ، ومناقشته في الأفكار التي وردت فيه بالتفصيل • وفي حال وافق المشرف على المخطط ينتقل الطالب إلى خطوة جديدة على طريق البحث ؛ أما إذا كان للمشرف رأي يتعلّق بحذف بعض العناصر أو زيادتها ، أو اقتراح بتغيير ترتيب العناصر فلا بدّ من إعادة كتابة المخطط الأولي من جديد •

**سادساً ـ طباعة مشروع البحث وعرضه على المجلس العلمي المختص :**

بعد الاتفاق مع الأستاذ المشرف على المخطّط الأوليّ للبحث يصبح لزاماً على الطالب الباحث القيام بصياغة مشروع بحثه وطباعته ، ويجب أن يتضمن إشكالية البحث والمخطط الأولي وقائمة بأسماء المصادر والمراجع الأساسية المتعلقة بالبحث أما صفحة العنوان فيجب أن تكون على النحو التالي :

الجامعة : .....

الكلية : .....

القسم : .....

العنـوان : .....

مشروع بحث لنيل درجة : .....

إعـداد

.....

إشراف

.....

التـاريخ : .....

وبعد موافقة الاستاذ المشرف على مشروع البحث المكتوب يتـم تقديمـه أو عرضه على المجلس العلمي المختص في القسم الذي ينتمي إليه الطالب • وفي حال موافقة القسم على المشروع يرفع إلى مجلس الكلية لإقراره ، ومن هناك يرسل إلى مجلس الشؤون العلميّة في الجامعة ، وفي حال الموافقة يصدر قرار مجلس الجامعة بهذا الخصوص، ويصبح بمقدور الطالب التسجيل بشـكل رسميّ ، والبـدء بتنفيذ بحثه •

## 2.5 — جمع البيانات وتدوينها ( تنفيذ البحث )

بعد انتهاء الطالب من المرحلة الأولى ، وحصوله على موافقة الجهات العلمية والإدارية على مشروع بحثه ينتقل إلى المرحلة الهامة الثانية من مراحل إنجاز البحث العلمي الأكاديمي ، أي إلى تنفيذ مشروع بحثه ؛ فيقوم بعملية جمع البيانات من مصادرها الأساسية المحددة سلفاً ، وتدوينها في بطاقات أو تفريغها في جداول مخصصة لذلك . وتشكل الكتب والمجلات والوثائق الأخرى المكتوبة مصدراً هاماً من مصادر جمع البيانات إلى جانب الواقع الميداني الذي نستقي منه المعلومات المطلوبة عن موضوع البحث في حال كان لهذا الموضوع جانب ميداني .

ويتم جمع البيانات من هذه المصادر بوساطة وسائل متعددة كالقراءة للكتب والمجلات والوثائق المكتوبة ، والملاحظة، والمقابلة، والاستمارة للواقع الميداني . ونظراً لأهمية وسائل جمع البيانات المذكورة سنحاول فيما يلي شرح الإجراءات والتقانات المرتبطة باستخدام هذه الوسائل وتوضيحها هادفين من وراء ذلك توجيه الطالب الباحث نحو ترشيد وقته وجهده وتنظيم عمله للوصول ببحثه الى شاطىء الأمان :

### اولا ـ جمع البيانات من المصادر المكتوبة وتدوينها :

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنه على الطالب ، وقبل البدء بقراءة المصادر والمراجع★ والمقالات والوثائق الأخرى المكتوبة ؛ القيام بتخصيص ظرف كبير أو

★ غالباً مايخلط بين المصدر والمرجع مع أن المصدر هو تلك الوثيقة الاصلية التي تعود لكاتب ما او هيئة علمية ما او اية جهة اخرى ، بينما المرجع هو كلّ ماكتب من دراسات، وابحاث وتعليقات حول الوثيقة الاصلية او صاحبها . فعندما يتعلق البحث بابن خلدون مثلاً تصبح مقدمته مصدراً وتصبح الابحاث الاخرى التي تناولت المقدمة بالدراسة والتحليل مرجعاً .

صندوق كرتوني أو ما شابه ذلك لكل فصل من الفصول التي يتضمنها مخطط بحثه، ويقوم هذا الطالب بوضع كل معلومة جديدة ، يجمعها من المصادر والمراجع والمقالات المكتوبة ولها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالفصل الذي يقرأ حوله ، في الظرف أو الصندوق المخصص لهذا الفصل دون غيره . والهدف من هذا الإجراء هو لملمة المعلومات في مكان محدد منعاً لاختلاطها مع معلومات تتعلق بفصول أخرى من فصول مخطط البحث مما يساعد الطالب على اختصار الوقت والجهد في المراحل التالية من بحثه .

إضافة إلى تخصيص ظرف لكلّ فصل من فصول الرسالة لا بدّ من تحضير بطاقات خاصة بتدوين المعلومات ، إذ أن البطاقات تعدّ من أفضل طرائق تدوين المعلومات المكتوبة ، وذلك لأنّها قابلة للتناول والتخزين والتنظيم بيسر وسهولة ومرونة دون أن تتعرض للتلف ، وهي تساعد الباحث على توفير الوقت والجهد اللازمين لتنظيم المادة التي يجمعها وكتابتها . وعلى الباحث أن يستفيد من نظام البطاقات على أحسن وجه فيدوّن معلومة واحدة فقط على كل بطاقة منعاً لتداخل المعلومات، وأن يسجل كلّ التفصيلات الببليوغرافية المتعلقة بمصدر تلك المعلومة، كي لايضيع في مرحلة لاحقة في متاهات البحث عن مصدر معلومة كان قد استقاها في أثناء القراءة .

وهناك ثلاثة أنواع من البطاقات يتمّ التمييز بينها على أساس الحجم (بطاقات صغيرة ، وأخرى وسط ، وثالثة كبيرة ) ، وعلى أساس مايدوّن على كل نوع منها من معلومات ( بطاقات ببليوغرافية ، وأخرى للنص الحرفي، وثالثة لنص بتصرّف)، وهذا ماسنقوم بعرضه مفصلاً على النحو التالي ( انظر: بارسونز ، ١٩٨٦، ٢٢) :

**١ ـ بطاقات صغيرة الحجم بقياس ١٠ × ٦سم :** وهي ماتدعى بالبطاقات البيليوغرافية • ويستخدم هذا النوع من البطاقات لتدوين المعلومات البيليوغرافية، أي اسم المؤلّف ، وعنوان الكتاب أو المقال ، واسم المترجم إن وجد ،ورقم الطبعة، ومكان النشر ، ودار النشر ، وتاريخ النشر • ويدوّن الطالب هذه المعلومات على هذا النوع من البطاقات قبل أن يبدأ تصفح الكتاب •

ونظراً لأهمية ترتيب المعلومات على النحو الذي بيّناه سنحاول التفصيل بالحديث عن كل عنصر منها على النحو التالي :

**آ ـ اسم المؤلف :** ويظهر اسم المؤلّف عادة على غلاف الكتاب ، وأحياناً في الصفحة الداخلية الأولى منه • وفي كل الأحوال لابدّ من التأكد من مكان ظهور اسم المؤلف ، ونقل هذا الاسم بدقة إلى البطاقة البيليوغرافية كمعلومة أولى عن المصدر أو المرجع أو المقالة أو أية وثيقة أخرى مكتوبة يطلع عليها الطالب الباحث• وهناك من يبدأ بتدوين المعلومة الخاصّة باسم المؤلّف بلقبه العلمي فيسجلها على النحو التالي على سبيل المثال :

د• عبدالرحمن بدوي ، •••

أو الدكتور عبد الرحمن بدوي ،•••

إن البدء بلقب المؤلّف ليست قاعدة ملزمة للباحث ، خاصّة أنّ الكثير من المؤلفين لايسجلون لقبهم العلمي على مؤلّفاتهم مع أنّهم حملة فعليون لهذه الألقاب ، لذلك فمن المستحسن تدوين المعلومة المتعلقة باسم المؤلف دون ذكر لقبه حتى إن كان مسجلا على الكتاب المقروء •

من ناحية أخرى فقد يكون للعمل الواحد أكثر من مؤلّف واحد ، أي اثنين

أو ثلاثة ؛ وفي حـال كان العمل الواحد مؤلفان اثنـان نسجل اسمهما على النحو التـالي :

عبدالمجيد فراج ، سعد برغوث ، ....

أمّا في حال كان للعمل الواحد ثلاثة مؤلفين أو أكثر فيتم تدوين اسم المؤلف الأول فقط ، ويختصر أسـماء المؤلّفين الآخرين بكلمـة ( وآخرين ) على النحو التـالي :

علي عبدالرزاق جلبي وآخرون ، ....

وقد يحدث أحياناً أن تنشر بعض الأعمال العلمية دون اسم المؤلّف ، وفي هذه الحالة يمكن العودة إلى فهارس المكتبات العامّة للبحث عن عنوان الكتاب ، وعندما يتم العثور على لعنوان وبقية المعلومات الببليوغرافية يتأكّد الطالب فيما إذا كان هنالك اسم للمؤلّف لنقله إلى البطاقة الببليوغرافية ، ولكن بوضعه ضمن أقواس على النحو التالي :

[ هيزش بارتي ] ، ....

وهذه الأقواس تعني أنّ اسم المؤلّف لم يظهر على العمل ، وتمّ العثور عليه في فهارس المكتبات العامّة أو غيرها .

أمّا في حـال عدم العثور على اسم المؤلّف نهائياً . فتدوّن هـذه المعلومة بأحرف مختصرة تشير إلى عدم وجود اسم للمؤلّف على النحو التالي :

د.م ، ....

وهذا الاختصار يعني دون اسم مؤلّف .

أمّا إذا كان المؤلّف هيئة علمية أو مؤسسة أو غير ذلك ، فيتمّ تدوين اسم الهيئة أو المؤسسة في المكان المخصص لمعلومة اسم المؤلّف على النحو التالي :

المكتب المركزي للاحصاء ، ....

أحياناً يعثر الطالب على كتـاب صادر عن مؤسسة محلية أو دولية ، وداخل هذا الكتاب عدد من العناوين التي يعالجها مختصون مختلفون ، بشكل يظهر داخل الكتاب اسم المؤلّف وعنوان بحثـه ، بينمـا لايظهر ذلك على صفحـة العنوان الخارجية ، فكيف يسجّل الطالب في هذه الحالة المعلومة الببليوغرافية الخاصّة باسم المؤلّف ؟

من أجل الإجابة عن ذلك نأخذ مثالاً حياً ، فلو وقع في يد الطالب على سبيل المثال الكتاب الصادر عن اليونيسكو تحت عنوان « الاتجاهات الرئيسة للبحث في العلوم الاجتماعيّة والانسانية » ، وأراد أن يستفيد من بعض الدراسات الواردة في داخله تحت عناوين مختلفة ومؤلفين مختلفين ، وليكن مثلاً ماكتبه «جان بياجيه» عن «وضع علوم الإنسان في منظومة العلوم» ، فإنّه مجبر هنا على تدوين اسم جان بياجيـه كمعلومـة ببليوغرافية أولى في البطاقة الببليوغرافية ، وليس اليونيسكو كمؤسسة دولية أصدرت هذا الكتاب ، فيكتب اسم المؤلّف :

جـان بياجيه ، ....

وأحياناً أخرى يعثر الطالب على نصوص اقتبسها الكاتب الذي يقرأ له من كتّاب آخرين . وإذا قرر الطالب الاستفادة من هذه النصوص فعليه تدوين اسم المؤلّف الأصلي ، وليس اسم مؤلّف الكتاب الذي يقرأ له الآن . وهنـا ينصح الطالب بالعودة إلى الكتاب الأصلي لصاحب النصّ ، والتأكّد منه جيداً ، ثم تدوين اسم صاحبه . وفي حال تعذّر ذلك عليه تدوين اسم صاحب النصّ الأصليّ مثلما ورد عند الكاتب الذي يقرأ له ، وقام باقتباس هذا النصّ في كتابه .

أخيراً لابدّ من التأكيد على أنّ الأمانة العلميّة تقتضي دائمـاً تدوين اسم صاحب الفكرة أينما وردت فكرته كمعلومة ببليوغرافية أولى .

**ب ـ العنوان** : العنوان معلومة ببليوغرافية أساسية تأتي دائماً في المرتبة الثانية بعد اسم المؤلّف ، بشكل تفصل بينهما فاصلة على النحو التالي :

سالم يغوت ، فلسفة العلم المعاصرة ، ....

ومن أجل تمييز العنوان عن باقي المعلومات الببليوغرافية يقوم بعض الباحثين إمّا بوضع خطّ تحت العنوان كما في المثال التالي :

سالم يغوت ، فلسفة العلم المعاصرة ، ....

أو بوضع العنوان ضمن قوسين كبيرين على النحو التالي :

سالم يغوت ، ( فلسفة العلم المعاصرة ) . ....

أو بوضع العنوان بين ضفرين على الشكل التالي :

سالم يغوت ، « فلسفة العلم المعاصرة » ، ....

أو بكتابة العنوان بخطّ عريض وغامق على النحو التالي :

سالم يغوت ، **فلسفة العلم المعاصرة** ، ....

وهنا لابدّ من التأكيد على ضرورة اتباع أسلوب واحد في تدوين المعلومات الببليوغرافية ، وبخاصة المعلومة الخاصّة بالعنوان . فإذا قرّر الطالب تدوين المعلومة الببليوغرافية المتعلّقة بالعنوان دون خطّ تحتها أو دون قوس أو ضفرين أو غير ذلك ، فعليه أن يستمرّ في ذلك من أوّل بطاقة حتى آخر بطاقة . وإذا قرّر وضع خطّ مثلاً تحت العنوان فعليه أن يضع ذلك دائماً وفي كلّ مرة يسجّل فيها معلومة العنوان على البطاقة .

إضافة إلى ذلك فإنّه لابدّ من التأكيد هنا على ضرورة تسجيل العنوان بشكل كامل ودقيق . وإذا كان العنوان مؤلّفاً من شقيق : واحد رئيسيّ وآخر فرعيّ ، فلابدّ من تدوينه على النحو التالي :

عبد الحميد أحمد رشوان، العلم والبحث العلمي: دراسة في مناهج العلوم، ...

أو

عبد الحميد أحمد رشوان ، العلم والبحث العلمي ــ دراسة في مناهج العلوم، ...

وبهذا الشكل تفصل بين العنوان الرئيسيّ والفرعيّ ، إمّا من خلال نقطتين متعامدتين أو من خلال خط معترض .

**جـ ــ المترجم ( إن وجد )** : عندما يكون العمل الذي بين يدي الطالب مترجماً يتوجب عليه تدوين اسم المترجم بعد فاصلة تفصله عن العنوان على النحو التالي :

غاستون باشلار ، الفكر العلمي الجديد ، ترجمة عادل العوا ، ...

وأحيانا تقوم بعض الهيئات أو المؤسسات بعملية ترجمة عمل ما ، وفي هذه الحالة يذكر اسم الهيئة أو المؤسسة على المنوال نفسه الذي بيّناه أعلاه .

**د ــ الطبعة ( إن وجدت )** : بسبب الاختلاف الذي يحصل أحياناً بين طبعة وأخرى يتوجّب على الطالب تدوين رقم الطبعة الخاصّة بالكتاب الذي ينوي قراءته ، وتمّ طبعه للمرّة الثانية أو مابعدها على النحو التالي :

غاستون باشلار ، الفكر العلمي الحديث ، ترجمة عادل العوا ، ط٣ ، ...

وعندما يكون الكتاب في طبعته الأولى يمكن عدم ذكر الطبعة ، ويتمّ العثور على رقم الطبعة عادة في صفحة الغلاف من الداخل .

**هـ ــ مكان النشر** : وتأتي المعلومة الببليوغرافية الخاصّة بمكان النشر بعد معلومة الطبعة التي تفصلها عنها فاصلة على النحو التالي :

غاستون باشلار ، الفكر العلمي الجديد ، ترجمة عادل العوا ، ط٣ ، بيروت ، ...

ويسجّل مكان النشر عادة باسم المدينة التي طبع فيها الكتاب كما هو مبين أعلاه ، وفي بعض الأحيان ينشر الكتاب في أكثر من مدينة . وفي هذه الحالة يمكن

الاكتفاء بتدوين اسم المدينة الأولى ، وفي أحيان أخرى تتشابه أسماء المدن ، لذلك يمكن إضافة اسم الدولة التي تتبع لها المدينة التي نشر الكتاب فيها منعاً للالتباس فنكتب مثلاً :

طرابلس لبنان أو طرابلس ليبيا

وفي حال عدم العثور على معلومة مكان النشر في الكتاب أو في فهارس المكتبات العامة نكتب مايلي مكان هذه المعلومة :

... ، د . م . ن ، ...

ويعني هذا الاختصار : دون مكان نشر .

**و ـ دار النشر :** يفضّل تدوين اسم دار النشر إن وجدت ؛ وذلك لأنّه ، أحياناً ، يتمّ نشر الكتاب الواحد في أكثر من دار نشر . ويتمّ تسجيل هذه المعلومة بعد فاصلة تفصلها عن معلومة مكان النشر على النحو التالي :

غاستون باشلار ، الفكر العلمي الجديد ، ترجمة عادل العوا ، ط٣ ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ...

**ز ـ تاريخ النشر :** تاريخ النشر معلومة ببليوغرافية أساسية يجب تسجيلها بعد فاصلة تفصلها عن معلومة دار النشر على النحو التالي :

غاستون باشلار ، الفكر العلمي الجديد ، ترجمة عادل العوا ، ط ٣ ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ .

وهنا يجب الانتباه إلى أنّ تاريخ النشر هو تاريخ طبعة الكتاب . وفي حال عدم وجود تاريخ للنشر نسجّل ذلك باختصار على النحو التالي :

... ، د . ت . ن .

ويعني ذلك : دون تاريخ نشر .

أمّا بالنسبة لرقم الصفحة فلا داعي لذكرها على البطاقة الببليوغرافية .

بعد هذا الشرح المفصل للمعلومات الببليوغرافية التي يجب تدوينها على البطاقة المخصصة لذلك ومن أجل التوضيح نعرض فيما يلي نموذجاً عن البطاقة وكيفية تدوين المعلومات عليها على النحو التالي :

| بطاقة ببليوغرافية |
| --- |
| غاستون باشلار : الفكر العلمي الجديد ، ترجمة عادل العوا ، ط٣ ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ . |
| |
| |
| |
| |

أخيراً ، وفي حال استخدام عمل مؤلّف من مجلدات متعدّدة ، نقوم بتدوين المعلومات الببليوغرافية التالية عنه :

اسم المؤلف ، العنوان ، المترجم ، الطبعة ، العدد الكلي للمجلدات ، مكان النشر ، دار النشر ، تاريخ النشر ، رقم المجلد المستخدم .

أمّا فيما يتعلّق بالمقالات الواردة في المجلات والدوريات وسواها فإننا نقوم بتدوين المعلومات التالية :

اسم صاحب المقال ، عنوان المقال ، اسم المجلة ، رقم العدد ، رقم المجلد إن وجد ، تاريخ الصدور .

وفي حال العودة إلى الرسائل الجامعية يتمّ تسجيل المعلومات الببليوغرافية التالية عنها :

اسم المؤلف ، العنوان ، الدرجة العلمية ، اسم الجامعة ، السنة التي منحت فيها .

**٢) بطاقات من الحجم الوسط بقياس ١٢ × ٨ سم :**

وهي بطاقات الاقتباس الحرفي ، ويستخدم هذا النوع من البطاقات لتدوين النصوص الحرفية التي يستقيها الطالب من المصادر والمراجع والمقالات والوثائق الأخرى المكتوبة بهدف استخدامها فيما بعد في متن الرسالة . فقد يلاحظ الطالب في أثناء القراءة أنّ صاحب العمل يعرض أفكاراً جديدة ، أو أفكاراً تحتمل المناقشة ، أو أفكاراً تؤيد ما يذهب إليه أو تعارض وجهة نظره . وفي هذه الحالة ينصح الطالب بتسجيل مثل هذه الأفكار بكلّ أمانة ودقّة على هذا النوع من البطاقات ، وذلك على النحو التالي :

ـ يدون في أعلى الجهة اليمنى وباتجاه الأسفل اسم المؤلّف على السطر الأول، وعنوان العمل على السطر الثاني والمترجم على الثالث ، وهكذا وصولاً إلى رقم الصفحة فيدوّنها .

ـ يدوّن في أعلى الجهة اليسرى عنواناً مختصراً للنصّ الذي يريد اقتباسه .

ـ ينقل النصّ الذي يريد اقتباسه إلى وسط البطاقة تماماً كما ورد في الكتاب .

وللتوضيح نعرض نموذجاً عن هذا النوع من البطاقات والمعلومات المدوّنة داخلها ، وذلك كما يلي :

**بطاقة نص حرفي**

| | |
|---|---|
| عبدالله العروي<br>مفهوم الحرية<br>الدار البيضاء<br>المركز الثقافي العربي<br>١٩٨١ ، ص١٠٨ | الحرية والمجتمع |

إنّ الحرية قد تنفى من الواقع ومن المجتمع ، لكنها لا تنفى ابداً بالمرة من التاريخ ، حيث في استطاعتها دائماً أن تلجأ إلى الخيال . والخيال ينخر الواقع ، يوماً بعد يوم ، باستمرار وبعناد ، حتى يأتي على أساسه ويطيح به فتلج الحرية من جديد ، وبصخب ، حيّز الواقع والمجتمع .

هنا لابدّ من الإشارة إلى أنّه من غير المسموح به تدوين أكثر من نصّ حرفيّ واحد على هذا النوع من البطاقات . والنصّ المدوّن يجب أن يكون قصيراً ومتضمّناً الفكرة التي يريدها الطالب .

**٣) بطاقات كبيرة الحجم بقياس ١٦ × ١٠ سم :**

وهي بطاقات الاقتباس بتصرّف ، ويستخدم الطالب الدارس هذا النوع من البطاقات لتدوين الاقتباسات غير المباشرة ، أي تلك التي يتصرّف هو في محتواها اللفظيّ مستخدماً أسلوبه الخاصّ لعرض الفكرة الأساسيّة التي تتضمنها . فعلى سبيل المثال يمكن أن يقرأ الطالب النصّ التالي لهشام شرابي في كتابه « مقدّمات لدرسة المجتمع العربي » ، إذ يقول :

« إن الفرد في المجتمع العربي ينخرط في الحياة الاجتماعية لتأمين

مصالحه الخاصة والمحافظة على سلامته • فالقول العربي المأثور : « أمش الحيط الحيط » يدعو إلى اتباع سلوك حذر والاستغناء عن روح المغامرة • إن الفرد يواجه الحياة بصورة دفاعية ويتحمل آلامها بهدوء وكبت داخلي : إن المجتمع يقضي أن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح اشجاعة وروح التراجع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع مباشرة بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول : « اليد يلي مافيك تكسرها بوسها وادعي عليها بالكسر » • أما مقارعة الخصم فلا فائدة منها إذا كان قوياً ، كما في القول المأثور : « العين مابتقاوم المخرز » • إنهم يواجهون فقط من هم أضعف منهم ، وفي هذا المجتمع يأكل القوي الضعيف في تدرج محتم من فوق إلى تحت » •

والآن لايريد الطالب اقتباس هذا النص بشكل حرفيّ ، وإنما بتصرّف • وفي هذه الحالة عليه استخدام البطاقة الخاصّة بذلك على النحو التالي :

**بطاقة اقتباس بتصرف**

هشام شرابي
مقدمات لدراسة المجتمع العربي
بيروت
الأهلية للنشر والتوزيع
١٩٧٧ ، ص٥٥

دور العلاقات الاجتماعية في تحديد السلوك

تؤثر العلاقات الاجتماعية في السلوك الاجتماعي للناس تأثيراً عميقاً . فطبيعة الحياة الاجتماعية العربية مثلاً تدفع الإنسان العربي إلى سلوك اجتماعي خال من المغامرة ويتصف بالاستسلام ، ويدل على ذلك الأمثال الشعبية المتداولة بين الناس مثل : « امش الحيط الحيط وقول يا الله السترة » ، « اللي بياخذ امي بيصير عمي » ، « العين مابتتاوم مخرز » والخ ...

إذاً ، وكما هو ملاحظ ، نقوم بصياغة الفكرة الأساسيّة للكاتب بأسلوبنا الخاصّ وتدوينها على هذا النوع من البطاقات .

وهنا يمكن أن يكون الوجه الأوّل للبطاقة المذكورة مخصّصاً لتدوين الاقتباس بتصرّف على النحو المبيّن سابقاً ، أمّا الوجه الآخر فيمكن أن يستخدم لتسجيل أي تعليق أو رأي أو فكرة خاصّة بالباحث أثارها النصّ الذي تصرّف باقتباسه . وفي هذه الحالة على الطالب أن يسجّل ذلك فوراً ، كي لاينسى . بمعنى آخر : إنّ هذا النوع من البطاقات مزدوج الفائدة ؛ فهو من ناحية يساعد الطالب على عرض أفكار الآخرين بأسلوبه الخاصّ ، ومن ناحية ثانية يساعده على تسجيل كلّ فكرة تخطر على باله ولها علاقة بموضوع البطاقة ، وبالتالي يأمن عليها من النسيان .

**ثانياً ـ جمع البيانات الميدانية وتفريغها :**

إنّ عملية جمع البيانات لا تقتصر على القراءة النظرية للمصادر والمراجع والوثائق الأخرى المكتوبة فقط ، بل تتضمّن في كثير من الأحيان النزول إلى الميدان لجمع البيانات منه عبر وسائل متعدّدة كالملاحظة والمقابلة والاستمارة ، ثم تفريغ هذه البيانات في جداول مخصّصة لهذا الغرض .

**١ ـ وسائل جمع البيانات :**

آ ـ **الملاحظة** : وتعدّ الملاحظة واحدة من أهمّ وسائل جمع البيانات الميدانيّة ، فهي تستخدم في البحوث العلميّة ذات التوجه الميداني كافة .

لقد استخدمت الملاحظة منذ أقدم العصور ، إذ استخدمها الإنسان لجمع البيانات والمعلومات عن الظواهر التي تحيط به ، وفي حياتنا اليومية نستخدم الملاحظة

لنعرف مايحيط بنا ونقوّمه ، ثم نستخلص النتائج المتعلّقة بسلوكنا نحو الآخرين وسلوك الآخرين نحونا • فالملاحظة جزء من حياتنا ، نستخدمها عندما نكون في حالة انتظار على الشارع ، أو عند طبيب الأسنان ، أو في المطعم ، أو في أي مكان آخر • مثلما تستخدم الملاحظة في الحياة اليومية فإنها تستخدم أيضاً في الدراسات والأبحاث العلمية ، وقد استخدمتها العلوم الطبيعية بنجاح منذ زمن بعيد •

أمّا العلوم الاجتماعية فقد استخدمتها في وقت متأخر نسبياً عن العلوم الطبيعية • ويمكن للباحث استخدام الملاحظة لأغراض متعددة ، وفي مراحل مختلفة من عملية البحث العلمي ؛ فقد يستخدمها لجمع البيانات والمعلومات التي تساعده على تحديد مشكلة بحثه والجوانب التي تتألّف منها هذه المشكلة وتكوين افتراضاته وغير ذلك • ويمكن أن تستخدم أيضاً ، بل يجب أن تستخدم ، في أثناء تنفيذ البحث للتحقق من الفروض • فالباحث يعتمد على الملاحظة من بداية بحثه حتى نهايته كي يصل إلى الحقيقة •

والملاحظة جهد حسّي وعقليّ هادف ومنظم وانتقائي ومبرمج يقوم به الباحث للوقوف على الظاهر والخفي من صفات الظواهر التي تشكل موضوع الملاحظة وخواصّها •

وعلى هذا الأساس فالملاحظة ليست مجرد إدراك حسّي للصفات الظاهرة بل هي أيضاً إدراك عقليّ للصلات الخفيّة الموجودة بين الظواهر • وهذا يعني أنّ الملاحظة ليست عملية بسيطة كما يتصوّرها بعضهم ، بل معقّدة وتحتاج إلى باحث مدرب ومتخصّص يستطيع من خلالها إدراك العلاقات التي تنتظم الظواهر التي يلاحظها والأسباب التي تكمن وراءها ، إضافة إلى ذلك فإنّه يستطيع من خلالها تكوين الفروض واختبارها بهدف الوصول إلى القوانين التي تخضع لها الظواهر التي يدرسها •

وهكذا فالملاحظة وسيلة لا غنى عنها في عملية جمع البيانات الميدانية سواء في أبحاث العلوم الطبيعية أو في أبحاث العلوم الاجتماعية .

ومن أجل أن تؤتي الملاحظة ثمارها العلمية المطلوبة لا بدّ من وضع برنامج لها يسبق القيام بها عملياً ، ويكون مرجعاً واحداً وموحّداً لكلّ المشاركين في عملية الملاحظة ، بشكل يمكنهم من تسجيل موحّد للبيانات وبالتالي يساعدهم على تقويم علمي موحد . وللملاحظة أنواع مختلفة نذكر منها على سبيل المثال :

ـ الملاحظة العلمية والملاحظة غير العلمية : والفرق الجوهري بين نوعي الملاحظة المذكورين يكمن في أنّ الملاحظة غير العلمية ملاحظة عفوية ، بينما الملاحظة العلمية هادفة ومنظمة . وهذا لا يعني أنّ الملاحظة غير العلمية لا يمكن أن تساعدنا في أبحاثنا العلمية ، بل تعدّ مصدراً مكملاً للمعلومات، وغالباً ، بداية تساعدنا على التتبع العلمي اللاحق لمشكلات معينة .

ـ الملاحظة بالمشاركة والملاحظة من دون مشاركة : وصفة التمييز الجوهرية بين هذين النوعين من الملاحظة هي مشاركة الباحث لحياة الجماعة التي يلاحظها أو عدمها . ففي حال شارك الباحث حياة الجماعة التي يلاحظها وقبل عضواً فيها تكون ملاحظته بالمشاركة . أمّا في حالة الملاحظة من دون مشاركة فلا يعدّ الباحث واحداً من أفراد المجموعة التي يلاحظها ، أي أنه لا يشاركهم حياتهم بل يلاحظ الحدث ، ويسجله دون مشاركة .

ـ الملاحظة الحقلية والملاحظة المخبرية : وتستخدم الملاحظة الحقلية للمبحوثين وهم في بيئتهم الطبيعية ، أما الملاحظة المخبرية فتستخدم في ظروف مصطنعة تمكن الباحث من استخدام وسائل تقانة مساعدة كالكاميرا وآلة التسجيل . وبالنسبة للسوسيولوجيا فالملاحظة الحقلية أنجع من المخبرية ، وذلك لأنّ موضوع السوسيولوجيا أساساً تصعب دراسته في المختبرات وفي ظروف مصطنعة .

**ب ـ المقابلة** : والمقابلة محادثة هادفة تجري بشكل حر أو مقنن بين الباحث والمبحوث في زمان ومكان معينين ، وتعدّ المقابلة من أكثر وسائل جمع البيانات استخداماً في الأبحاث السوسيولوجية ، ويستخدمها كذلك أهل الصحافة والقضاء والطب وغيرهم من أصحاب المهن بهدف الحصول على المعلومات التي يمكن أن تفيدهم في مجال عملهم • وغالباً ماتكون المقابلة أسئلة مجهزة سلفاً من قِبل الذين يقومون بمقابلة الآخرين الذين يبدون استعدادهم للمشاركة في المقابلة والإجابة عن الأسئلة التي تطرح عليهم • وهذا يتطلب من الباحث تحديد موضوع المقابلة ، وإعداد الأسئلة التي ستطرح فيها ، وتحديد مكان إجرائها وزمانه والأشخاص الذين ستتمّ مقابلتهم • ولكي تؤدي المقابلة الهدف العلميّ المنشود منها يتعين على الباحث التقيدّ بالأسئلة المجّهزة سلفاً في حال كانت المقابلة منظمة ، وعدم الإيحاء للمبحوث أو المبحوثين بالإجابة المطلوبة عن الأسئلة ، وخلق جو من الودّ بينه وبين المبحوثين والتأكيد لهم على إبقاء أجوبتهم بعيداً عن التناول إلاّ من قبل المختصين كي يحصل منهم على إجابات صحيحة تفيده في بحثه •

ومن أهمّ أنواع المقابلات :

ـ المقابلة غير المنظمة : وتعرف أيضاً بالمقابلة الحرّة التي تتمّ عادة دون أسئلة مسبقة ، وهذا لايعني أنّ هذا النوع من المقابلات يتمّ بشكل عشوائي ودون هدف • فالمقابلة غير المنظمة يمكن أن تتمحور حول حدث ما أو موضوع ما للوصول إلى هدف ما ، وتستخدم المقابلات غير المنظمة كثيراً عندما يريد الباحث اكتشاف حيثيات بحثه قبل الإقدام عليه ؛ ومع ذلك فللمقابلة غير المنظمة عيوب منها صعوبة الإحاطة بكلّ موقف المقابلة وتسجيل كلّ المعلومات عنه بسبب غياب الأسئلة المقننة •

ـ المقابلة المنظمة : وتعرف أيضاً بالمقابلة المقننة التي يطلب فيها من المبحوث

الإجابة عن عدد من الأسئلة المعدّة مسبقاً ، بشكل يستطيع الباحث طرحهـا على المبحوثين بالتسلسل ويدوّن الإجابة عنها إمّا عبر رموز أو بشكل إنشائي ، ويرتبط ذلك بنصّ كلّ سؤال على انفراد . والأسئلة المطروحة هنا يجب ألاّ تكون كثيرة ومعقدة ومكتوبة بلغة سهلة ومفهومة ، وأن تكون مترابطة ومتسلسلة .

**جـ ـ الاستمارة :** الاستمـارة أو الاستبيـان أيضاً أداة بحث مقننـة ومضبوطة بشكل دقيق من حيـث نصّ الأسئلة الواردة فيهـا وتسلسلها ، وهي الأداة أو الوسيلة الأكثر شيوعاً في الأبحاث الاجتماعيّة المعاصرة لكونها تساعد على وضع المبحوثين في حالة سيكولوجية واحدة يخلقها الباحث بناءً على مابين يديه من أسئلة واحدة موجهة لكلّ أفراد عينة البحث ، كمـا تسهّل الاستمارة عملية تفريغ البيانات بشكل دقيق .

وانطلاقاً من موضوع بحثه وأهدافه وفروضه يقوم الباحث بتصميم الاستمارة وفقاً للقواعد التالية :

ـ تحديد مايتعلّق ببحثه من بيانـات بهدف جمعهـا ، أي تحديد الأبواب الرئيسة للبحث والنقاط التي يتضمنها كلّ باب ثم عدد الأسئلة اللازمة لكل باب .

ـ تحديد شكل الأسئلة وصياغتها وتسلسلها . فمن حيث الشكل يمكننـا التمييز بين نوعين أساسيين من الأسئلة ، وهما : الأسئلة المغلقة ، والأسئلة المفتوحة، ففي الأسئلة المفتوحة نعطي الحرية للمبحوث في الإجابة عنها بشكل حرّ وتلقائي ، وهذا النوع من الأسئلة سيف ذو حدين ، فهو من جهـة يعطي للمبحوث انطباعاً بأنّنا نصغي إليه فعلاً ، ولكنّه من جهة أخرى يثير قليلاً من الصعوبات بالنسبة للشخص الذي يقوم بتحليل البيانات إحصائياً ، ومن أمثلة الأسئلة المفتوحة مايلي:

ما موقفك من مسألة تنظيم الأسرة ؟

ما اقتراحاتك لتطوير العمل في حلقات البحث ؟

أمّا بالنسبة للأسئلة المغلقة فهي تلك التي يطلب فيها من المبحوث اختيار جوابه من لائحة موضوعة مسبقاً لهذا الخصوص ، وهـذا النوع من الأسئلة هو الأكثر شيوعاً في استمارات البحث لسهولته على المبحوث الذي يجيب عنهـا دون تفكير طويل ، ولتيسيرها لعملية تسجيل الإجابات وعمليات التحليل الإحصائي لها •

ورغم هذه المزايا فإنهّا قد تقيّد المبحوث ، وتمنعه من التعبير عن رأيه بشكل حرّ وتلقائي ، ومن أمثلتها مايلي :

هل تشاهد التلفزيون ؟ نعم □ لا □

هل تحبّ كرة القدم ؟ نعم □ لا □

بعد تحديد شكل الأسئلة نهتمّ بأمر صياغتها وفقاً للقواعد التالية :

- يجب أن تدور الأسئلة حصراً حول موضوع البحث •
- يجب أن تكون الأسئلة معقولة من حيث العدد •
- يجب أن تكون لغتها سهلة ومتوافقة مع مستوى ثقافة المبحوثين •
- يجب أن تكون واضحة ومركزة وقصيرة •
- يجب ألاّ تكون مزدوجة ، مثل : هل أنت طالب وموظف ؟
- يجب أن يكون بعضها متصلاً ببعض بشكل متسلسل ومنسق •
- يجب صياغة عدد من الأسئلة الضابطة ، فسؤالنـا عن العمر مثلاً يمكننا أن نرفقه بسؤال ضابط آخر عن تاريخ الميلاد أو عن السن وقت الزواج والخ • بشرط ألاّ تتلو الأسـئلة الضابطة السؤال الرئيس مباشرة •

أمّا بالنسبة لتسلسل الأسئلة فإنّه من الأمور الهامة التي تثير اهتمام المبحوث فيجيب عن الأسئلة دون تذمر ، ويفضل هنا تقسيم الأسئلة إلى مجموعات مترابطة

توضع لها عناوين فرعية كمعلومات شخصية ، ومعلومات عن الأسرة ، ومعلومات عن الوضع الاقتصادي والخ ... ثم يتمّ ترتيب الأسئلة المتعلّقة بكلّ عنوان فرعي بشكل متسلسل ومرقم .

ـ اختبار الاستمارة قبل تطبيقها النهائي على المبحوثين : فعندما تثبت صياغة الأسئلة، وتنظم بشكل مؤقت لابدّ من التأكد فيما إذا كانت الاستمارة صالحة لتعميم تطبيقها ، ومن أجل ذلك يفضّل اختبارها على عينة مصغرة من المبحوثين للتأكّد إذا كانت الأسئلة مفهومة من قبل الجميع ، وإذا كان هناك أسئلة صعبة ، وإذا كان تنظيم الأسئلة مقبولاً ، وغير ذلك .

وفي حال اكتشف الباحث من خلال اختباره للاستمارة أن أسئلة معينة فيها غير صالحة لتقيس ما يجب قياسه ، فإنّه لابدّ له من إعادة صياغتها وتعديلها .

ـ تنسيق الاستمارة ، وإعدادها في صورتها النهائية : فبناءً على الإجراءات السابقة تصبح الاستمارة صالحة كأداة لتحقيق أهداف البحث وجمع المعلومات من الميدان .

وهنا يفضل تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة أبواب ، بحيث يكون الباب الأول الورقة الأولى من الاستمارة التي تتضمن المعلومات التالية : الجهة التي تقوم بإجراء البحث وذلك في الزاوية اليمنى العليا من الورقة ، ثم يليها في منتصف الورقة من الأعلى عنوان البحث ، ثم تكتب تحت ذلك من الجهة اليمنى معلومات عن رقم الاستمارة الاحصائي ومكان إجراء المقابلة وتاريخ المقابلة وتوقيع الباحث ( هذا في حالة المقابلة ، أمّا في حالة إرسالها في البريد فلا داعي لذكرها على هذا الشكل ) ، وأخيراً الملاحظات العامة التي تطمئن من خلالها المبحوث عن سرّية البحث وكيفية الإجابة عن الأسئلة .

أما الباب الثاني فهو الورقة الثانية من الاستمارة التي تتضمن المعلومات

الشخصية المتعلقة بالمبحوث ، والبـاب الثالث يشتمل على الأوراق الأخرى التي تتضمن المعلومات المتخصصة التي يدور البحث حولها .

**٢) تفريغ البيانات الميدانية :**

يتمّ الإعداد لعملية تفريغ البيانات قبل الانتهاء من عملية جمع البيانات من الميدان ، وقبل تفريغ البيانات لابدّ من تدقيقها وتصنيفها ، والتدقيق يجب أن ينصبّ على مدى اكتمال البيانات المطلوبة وصدقها ووضوحها . أمّا التصنيف فهو ترتيب البيانات وتقسيمها إلى فئات عريضة تشترك في صفة رئيسة كالجنس مثلاً ، وفئات فرعية كالحالة المدنية للذكور والحالة المدنية للإناث .

وبعد التدقيق والتصنيف تبدأ عملية تفريغ البيانات في جداول إحصائية ، وذلك إمّا يدوياً أو آلياً .

وتستخدم طريقة التفريغ اليدوي عندما يكون حجم العينة صغيراً بشكل لايتجاوز الـ ٢٠٠ حالة ، وعندما تكون أسئلة الاستمارة قليلة بشكل لاتتجاوز الـ ٣٥ سؤالاً ، وعندما لاتتوافر أجهزة خاصة بالتفريغ الآلي ، وعندما يكون الوقت المخصص لتفريغ البيانات كبيراً .

والآن كيف تتمّ عملية التفريغ اليدوي للبيانات ؟

يفضّل بعض الباحثين عمل جدول مستقل لكلّ سؤال من أسئلة الاستمارة، فيخصّصون جدولاً للجنس ، وآخر للحالة التعليمية ، وثالثاً للحالة المدنية ، وهكذا . ويكون ذلك على النحو التالي :

**جدول تكراري خاص عن جنس**
**٢٥ مبحوثاً**

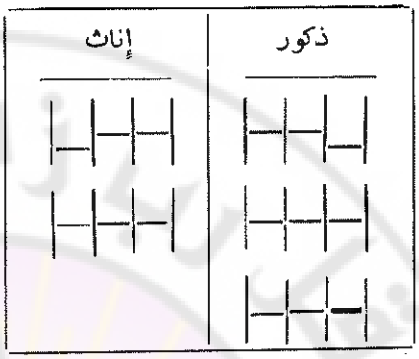


**جدول يمثل بيانات عن جنس**
**٢٥ مبحوثاً**

| النوع | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكر | ١٥ | ٦٠ ٪ |
| أنثى | ١٠ | ٤٠ ٪ |

وهناك من يفضل إعداد جدول كبير يشتمل على كل المعلومات المتعلّقة باستمارات البحث ، ومن هذا الجدول يمكننا أخذ البيانات المتعلقة بكل سؤال لوضعها في جداول فرعية . وإذا أردنا الحصول على جداول ارتباط بين متغيرين أو أكثر فيمكن الاستفادة من الجدول الأساسي في عمل جداول الارتباط المطلوبة ؛ وعند إعداد جدول كبير نحضر ورقاً من المربعات ، ونقوم بتقسيمه إلى قسم خاص بالرقم المتسلسل للاستمارات وآخر بالاسئلة الخاصة بالاستمارة ، وذلك على النحو التالي :

جدول تفريغ يحتوي على اسئلة الاستمارات التي استخدمت في بحث .....

| رقم الاستمارة | النوع | | الحالة الزواجية | | | | الحالة التعليمية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكر | انثى | أعزب | متزوج | مطلق | أرمل | ابتدائية | إعدادية | ثانوية | معهد | جامعة | دراسات عليا | إلخ... |
| ١ | + | | + | | | | | | | | + | | |
| ٢ | + | + | | | | | | | | + | | | |
| ٣ | | + | | + | | | | | + | | | | |
| ٤ | + | | | + | | | | + | | | | | |
| ٥ | | | | | | | | | | | | | |
| . | | | | | | | | | | | | | |
| . | | | | | | | | | | | | | |
| . | | | | | | | | | | | | | |
| المجموع | | | | | | | | | | | | | |

ويبدأ التفريغ بنقل البيانات الخاصة بكلّ استمارة على سطر واحد أفقي إلى جدول التفريغ المشار إليه أعلاه ، ويتم التفريغ بوضع علامة مثل (+) تحت الفئة المناسبة ، وفي الأسفل يتمّ جمع العلامات ، وبالتالي يمكن الحصول على التوزيعات والنتائج النهائية للبحث .

أمّا بالنسبة لعملية تفريغ البيانات الآلية فإنّها تتمّ بعد مراجعة البيانات الواردة في كلّ استمارة وتدقيقها من حيث صدقها واكتمالها وغير ذلك ، وأيضاً بعد ترميز كلّ إجابات المبحوث . وعملية الترميز هذه تتمّ على ورقة الترميز الخاصّة التي تقسم عادة إلى أربعة حقول على النحو التالي ( انظر : الحسن ، ١٩٨٦ ، ١١٧ــ١١٨ ) :

**مخطط لورقة الترميز الأساسية**

| رقم السؤال | منطوق السؤال | ترميز الإجابات المحتملة | رقم العمود |
|---|---|---|---|
| ١ | الجنس | ذكر ١<br>انثى ٢ | ٧ |
| ٢ | العمر | أقل من ١٠ سنة ١<br>١١ ــ ٢٠ سنة ٢<br>٢١ ــ ٣٠ سنة ٣<br>والخ ... | ٨ |
| ٣ | الحالة الزواجية | | ٩ |
| والخ | ... | ... | ... |

بعد ذلك نقوم بإعداد ورقة الترميز الاعتيادية بحيث تخصص لكلّ مبحوث ورقة منها ، وتقسم هذه الورقة إلى ثلاثة حقول بشكل يكون الحقل الأوّل لرقم السؤال ، والحقل الثاني للرمز ، والحقل الثالث لرقم العمود . وتحتوي هذه

الورقة على ( ٨٠ ) عموداً ، وكلّ عمود فيها يخصّص لسؤال واحد من أسئلة الاستمارة وذلك على النحو التالي :

**مخطط لورقة الترميز الاعتيادية**

| رقم السؤال | | | | حتى الثمانين |
|---|---|---|---|---|
| الرمز | | | | |
| رقم العمود | ١ | ٢ | ٣ | |

وبعد أن نحدّد الأسئلة ونؤشر رموزها في أوراق الترميز الاعتيادية ننقل المعلومات منها إلى بطاقات (I.B.M) التثقيب التي تحتوي على ثمانين عموداً ولكل عمود (٩) إجابات محتملة ، ونقوم بتثقيب هذه البطاقة بآلة التثقيب وذلك في الأماكن المناسبة بشكل يدل كل ثقب على جواب معين في الاستمارة . وبعد ذلك نجمع البطاقات ، وننقلها إلى آلة الكترونية تقوم بتفريغ البيانات وتعدادها .

بعد تفريغ البيانات نقوم بعرضها في جداول إحصائيّة بسيطة أو معقّدة. وتتكون الجداول الاحصائية البسيطة من متغير واحد فقط كالعمر بحسب المثال التالي :

| العمر | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ٢٠ ـ ٣٠ | ٢١ | ٤٢٪ |
| ٣١ ـ ٤٠ | ١٩ | ٣٨٪ |
| ٤١ ـ ٥٠ | ٤ | ٨٪ |
| ٥١ ـ ٦٠ | ٥ | ١٠٪ |
| ٦١ ـ ٧٠ | ١ | ٢٪ |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠٪ |

أمّا الجداول المعقّدة فهي تلك التي تتشكل من متغيرين أو أكثر على النحو التالي :

**جدول إحصائي لمتغيرين**

| حجم الأسرة | المستوى التعليمي | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | أمي | يقرأ ويكتب | ابتدائي | إعدادي | ثانوي | جامعي |
| ١ ــ ٢ | | | | | | |
| ٣ ــ ٤ | | | | | | |
| ٥ ــ ٦ | | | | | | |
| ٧ ــ فأكثر | | | | | | |

**جدول إحصائي لثلاثة متغيرات**

| المهنة | الحالة التعليمية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | أمي | | يقرأ ويكتب | | والخ |
| | الجنس | | | | |
| | ذكر | أنثى | ذكر | أنثى | |
| عامل | | | | | |
| موظف | | | | | |
| والخ | | | | | |

وبعد أن يحصل الباحث على جداول إحصائية يمكن القيام بدراسة إحصائية لهـا مستخدماً عمليات التحليل الإحصائي المعروفة كاحتساب النسبـة المئويـة ، وإيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط والخ. ومن أجل تبسيط احصاءات الباحث وتجسيدها يقوم بعرض أرقامه في شكل رسوم بيانية ، ويحتفظ بكل ذلك لاستخدامه في كتابة البحث .

* * *

### 3.5 — كتابة البحث وطباعته ومناقشته

بعد عملية جمع البيانات من المصادر المكتوبة وتدوينها في بطاقات، وبعد عملية جمع البيانات من الميدان وتفريغها في جداول ، وقبل البدء بكتابة المسوّدة الأولى للبحث يقوم الطالب بمراجعة المخطّط الأوليّ للبحث ، وإجراء التعديلات اللازمة عليه بالاتفاق مع المشرف العلمي ، وإقرار المخطط النهائي بشكل يتضمن أبواباً يندرج تحت كل منها فصلان على الأقل ، ويعطي لكلّ باب عنواناً رئيساً ، ولكلّ فصل عنواناً فرعياً مرتبطاً به . وكما ذكرنا سابقاً فإنّه يحقّ للطالب بعد استشارة الأستاذ المشرف أن يستغني عن ذكر الأبواب ويستعيض عنها بالفصول فقط .

وبعد إنجاز المخطط النهائي للبحث يعود الطالب إلى المادة التي جمعها ونسقها وفقاً للمخطط الأولي ، ويعيد تنظيمها وترتيبها بما يتناسب مع المخطط النهائي للرسالة . وهنا على الطالب اختيار المادة التي لها علاقة مباشرة بموضوع الرسالة ، واستبعاد كلّ ما لم يعد له علاقة بالموضوع★ ؛ فليس كلّ ما يتم جمعه في مرحلة جمع البيانات وتدوينها يمكن أن يكون صالحاً للاستفادة منه في كتابة الرسالة .

إضافة إلى ذلك عليه أن يفكر بالأهداف التي وضعها لبحثه والافتراضات

---

★ استبعاد هذه المواد لا يعني إتلافها ، بل عدم وضعها مع المواد التي لها علاقة وثيقة بموضوع البحث ، والحفاظ عليها لأنها قد تفيد الطالب في أبحاث أخرى.

التي سيّرت هـذا البحث والنتائج التي تمّ الوصول إليها ، كي يعرض مـادة بحثه في ضوئها • كما عليـه أن يفكر بالأسلوب الذي سيعرض بحثه فيه انطلاقاً من معرفته بالجمهور الذي يتوجه إليه بالبحث • وأخيراً عليـه تحضـير الأوراق والمستلزمات الأخرى المطلوبة لعملية إنجاز بحثه بصورته النهائية • وتسير عمليـة إنجاز البحث وفقاً للخطوات التالية :

**أولاً ـ كتابة الهيكل الأساسي للبحث وتقانات توثيقه :**

وهنا يبدأ الطالب كتابة المسوّدة الأولى للهيكل الأساسي للبحث ، وذلـك فصلاً فصلاً تاركاً المقدمة والخاتمة إلى مابعد الانتهاء من كتابة الفصول كلّها • وفي أثناء الكتابة يحتاج الطالب حتماً إلى الاستشهاد بالآخرين من الكتّاب الذين تطرقوا إلى موضوع بحثه بشكل مباشر أو غير مباشر ، وذلك إمّا لتدعيـم رأي يطرحه في متن الرسالة أو لمناقشة وجهات نظر الآخرين التي لا تتفق ورأيه المطروح •

ومن أجل الأمانة العلميّة المطلوبة من كل دارس يتوجب على الطالب الباحث توثيق الأفكار والنصوص التي يأخذها عن الآخرين إمّا على شكل اقتباس حرفيّ أو على شكل اقتباس بتصرف • وفي حال الاستشهاد بالآخرين بشكل حرفيّ لابدّ من نقل النصوص عنهم بشكل دقيق ونزيه ، أمّا في حـال الاستشهاد بالآخرين بشكل غير حرفيّ فإنّه يحـق للطالب صياغة الاستشهاد بأسلوبـه الخاصّ مـع الإبقاء على الفكرة الأساسية للآخرين • وفي كلتـا الحالتين لامناص للطالب من توثيق ذلك وفقاً للتقانات الخاصة بكل من نوعي الاقتباسات على النحو التالي :

**١) تقانات توثيق الاقتباسات الحرفية :**

بادىء ذي بـدء نـود أن نشير إلى أن الإكثار من الاقتباسات الحرفيـة ، وبخاصة المطولة منها ، قد يسيء إلى البحث ، وعليه ينصح الطالب بتحاشي ذلـك

والاقتصار على الضروري والقصير منها • ويتم توثيق هذا النوع من الاقتباسات بأساليب متعددة ومختلفة لم يتم الاتفاق عليها بين المختصين ، أي لم يتم الاتفاق على أسلوب واحد وموحد يستخدمه الجميع أينما كانوا ، ومع ذلك فهناك شبه إجماع على إمكان استخدام ثلاثة أساليب للتوثيق ، وهي :

**ا ـ وضع الاقتباس الحرفي بين ضفرين** « •••• »[1] ، ثم تدوين المعلومات الببليوغرافية عن مصدر الاقتباس في الهامش الكائن في أسفل الصفحة ، وذلك بدءاً من اسم المؤلف وانتهاء برقم الصفحة أو الصفحات التي أخذ منها النص الحرفي • وللتوضيح نورد المثال التالي :

في معرض حديثه عن علاقة علم الاجتماع بالمنهج يؤكد تيودور فون أدرنو أهمية استخدام الباحث لأفضل المداخل المنهجية وطرائق البحث للوصول إلى هدفه المنشود ، إذ يقول :

« على الباحث إذاً أن يتأكد كلياً من الطريقة الأفضل التي يتمكن بوساطتها بلوغ الأهداف والغايات التي رسمها لبحثه • كما عليه أيضاً ، وهذا من باب تحصيل الحاصل ، أن يعرف التقانات التي تساعده على تحقيق ذلك ، أو تلك التي ترتبط بالأهداف الموضوعة ، هذا بالطبع إن لم يكن يريد الموت متجمداً خلال اكتشافه للقطب الشمالي »[1] •

وفي أسفل الصفحة التي ورد فيها هذا الاقتباس ندون المعلومات الببليوغرافية عن المصدر كما يلي :

---

(١) تيودور فون ادرنو ، محاضرات في علم الاجتماع ، ترجمة جورج كتورة ، بيروت ، مركز الانماء القومي ، د.ت.ن. ، ص٦٤.

وأحياناً يكون الاقتباس الحرفي طويلاً ممّا يتطلب اختصاره من قبل الطالب من خلال حذف بعض الجمل التي لا تغيّر في معناه ، ويتمّ ذلك من خلال تعويض ما تمّ حذفه بثلاث نقاط ... على النحو التالي :

في إطار حديثه عن العلاقة بين الأصالة والمعاصرة يقول محمد عابد الجابري:

« ونحن نعتقد أن التحرر من التبعية للآخر لا يمكن أن تتم إلا من خلال العمل من أجل التحرر من التبعية للماضي ، ماضينا نحن ... والتحرر من التراث لا يعني الهروب منه ولا الإلقاء به في سلة المهملات ، مثلما أن التحرر من ثقافة الغرب لا يعني الانغلاق دونها ... »(١)

وتدوّن المعلومات البيليوغرافية كاملة في أسفل الصفحة في حال كون المصدر المأخوذ عنه يستخدم أوّل مرة على النحو التالي :

(١) محمد عابد الجابري ، إشكاليات الفكر العربي المعاصر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ ، ص ٤٣ـ٤٤ .

أمّا في حال استخدام الطالب للمرجع نفسه واقتبس منه مرة أخرى نصّاً يلي النص الأول دون انقطاع ؛ فإنّه لا داعي لتكرار كلّ التفاصيل البيليوغرافية المتعلقة بالمصدر ، ويكتفى بذكر مايلي في أسفل الصفحة :

المرجع السابق ، الصفحة

أمّا إذا فصل بين اقتباسين ، استشهد الطالب بهما من كتاب واحد ، اقتباس آخر من كتاب ثان ، أي في حال استخدام الكتاب الواحد مرتين أو أكثر ولكن ليس بشكل متواصل وإنّما بشكل متقطع ، يصبح لزاماً عليه تدوين المعلومات البيليوغرافية التالية في الهامش الكائن في أسفل الصفحة :

اسم الكاتب ، مرجع سبق ذكره ، رقم الصفحة أو الصفحات.

فلو افترضنا أنّ الطالب الذي استخدم الكتاب المذكور لمحمد عابد الجابري أكثر من مرة ، ولكن بشكل غير متواصل ، واستخدم كتاباً آخر عنوانه « خطاب إلى العقل العربي » لمؤلفه فؤاد زكريا مستشهداً بنصّ منه أدّى إلى الفصل بين الاقتباس الأول والثاني المأخوذ من كتاب الجابري كان عليه تدوين المعلومات البيليوغرافية في مثل هذه الحالة على النحو التالي :

ـ إذا كان كتاب الجابري قد استخدم أول مرة كما في المثال السابق نذكر مايلي:
محمد عابد الجابري ، إشكالية الفكر العربي المعاصر ، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٨٩ ، ص

ـ وإذا كان كتاب فؤاد زكريا قد استخدم أيضاً أول مرة ، وجاء بعد الجابري نذكر مايلي :
فؤاد زكريا ، خطاب إلى العقل العربي ، القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٩٩٠، ص

ـ وإذا كان كتاب الجابري قد استخدم مرة ثانية بعد أن فصل بين الاستخدامين الكتاب المذكور لفؤاد زكريا نذكر مايلي :
محمد عابد الجابري ، مرجع سبق ذكره ، ص

وفي حال اضطرار الطالب إلى اقتباس فقرة أو نصّ حرفي موجود في الكتاب الذي بين يديه ولكن هذا النصّ مقتبس عن كاتب آخر غير الكاتب الذي يقرأ له الطالب ؛ عليه العودة إلى المصدر الأساسي للنص للتأكد من دقة اقتباسه ،ومن ثمّ تدوين المعلومات البيليوغرافية عن المصدر الأساسي وليس عن الكتاب الذي ورد فيه النصّ مقتبساً .

فلو افترضنا أنّ الطالب يقرأ في كتاب « فلسفة العلم المعاصرة » لمؤلفه سالم يفوت ، وعثر هناك على النصّ التالي الذي اقتبسه سالم يفوت عن برتراندراسل :

« نقول إن لنا معرفة مباشرة بشيء ما حينما ندركه إدراكاً مباشراً دون وساطة أية عملية استنتاجية أو أية معرفة بالحقائق ، فمتى كانت منضدتي حاضرة أمامي أكون على معرفة مباشرة بالحقائق الحسية التي تؤلف مظهر هذه المنضدة ، وهذه الحقائق الحسية هي لونها وشكلها وصلابتها ونعومتها ... »

فإذا أراد الطالب أخذ هذا النص والاستشهاد به في عمله فلا يجوز له أن يذكر المعلومات الببليوغرافية الخاصة بكتاب سالم يفوت المذكور ، بل لابدّ من العودة إلى المصدر الأساسي لهذا النص ، أي إلى برتراندرسل ذاته مدوّناً المعلومات الببليوغرافية الكاملة عنه على النحو التالي :

برتراندراسل ، مشكلات الفلسفة ، ترجمة عبد العزيز البسام ، ط٢ ، القاهرة، مكتبة نهضة مصر ، د.ت.ن ، ص٥٧ .

أمّا إذا تعذّر على الطالب العودة إلى المصدر الأساسي المذكور فعليه تدوين المعلومات التالية :

برتراندراسل ، مشكلات الفلسفة ، ترجمة عبد العزيز البسام ، ط٢ ،القاهرة، مكتبة نهضة مصر ، د.ت.ن ، ص٥٧ ( مأخوذ عن : سالم يفوت ، فلسفة العلم المعاصرة ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٦، ص ١١٠ ) .

إن هذا الأسلوب من التوثيق يعدّ من أكثر الأساليب انتشاراً واستخداماً من قبل الباحثين لما له من مزايا كثيرة أهمها أنّه يوفر الجهد على القارىء الذي لا يضطر بفضل هذا الأسلوب إلى العود في كلّ مرّة إلى آخر البحث لمعرفة صاحب الفكرة أو النص المقتبس ، إذ يكفيه أن ينظر إلى أسفل الصفحة التي يقرأ ليعرف من هو صاحب النصّ المقتبس ، وما اسم كتابه وتاريخ صدوره والخ ...

مع ذلك فإنّ لهذا الأسلوب عيوباً أهمها حرمان الطالب الباحث من استخدام الهامش الكائن في أسفل الصفحة لشرح أو توضيح أمر أو مسألة ما وردت في متن الرسالة ويصعب شرحها هناك لكونها خارجة عن نطاق سياق العمل . فاستخدام الهامش لتدوين المعلومات الببليوغرافية من جهة ، وشرح بعض النقاط والمسائل الغامضة من جهة أخرى ، وفي الوقت نفسه ، أمر مرفوض كلياً . فإمّا أن يستخدم الهامش للمعلومات الببليوغرافية أو للشروحات . و في حال استخدام الهامش للمعلومات الببليوغرافية فإنّ القارىء سيواجه صعوبة تكمن في إحالته على آخر العمل للاطلاع على الشروحات والتعليقات ، وهذا بسبب استخدام الأسلوب المذكور في التوثيق .

أخيراً يتمّ ترتيب المصادر والمراجع والمقالات في قائمة خاصة بذلك تأتي في نهاية البحث تتسلسل بحسب الحروف الهجائية .

**ب ـ وضع الاقتباس الحرفي بين صفرين** « .... » ، ثم فتح قوسين مربعين بعد الضفرين يتضمنان رقم الاقتباس والصفحة « .... » [١/٥٠] ، بشكل يعطى رقم (١) لأوّل اقتباس ، ورقم (٢) للاقتباس الثاني ، ورقم (٣) للاقتباس الثالث وهكذا . ويتمّ ترتيب المصادر والمراجع في نهاية البحث بحسب أرقام الاقتباس المتسلسلة ، بشكل إذا أراد القارىء معرفة المعلومات الببليوغرافية المتعلقة بالاقتباس رقم (١) مثلاً عاد إلى نهاية الرسالة وهناك يعثر في قائمة المصادر والمراجع على تلك المعلومات تحت رقم (١) . يتميّز هذا الأسلوب بالمرونة والسهولة بالنسبة للكاتب ، وبالصعوبة بالنسبة للقارىء الذي يضطر لتقليب الصفحات في كلّ مرة يريد معرفة معلومة ببليوغرافية عن النص المقتبس في متن الرسالة ؛ لذلك فإنّ هذا الأسلوب في التوثيق قليل الانتشار ولا يستخدم كثيراً من قبل الباحثين .

**جـ ـ وضع الاقتباس الحرفي بين ضفرين** « ... » ، ثمّ فتح قوسين مباشرة

بعد الضفرين على شكل هلالين متعاكسين لتسجيل المعلومات الببليوغرافية التالية داخلهما : « ... » ( كنية المؤلف ، تاريخ النشر ، رقم الصفحة ) ولتوضيح ذلك عملياً نورد النموذج التالي :

ويقول سمير أمين عن العلمانية : « إن العلمانية ــ بمعنى فصل شؤون الدولة عن الدين ــ هي بدورها ناتج مباشر لاستقلالية المجتمع المدني . إذ أن مجالات شاملة من الحياة الاجتماعية قد أصبحت مستقلة بعضها عن بعض ــ نسبياً وظاهرياً على الأقل ــ وبالتالي قابلة لتحليلات خاصة لكل منها ، فتترك إشباع الحاجة الميتافيزيقية للضمائر الفردية . وفقد الدين وضعه كمؤسسة سلطوية تتمتع بقوة مادية تفرض بها وجهة نظرها » ( أمين ، ١٩٨٩ ، ٨٥ــ٨٦ ) .

إنّ هذا الأسلوب من التوثيق يتطلب ترتيب قائمة المصادر والمراجع في آخر البحث بحسب الأحرف الهجائية لكنية الكاتب ثم اسمه الأول وعنوان كتابه والخ.. فإذا كان للقارىء اهتمام بمعرفة تفاصيل المعلومات الببليوغرافية عن النصّ المذكور مثلاً ، أي إذا لم يكتف بالمعلومات الببليوغرافية الواردة بعد النصّ مباشرة ، فإنّه سيجدها في قائمة المصادر والمراجع في آخر العمل على النحو التالي :

أمين ، سمير ، نحو نظرية للثقافة : نقد التمركز الأوروبي والتمركز الأوروبي المعكوس ، د.م.ن ، معهد الانماء العربي ، ١٩٨٩ .

وفي حال كان للكاتب الواحد أكثر من عمل مؤلّف في العام نفسه يمكن التمييز بينهما في هذا النوع من التوثيق بإضافة أحرف أبجدية إلى عام النشر . فلو أنّ الكاتب المذكور مثلاً ، أي سمير أمين ، قد أصدر في العام نفسه أكثر من كتاب ، وقمنا باستخدام هذه الكتب باتباع الأسلوب المشار إليه في التوثيق نسجل ذلك على النحو التالي :

« ٠٠٠٠ » ( أمين ، ١٩٨٩ أ ، ٨٥ــ٨٦ )

« ٠٠٠٠ » ( أمين ، ١٩٨٩ ب ، ٩٥ )

والأحرف الأبجدية المرافقة لعام لنشر لا تستخدم في حال كان للكاتب نفسه أكثر من كتاب ، ولكن في أعوام مختلفة ، بل ، وكما ذكرت ، فقط في حال كانت الكتب صادرة في العام نفسه .

وهنا لا بدّ من التنويه إلى أن التفصيل في المعلومات الببليوغرفية في قائمة المصادر والمراجع الموجودة في آخر الكتاب يجب أن يذكر فيها أيضاً عام النشر والحرف الأبجدي المرافق ، في حال كان هناك أكثر من عمل للكاتب نفسه صادر في العام نفسه .

يتميّز هذا الأسلوب في التوثيق عن غيره من الأساليب بسهولة استخدامه من جهة ، وبتوفيره ثلاث معلومات أساسية عن المصدر أو المرجع المستخدم ، أي كنية الكاتب ، وعام النشر ، ورقم الصفحة ، بشكل لا يضطر القارىء في كل مرة إلى تقليب الصفحات لمعرفة كلّ التفاصيل الببليوغرافية ، إذ أن المعلومات الموجودة بين القوسين يمكن أن تعطيه صورة أولية عن المصدر أو المرجع المستخدم، بل تعطيه صورة كافية عنها في كثير من الأحيان . أمّا إذا كان القارىء بحاجة للمزيد من المعلومات فإنّه لا مناص له من العودة إلى قائمة المصادر والمراجع .

إضافة إلى ذلك فإنّ هذا الأسلوب في التوثيق يعطي للطالب فرصة جيدة لاستخدام الهامش في أسفل الصفحة من أجل شرح نقطة غامضة وردت في المتن ، ويصعب شرحها هناك خشية إخراج مضمون الموضوع الذي يعالجه عن سياقه الصحيح .

مع كلّ ذلك فهناك من يعيب هذا الأسلوب في التوثيق ، وذلك لأنّه يرهق

القارىء الذي يضطر أحياناً إلى العودة إلى نهاية البحث ليطّلع على القائمة البيليوغرافية التفصيلية .

في كلّ الأحوال لا بدّ للطالب من العودة إلى أستاذه المشرف والاتفاق معه على الأسلوب الذي يجب اتباعه في توثيق المعلومات ، ومن الهام أن يعرف الطالب أنّ استخدام أكثر من أسلوب في العمل نفسه أمر مرفوض كلياً ، وعليه أن يلتزم بأسلوب واحد وموحد من ألف الرسالة إلى يائها .

**٢ ) تقانات توثيق الاقتباسات غير الحرفية :**

الاقتباس غير الحرفي أو الاقتباس بتصرف يعني صياغة النصّ الأساسي بأسلوب الطالب الباحث دون التقيد بتدوينه بحذافيره كما ورد في الأصل ، ومع ذلك يمنع الطالب الذي يستخدم هذا النوع من الاقتباسات من التصرّف بالنصّ إلى حدّ يشوّه فيه الفكرة الواردة في الأصل أو يمحو معالمها .

إنّ أسلوب توثيق النصوص المقتبسة بتصرف أو بشكل غير حرفي هي ذاتها التي عرضناها في حديثنا عن توثيق النصوص الحرفية مع اختلاف بسيط في تقانة التوثيق في كلّ أسلوب منها .

ففي حال استخدام الأسلوب الأوّل المشار إليه آنفاً في توثيق النصوص غير الحرفية نستغني عن وضع النصّ داخل ضفرين ، ونكتفي بوضع رقم في نهاية الفكرة المقتبسة بتصرف ، ثم نثبّت هذا الرقم في الهامش بإضافة كلمة ( انظر : ) قبل التفصيل في المعلومات البيليوغرافية .

وللتوضيح سنأخذ المثال نفسه الذي أوردناه لشرح الأسلوب الأوّل في توثيق النصوص الحرفية ، ونصوغه بأسلوبنا الخاصّ ، ثم نقوم بتوثيقه بحسب الأسلوب نفسه الذي وثّقناه به عندما أخذناه كنص حرفي، وذلك على النحو التالي:

يؤكد تيودور فون أدرفو في معرض حديثه عن علاقة علم الاجتماع بالمنهج أهمية استخدام الباحث لأفضل المداخل المنهجية وطرائق البحث للوصول إلى هدفه المنشود مشبهاً الباحث الذي لا يفعل ذلك بالعالم الذي يذهب لاكتشاف القطب الشمالي دون أن يكون مزوداً بالطرائق والتقانات التي تساعده على ذلك فيموت من الصقيع[1] .

إذاً هنا قمنا بالاستشهاد بفكرة أدرنو الأساسية ، وصغناها بأسلوبنا الخاصّ دون أن نشوهها ، ثم وضعنا في نهاية هذه الفكرة رقماً دون أن نضعها بين ضفرين كما فعلنا بالنسبة للاقتباس الحرفي .

أمّا في الهامش فندوّن مصدر هذه المعلومة على الشكل التالي :

(١) انظر : تيودور فون أدرنو ، محاضرات في علم الاجتماع ، ترجمة جورج كتورة ، بيروت ، مركز الانماء القومي ، د.ت.ن ، ص ٦٤ .

هذا هو الفارق بين الاقتباس الحرفي والاقتباس بتصرّف بالنسبة لاستخدام الأسلوب الأول في التوثيق ، وما عدا ذلك فإنّ كلّ الحالات تنطبق على النصوص غير الحرفية .

أمّا في حال استخدام الأسلوب الثاني في توثيق النصوص غير المنقولة حرفياً والمشار إليه آنفاً فنستغني أيضاً عن وضع النصّ داخل ضفرين ، ونكتفي بوضع قوسين مربعين بعد الانتهاء من الصياغة الخاصة لفكرة الآخرين على النحو التالي:

[ انظر : ١/٥٠ ]

أمّا في قائمة الببليوغرافيا المفصّلة فلا داعي لتكرار كلمة ( انظر )، إذ يكفي أن تكون المصادر والمراجع متسلسلة بحسب الرقم الموجود داخل القوس .

أمّا في حال استخدام الأسلوب الثالث في توثيق النصوص غير الحرفية ،

وكما هو الحال في الأسلوبين السابقين ، فنستغني عن وضع النصّ داخل ضفرين، ونكتفي بفتح قوسين على شكل هلالين يحتويان المعلومات التالية :

( انظر : كنية الكاتب ، تاريخ النشر ، الصفحة )

وفي قائمة البيليوغرافيا المفصلة والمرتبة بحسب الأحرف الهجائية لا داعي لتكرار كلمة ( انظر ) .

يقوم الطالب بعد الانتهاء من كتابة المسودة الأولى للفصول التي تتألف منها الرسالة بمراجعة هذه المسوّدة للتأكد من المضمون ومن الأسلوب المستخدم في عرض الأفكار وتوثيق المعلومات وترابط الفصول ، ثم يعرضها على الأستاذ المشرف لإبداء ملاحظاته .

وفي ضوء ملاحظات الأستاذ المشرف يقوم الطالب بقراءة نقدية للعمل وتنقيحه ، وإعادة صياغة كلّ ماهو بحاجة إلى ذلك في متن الرسالة وتصحيحه ، وبعد ذلك تتمّ الصياغة النهائية لفصول الرسالة .

وبعد الانتهاء من صياغة الفصول يقوم الطالب بكتابة مقدمة وخاتمة مناسبتين لبحثه كي يكتمل الهيكل الأساسيّ له .

وفي المقدمة يستطيع الطالب كتابة ما يراه مناسباً كمدخل لبحثه ، ومع ذلك يُنصح الطالب بعرض النقاط التالية في المقدمة :

- إبراز مشكلة البحث
- إبراز أهميتها وأسباب اختيارها
- تحديد الهدف النظري والعملي المنشود من البحث
- التأكيد على أهمّ الافتراضات الخاصّة بالبحث
- عرض موجز لأهمّ الدراسات التي تناولت المشكلة والإضافات التي ستقدمها الدراسة

ـ الصعوبات التي توقعها وواجهها فعلاً .

وفي الخاتمة يُنصح بأن تتضمّن العناصر التالية :

ـ إبراز أهمّ النقاط التي أثيرت في البحث .

ـ تلخيص أهمّ النتائج التي تمّ التوصّل إليها وعلاقتها بالافتراضات .

ـ الحلول النظرية والعملية للمشكلة .

ـ توصيات واقتراحات لأبحاث جديدة حول بعض جوانب المشكلة التي قام بدراستها ولم يتمكن من التعمق بها في بحثه .

وبعد الانتهاء من المقدمة والخاتمة يقوم الطالب الباحث بعرضها على الأستاذ المشرف ، وفي حال الموافقة تضمّ إلى الفصول ، فيكتمل الهيكل الأساسيّ للرسالة.

**ثانياً ـ إنجاز العناصر المتممة للهيكل الأساسي للرسالة :**

بعد اكتمال الهيكل الأساسيّ للرسالة لا بدّ من إنجاز العناصر الأخرى المتممة لهذا الهيكل ، وهي :

**١) صفحة العنوان :** وتتضمّن صفحة العنوان عادة اسم الجامعة والكلية والقسم في الجهة العليا اليمنى منها ، وفي وسط الصفحة عنوان الرسالة،أمّا الدرجة الجامعية التي يتقدم الطالب برسالته للحصول عليها فتذكر مباشرة تحت العنوان. وتحت هذه المعلومة يذكر اسم الدارس من الجهة اليمنى ، واسم الأستاذ المشرف من الجهة اليسرى المقابلة .

وأخيراً يدوّن تاريخ التقدّم بالرسالة ، وللتوضيح نورد النموذج التالي لصفحة العنوان :

الجامعة .....

الكليـــة .....

القســـم .....

العنـــوان .....

الدرجـــة .....

إعـــداد

.....

إشـــراف

.....

التـــاريخ .....

وصفحة العنوان يمكن أن تكون على الغلاف أو في الصفحة الأولى داخل الرسالة .

٢ ) **قائمة المحتويات :** إنّ قائمة المحتويات من العناصر المتممة الأساسية لهيكل الرسالة ؛ إذ لا تقلّ أهميتها عن أهمية صفحة العنوان ، وذلك لأنها تدلّ القارىء وترشده إلى العناصر الأساسية التي تتألف منها الرسالة بسرعة وسهولة. فهي المفتاح الذي يستخدمه القارىء في الاطلاع على العمل ، ولكونها مفتاح الرسالة لا بدّ أن تتصدّرها بعد صفحة العنوان ، وأن تكون دقيقة بحيث تشتمل على كلّ العناصر التي تحويها الرسالة على شكل عناوين مرقمة تكتب من جهة اليمين ؛ مع رقم صفحة كل عنوان من جهة اليسار . وللتوضيح نقترح النموذج التالي لقائمة المحتويات :

قائمة المحتويات ( أو الفهرست )

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| كلمة الشكر | × |
| الخلاصة | × |
| المقدّمة | × |
| الفصل الأول : ..... | × |
| 1.1 — ..... | × |
| 2.1 — ..... | × |
| والخ .... | |
| الفصل الثاني : ..... | × |
| 1.2 — ..... | × |
| 2.2 — ..... | × |
| الفصل الثالث : ..... | × |
| 1.3 — ..... | × |
| 2.3 — ..... | × |
| والخ ..... | |
| الخاتمة ..... | × |
| الملاحق ..... | × |
| البيليوغرافيا ..... | × |

٣) **كلمة الشكر :** وتتضمّن هذه الصفحة من العمل توجيه الشكر إلى كلّ جهة ساعدت الطالب على إنجاز بحثه ، وبخاصة أستاذه المشرف.

٤) **الخلاصة :** هناك بعض الجامعات في العالم تطلب من الطالب تقديم ملخص موجز عن عمله بحدود صفحة واحدة ، يشير فيه إلى أهمّ النقاط الواردة في الرسالة، وأهمّ النتائج التي توصّل إليها . وتأتي هذه الصفحة على النحو التالي :

اسم الدارس .....

عنوان البحث .....

الجامعة والتاريخ .....

عدد صفحات البحث .....

الخلاصة ( بحدود الـ ٣٠٠ كلمة )

.....

٥) **الملاحق** : في حال كان للبحث ملاحق من مثل الاستمارات والصور والوثائق وغيرها ؛ يصبح لزاماً على الطالب تصنيفها في قائمة الملاحق التي تأتي عادة بعد خاتمة البحث .

٦) **البيليوغرافيا ( أو قائمة المصادر والمراجع والمقالات )** : في هذه القائمة يسجّل الطالب أسماء كلّ المصادر والمراجع والمقالات التي استفاد منها في متن الرسالة وهوامشها بشكل مباشر ، ولا يسجّل فيها أسماء كتب قرأها ولم يستشرها مباشرة في بحثه .

أمّا ترتيب البيليوغرافيا فهو خاضع بالدرجة الأولى لأسلوب التوثيق الذي استخدمه الطالب في متن الرسالة ، ففي حال استخدام أسلوب التوثيق في الهامش يمكنه ترتيب الكتب التي استخدمها بحسب الأحرف الهجائية للاسم الأول للمؤلفين ، ويمكنه أيضاً فصل المصادر والمراجع والمقالات وترتيب كلّ ما ينطوي تحتها من كتب استخدمها بحسب الأحرف الأبجدية .

أمّا في حال استخدامه لأسلوب الترقيم ضمن أقواس مربعة فإنّه ملزم بترتيب الكتب التي استخدمها بحسب الأرقام الواردة في متن الرسالة بغض النظر عمّا إذا كانت مصادر أو مقالات أو مراجع .

وفي حال استخدام الأسلوب الثالث في التوثيق داخل الرسالة ، أي القوسين اللذين يحتويان اسم كنية الكاتب ، وتاريخ نشره لكتابه ورقم الصفحة ؛ فإنّه ملزم بترتيب كلّ الكتب التي استخدمها بحسب الأحرف الهجائية لكنية المؤلفين .

ويستطيع الطالب وضع قائمة ببليوغرافية في نهاية كل فصل من فصول رسالته ، أو يترك ذلك ــ كما أشرنا سابقاً ــ إلى نهاية العمل .

وفي آخر صفحة من صفحات الرسالة يجب أن يكتب الطالب ، وكما هو

الحال في جامعات أخرى في العالم ، تعهّداً خطّياً موقّعاً من قبله يؤكد فيه أنه قام بإنجاز بحثه بنفسه من خلال اعتماده على المصادر والمراجع والمقالات المذكورة دون سواها .

**ثالثاً ـ طباعة الرسالة :**

بعد إنجاز العناصر المتممة للهيكل الأساسيّ للرسالة يصبح البحث جاهزاً للطباعة ، وعند الطباعة لا بدّ من مراعاة عدد من الملاحظات منها ( انظر : بارسونز، ١٩٨٦ ، ٨١ ) :

١) أن يكون الورق المستخدم في الطباعة من النوع الجيّد وغير الشفاف ، وأن تتمّ الطباعة على وجه واحد فقط من الورقة .

٢) أن يترك هامش من الجهة اليمنى لا تقلّ مسافته عن ٤ سم من أجل التجليد، ومن الجهة اليسرى يكفي ٢سم، كذلك الأمر بالنسبة للجهة العليا تترك مسافة ٤سم، وبالنسبة للهامش في أسفل الصفحة يفضّل أن تترك مسافة لاتقلّ عن ٤ سم من أجل إعطاء فرصة للطالب ليسجّل المعلومات الببليوغرافية الخاصّة بالمراجع في حال استخدام أسلوب التوثيق الذي يتطلّب ذلك ، أو في حال استخدام الهامش لشرح نقطة معيّنة وردت في السياق .

٣) عندما يشتمل الموضوع الذي يعالجه في متن الرسالة على أكثر من فكرة عليه أن يبدأ الفكرة الجديدة بالرجوع قليلاً عن أوّل السطر الذي سيكتبها عليه ، ثم يتابع الكتابة من أوّل السطر الثاني ، وهكذا إلى أن تنتهي الفكرة التي يعرضها .

٤) إذا كان البحث مؤلفاً من أبواب وفصول أمكنه طباعة عناوين هذه الأبواب

والفصول التي تتألّف منها على صفحة مستقلّة أو في الصفحة نفسها على أن يطبع عنوان الباب في أعلى الصفحة وعلى وسط السطر ، والفصول على أول السطر من يمين الصفحة ؛ وكذلك الفقرات التي تتألف منها الفصول • وتطبع عادة عناوين الأبواب والفصول بحروف كبيرة أمّا الفقرات التي تتألّف منها الفصول فتطبع بحروف عادية ، ويمكن وضع خطّ تحتها •

بعد الانتهاء من الطباعة ، وقبل إرسال البحث للتجليد لابدّ من مراجعة العمل مطبوعاً لتنقيحه وتصويب الأخطاء المطبعية فيه ، وأخيراً يصبح العمل جاهزاً للتجليد بحسب القواعد التي تطلبها الجامعة التي ينتمي إليها الطالب •

**رابعاً ـ مناقشة الرسالة :**

بعد الانتهاء من طباعة الرسالة وتجليدها عليه الاستعداد لمناقشتها أمام لجنة من الأساتذة يقترحها القسم الذي ينتمي إليه الطالب ، وغالباً بناءً على اقتراح من الأستاذ المشرف • وقبل المناقشة العلنيّة يعطى العمل مطبوعاً لأعضاء لجنة الحكم كي يطّلعوا عليه ويسجّلوا ملاحظاتهم حوله •

وفي عدد من جامعات العالم يطلب من الطالب إضافة إلى العمل المطبوع كتابة ملخص موجز عن عمله بحدود عشر صفحات يتضمّن عدداً من الأطروحات المرتبطة ببحثه ، وتوزيع هذا الملّخص على لجنة الحكم وعلى أعضاء القسم وغيرهم من المهتمين بموضوع البحث •

واستعداداً ليوم المناقشة العلنيّة الذي يحدّده القسم بالتشاور مع الجامعة يتوجّب على الطالب إعادة قراءة رسالته ، والاطلاع على كلّ جديد صدر حول الموضوع الذي سيناقشه أو كلّ وثيقة لم يتمكن لسبب أو لآخر الاطّلاع عليها في أثناء كتابته لبحثه •

وفي يوم المناقشة يوجّه الأساتذة الممتحنون أسئلة وملاحظات تستوجب الردّ عليها من قبل الطالب بكلّ هدوء ودقّة .

وفي جامعات أخرى من العالم يعطى الجمهور الحاضر فرصة لطرح الأسئلة على الطالب الباحث فتغني النقاش ، وتظهر في كثير من الأحيان إلى أيّ حدّ ألمّ الطالب بموضوع بحثه من جوانبه كافة .

وفي نهاية النقاش تعلن لجنة الحكم عن رأيها في البحث ، والتقدير الذي يستحقه ؛ وفي حال الموافقة على البحث يصبح مرجعاً علمياً يمكن الاستفادة منه في أبحاث لاحقة من قبل باحثين آخرين ، أو من قبل الباحث الذي أنجزه نفسه .

* * *

# خاتمة

فيما سبق حاولنا إثارة عدد من المسائل المتعلّقة بمناهج البحث في علم الاجتماع ، وبعد مناقشة مستفيضة لها توصّلنا إلى عدد من النتائج منها :

١ ــ إنّ نشوء مناهج البحث وطرائقه وتطوّرها في العلم عموماً ، وفي علم الاجتماع خصوصاً حدّدته وماتزال تحدّده الحاجات المتنامية للتطوّر الاجتماعي نحو المعرفة العلمية بما يحيط البشر من ظواهر تحتاج إلى سبر وتفسير وفهم بهدف السيطرة عليها بما يخدم الإنسان وتقدمه .

٢ ــ إنّ المنهج في البحث لايعني الطريقة بل يتميز عنها، والعلاقة بينهما هي من نوع العلاقة بين العامّ والخاصّ . فإذا كان المنهج يشبه قبضة اليد فإنّ الطرائق تشبه أصابعها التي تلتقط المعلومات من الواقع ، وتقدمها له ، أي للمنهج، لمعالجتها وصنع النتائج منها .

٣ ــ بسبب خصوصيّة الحياة الاجتماعيّة لا يمكننا الحديث عن منهج بحث اجتماعي واحد ، وإنّما عن مناهج بحث اجتماعية متعدّدة ومختلفة باختلاف الرؤى النظرية والفلسفية لأصحابها . فاستخدام هذا المنهج أو ذاك مرتبط أشدّ الارتباط بموقفنا الفلسفيّ من الظواهر الاجتماعية التي ندرسها.

٤ ــ إنّ الذي يحدد استخدام هذا المنهج أو ذاك بخاصة في علم الاجتماع هو موضوع هذا العلم الذي نعتقد أنه العلاقة المتبادلة بين السلوك الاجتماعيّ والعلاقات الاجتماعية ، وما بين السلوك والعلاقات من جوّ قيميّ يلعب دور الوسيط بينهما . والمدخل المنهجيّ المناسب لدراسة هذا الموضوع يكمن في سبر السلوك الاجتماعيّ عبر طرائق البحث المعروفة ، ثمّ ربط المعلومات المستقاة

عن السلوك بالجوّ القيميّ السائد لمعرفة دوره الذي يتحدد في نهاية الأمر بطبيعة العلاقات الاجتماعية • وهذا مايساعدنا على تفسير السلوك تفسيراً علمياً وفهمه •

وأخيراً لا بد من القول : إن الذي يحـدد علميّة المنهج هو مقدرته ، مـن خلال استخدامنا له ، على الوصول إلى القانون السوسيولوجي ، كأرقى أنـواع المعرفة السوسيولوجية ، الذي يحكم الظاهرة الاجتماعيّة المدروسة • فالعـلم، تعريفاً ، هو جملة النظريات والمقولات التي تتضمن العلاقات العامّة والضروريّة والجوهريّة التي تشير إلى شيءٍ من الثبات والتكرار في الظواهر التي تعبّر عنها المقولات والنظريات •

* * *

جامعة دمشق Damascus University

# المصـــادر والمـــراجـــع

## المصادر والمراجع العربية


١ ــ **ابراهيم ، سعد الدين** ، تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من إثبات الوجود إلى تحقيق الوعود ، في : نحو علم اجتماع عربي ، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني ١٩٨٩ .

٢ ــ **ابن خلدون ، عبد الرحمن ،** المقدمة ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٣ ــ **ابن خلدون ، عبد الرحمن ،** المقدمة ، بيروت ، ١٩٦١ .

٤ ــ **ابن خلدون ، عبد الرحمن ،** المقدمة ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٥ ــ **ابن طفيل ،** حي بن يقظان ، تحقيق فاروق سعد ، ط٢ ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧٨ .

٦ ــ **اسماعيل ، زكي محمد ،** علم اجتماع المسجد : دراسة في علم الاجتماع الاسلامي، في : الدعوة ، العدد٧١٧، ٢٦ شوال ١٣٩٩ هـ ، الرياض.

٧ ــ **اسماعيل ، محمد قباري ،** قضايا علم الاجتماع المعاصر ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٦ .

٨ ــ **الأخرس ، محمد صفوح ،** المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع ، دمشق، جامعة دمشق ، ١٩٨٨ ــ ١٩٨٩ .

٩ ــ **الجابري ، محمد عابد ،** المنهاج التجريبي وتطور الفكر العلمي ، ط٢ ، بيروت، ١٩٨٢ .

١٠ـ **الحسن ، إحسان ،** الاسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، ط٢ ، بيروت، دار الطليعة ، ١٩٨٦ .

١١ـ **الحسن ، إحسان ،** المدخل إلى علم الاجتماع. بيروت. دار الطليعة، ١٩٨٨ .

١٢ـ **الزعبي ، محمد احمد ،** علم الاجتماع العام والبلدان النامية ، دمشق ، جامعة دمشق ، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ .

١٣ـ **الطالبي ، محمد ،** منهجية ابن خلدون التاريخية . بيروت ، دار الحداثة ، ١٩٨١ .

١٤ـ **السعيد ، لبيب ،** مناهج البحث الاجتماعي في القرآن الكريم وعند علمائه ومفسريه ، الرياض ، ١٩٨٠ .

١٥ـ **الكنز ، علي ،** المسألة النظرية والسياسية لعلم الاجتماع العربي ، في : نحو علم اجتماع عربي ، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني ١٩٨٩ .

١٦ـ **السمالوطي ، نبيل ،** المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع : دراسة في علم الاجتماع الإسلامي ، جدة ، ١٩٨٠ .

١٧ـ **السواح ، فراس ،** لغز عشتار : الالوهة المؤنثة واصل الدين والأسطورة، ط٣ ، حمص ، دار الكندي ، ١٩٨٨ .

١٨ـ **أنور ، علا مصطفى ،** التفسير في العلوم الاجتماعية : دراسة في فلسفة العلم، القاهرة ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ .

١٩ـ **أوسيبوف ، ج ،** قضايا علم الاجتماع : دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الراسمالي ، ترجمة سمير نعيم وفرج أحمد فرج ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .

٢٠ـ **بارسونز ، س.ج. ،** فن إعداد وكتابة البحوث والرسائل الجامعية ، ترجمة

أحمد النكلاوي ومصري حنوره ، القاهـرة ، مكتبـة نهضـة الشرق ، ١٩٨٦ .

٢١ـ **بربشكينا وآخرون ،** ماهي المادية التاريخية ، موسكو ، دار التقدم ، ١٩٨٦ .

٢٢ـ **برتراندراسل ،** مشاكل الفلسفة ، ترجمة عبد العزيز البسام ، ط٢، القاهرة، د.ت.ن .

٢٣ـ **بوغوسلافسكي وآخرون ،** في المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، موسكو، دار التقدم ، ١٩٧٥ .

٢٤ـ **بوبوف ، س.ي. ،** نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر ، ترجمـة نـزار عيون السود ، ط٢ ، دمشق ، دار دمشق ، ١٩٧٤ .

٢٥ـ **حامد ، السيد أحمد ،** ملاحظات حول كتاب اتجاهات نظرية في علم الاجتماع لعبد الباسط عبد المعطي ، في : السياسة ، ١٩٨١/٩/٢٢ ، الكويت.

٢٦ـ **حجازي ، محمد عزت ،** الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي ، في : نحو علم اجتماع عربي ، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسـات الوحـدة العربية ، كانون الثاني ١٩٨٩ .

٢٧ـ **حسين ، سمير ،** اتجاهات جديدة في بحوث الإعلام ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢٨ـ **دوركايم ، اميل ،** قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمـود قاسـم ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٤ .

٢٩ـ **دياب ، شبيب ،** دركايم وتطبيق قواعد المنهج في دراسة الأسرة ، في : الفكر العربي ، العدد ٤٢ ، حزيران ١٩٨٦ ، بيروت .

٣٠ـ **ديكـارت ،** المقالة في الطريقـة ، ترجمة جميـل صليبا ، ط٢ ، بـيروت ، ١٩٧٠ .

٣١ـ **زكريا ، فؤاد ،** التفكـير العلمـي ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٣ ، ١٩٧٨ ، الكويت .

٣٢ـ **شكري ، غالي ،** من الإشكاليات المنهجية في الطريق العربي إلى علم اجتماع المعرفة ، في نحو علم اجتماع عربي ، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني ١٩٨٩ .

٣٣ـ **عبد السلام ، محمد عوض ،** الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز : دراسة تحليلية نقدية ، الاسكندرية ، دار المطبوعات الجديدة ، ١٩٨٦ .

٣٤ـ **عبد المعطي ، عبد الباسط ،** اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، سلسلة عالم المعرفة ، آب ١٩٨١ ، الكويت .

٣٥ـ **عرابي ، عبد القادر ،** علم الاجتماع العربي ، ترجمة محمد الجوهري ، في: الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد ٥ ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٣٦ـ **فروند ، جوليان ،** علم الاجتماع عند ماكس فيبر ، ترجمة تيسير شيخ الأرض ، دمشق ، ١٩٧٦ .

٣٧ـ **فيبر ، ماكس ،** الاخلاق البروتستانتية وروح الراسمالية ، ترجمة محمدعلي مقلد ، بيروت ، د.ت.ن.

٣٨ـ **كوفيليه ، أرمان ،** مدخل إلى السوسيولوجيا ، ترجمة نبيه صقر ، ط٢، بيروت ، ١٩٨٠ .

٣٩ـ **لندبرغ ، جورج ،** هل ينقذنا العلم ، ترجمة امين احمد الشريف ، بيروت ، ١٩٦٣ .

٤٠ـ **مجموعة من الأساتذة السوفييت ،** موجز تاريخ الفلسفة ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٤١ـ **مرحبا ، محمد عبد الرحمن ،** جديد في مقدمة ابن خلدون ، بيروت، ١٩٨٩ .

٤٢ـ **نجاحي ، محمد العزيز ،** البحوث والرسائل الجامعية : قواعد وتقنيات ، تونس ، منشورات المعهد العالي للتنشيط الثقافي ، ١٩٩٠ .

٤٣ـ **هومانز ، جورج** ، القضايا العامة ومسائل الاكتشاف والتعليل في العلوم الاجتماعية ، ترجمة محمد صفوح الأخرس ، في : محمد صفوح الأخرس ، المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع ، دمشق ، جامعة دمشق ، ١٩٨٨ .

٤٤ـ **وقيدي ، محمد** ، فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار ، بيروت ، دار الطليعة، ١٩٨٠ .

٤٥ـ **يفوت ، سالم** ، فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٦ .

## المصادر والمراجع الأجنبية

46 — Adw der UdssR, Geschichte der Philosophie, Bd. I, Berlin, 1962.

47 — Aristoteles, Nikomochische Ethik, Bd. 6, Berlin, 1983.

48 — Aron, R. , Hauptströmungen des soziologischen Denken, Bd. 1, Köln, 1971.

49 — Bacon, F., Ds Neue Organon, Berlin, 1982.

50 — Briffault, R. , The Mothers, New York, Atheneum, 1977.
( ماخوذ عن : السواح ، فراس ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨ـ٣٩)

51 — Brik, Youssef, Zur Anwendung der experimentellen Methode in der Soziologie, Leipzig, 1988.

52 — Campbel, Joseph, Primitive Methodology, London, 1977.
( ماخوذ عن : السواح ، فراس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ ).

53 — Comte, A. , Cours de Philosophie positive, T. I. Lecon 1ére.
( ماخوذ عن : يفوت ، سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠ ).

54 — Descartes, R., Ausgewählte Schriften, Leipzig, 1980.

55 — Engels, F. , MEW, Bd. 39.

56 — Engels, F., Ludwig Feuerbach und der Ausgang der Klassischen deutschen Philosophie, in : MEW, Bd. 21.

57 — Engels, F. , Dialektik der Natur, in : MEW , Bd. 20.

58 — Engels, F., Die Lage der arbeitenden Klasse in England, MEW, Bd. 2.

59 — Fiedler, F. , Von der Einheit der Wissenschaft, Berlin, 1964.

60 — Gindev, P. , Philosophisch - methodologische Probleme der Erkenntnis Sozialer Prozesse, Berlin, 1978.

61 — Hahn u. a. , Wissenschaftlische Weltanschauung, Der Wiener Kreis, Wien, 1929.

62 — Handbuch der Statwissenschaften, Jena Bd. 7, 1911.

63 — Klause, G./Buhr, M., Philosophisches Wörterbuch, Berlin, 1976.

64 — Kon, I. S. , Der Neopositivismus und die Logik der Geschichtswissenschaft, in : K. Acham ( Hrsg. ), Methodologische Probleme der Sozialwissenschaft, Darmstadt, 1978.

65 — König, G. , Der Begriff des Exakten, Meisenheim/Glan, 1972.

66 — Kuczynski, J. , Bemühugen um die Soziologie, Berlin, 1986.

67 — Lenin, W. I. , Werke, Bd. 1, Berlin, 1961.

68 — Marx, K. , Zur Kritik der politischen ökonomie, in : MEW, Bd: 13.

69 — Marx, K , Der achzehnte Brumaire des Louis Bonaparte, in MEW, Bd. 8.

70 — Marx, K., Der heilige Familie; in : MEW Bd. 2.

71 — Mühler, K. , Dokumentenanalyse, in : H. Berger u. a. ( Hrsg. ) Handbuch der soziologischen Forschung, Berlin, 1989.

72 — Neurath, O. , Empirische Soziologie, Wien, 1931.

73 — Parthey, H. /Wahl, D. , Die experimentelle Methode in Natur-und Gesellschaftswissenschaften, Berlin, 1966.

74 — Popper, Karl, La Logique de la découverte Scientifique, Payot, 1973.
( ماخوذ عن : يفوت ، سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٥ـ١٢٦ ).

75 — Rickert, H. , Die Probleme der Geschichtsphilosophie, Heidelberg, 1924.

76 — Ruben, W., Geschichte der indischen Philosophie, Berlin, 1954.

77 — Schimmel, A. , Ibn Haldun : ausgewählte Abschnitte aus dem Muqaddima, Tübingen, 1951.

78 — Schlik, Moritz, Positivismus and realism : Inlogical Positivismus, A. J. Ayer ( editor ), U. S. A., The free Press Illinois, 3e Printing, 1960.

79 — Sturm, D. , Ibn Haldun und seine Zeit, Halle, 1983.

80 — Thompson, K., August Comte. The Fundation of Sociology, New York, 1975.
( ماخوذ عن : انور ، علا مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ ).

81 — Tönnis, F., Soziologische Studien und Kritiken, Zweite Sammlung, Jena, 1926.

82 — Weber, Max, Wirtschaft und Gesellschaft, Tubingen, Bd. 1, 1921.

83 — Weber, Max, Methodologische Grundlagen der Soziologie, in : M. Weber, Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre, Tubingen, 1922.

84 — Weber, Max, Die Objektivität Sozialwissenschaftlicher und sozialpolitischer Erkenntnis, in : M. Weber, Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftlehre, Tübingen, 1922.

85 — Weber, Max, Die drei reinen Typen der legitimen Herrschaft, in : Preussische Jahrbüchern, 187., Berlin, 1922, H. I.

86 — Weber, Max, Kritische Studien aufdem Gebiet der Kulturwissenschaftlichen Logik, in : M. Weber, Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftlehre, Tubingen, 1922.

87 — Weber, Max , Die Protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus, Tabingen, 1934.

88 — Wilhelm, m, G., Die Vorsokratiker, Stuttgart, 1953.

89 — Wolf, H. F. , Zur Struktur der theorie und Zweigsoziologien, in : Wissenschaftliche Zeitschrift KMU, Leipzig, R. 25, Jg, 1976, H. 3.

( ماخوذ عن : الزعبي ، محمد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٢ ).

90 — Wolf, H.F., Methoden und Techniken der Datenerhebung, in: Berger u.a ( Hrsg. ), Handbuch der soziologischen Forschung, Berlin, Akademie Verlag, 1989.

91 — Zimmermann, E., Das Experiment in den Sozialwissenschaften, Stuttgart, 1972.

# الفهرس


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | ٥ |
| **الفصل الأول : مفاهيم اساسية** | ٩ |
| 1.1 — الميتودولوجيا | ١١ |
| 2.1 — المنهج | ١٧ |
| 3.1 — الطريقة | ٢١ |
| 4.1 — الوسيلة | ٢٤ |
| **الفصل الثاني : حول نشوء مناهج البحث العلمي وطرائقه وتطوّرها** | ٢٦ |
| **الفصل الثالث : اعلام السوسيولوجيا ومناهج لبحث السوسيولوجي** | ٥٢ |
| 1.3 — أوغست كونت والمنهج الوضعي | ٧٣ |
| 2.3 — ماكس فيبر ومنهج الفهم الذاتي | ٩٠ |
| 3.3 — اميل دوركايم والمنهج الوظيفي | ١١٤ |
| 4.3 — كارل ماركس والمنهج المادي التاريخي | ١٤٠ |
| **الفصل الرابع : معاني السوسيولوجيا والعلاقة بين الموضوع والمنهج** | ١٥٤ |
| 1.4 — السوسيولوجيا كتعاليم اجتماعية | ١٥٥ |
| 2.4 — السوسيولوجيا كفلسفة اجتماعية | ١٦٠ |
| 3.4 — السوسيولوجيا كعلم مستقل بموضوعه ووظيفته ومنهجه | ١٦٤ |

| الموضـــوع | الصفحة |
|---|---|


**الفصل الخامس : الخطوات المنهجية والاجراءات التقانية الضرورية لإنجاز البحث العلمي الاكاديمي** ..... ١٨٧

1.5 — إعـداد مشـروع البحث ..... ١٩٠

2.5 — جمع البيانات وتدوينها ( تنفيذ البحث ) ..... ٢٠٦

3.5 — كتابة البحث وطباعته ومناقشته ..... ٢٣٣

**خـاتمـة** ..... ٢٥٣

**المـراجـع** ..... ٢٥٥

**الفهـرس** ..... ٢٦٣


* * *